الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: اختبار قانون فاغنر في الجزائر

خلال الفترة (1980-2017)

من إعداد الطالبة:

- ✓ **هيفاء غانيه**

تحت إشراف الدكتور:

د. رياض ريمي

د. زكريا دمدوم

لجنة المناقشة

أ د. حميداتو محمد الناصر	**أستاذ**	**رئيسا**
د. ريمي رياض	**أستاذ محاضر أ**	**مقررا**
د. دمدوم زكرياء	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا مساعدا**
د. لبزة هشام	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحنا**
د. عياشي عبد الله	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحنا**
أ د. بن قانة اسماعيل	**أستاذ**	**ممتحنا**
د. رضوان عادل	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

أبي الغالي وأمي الحبيبة

إلى أخوتي حفظهم الله

إلى زوجي الحبيب

إلى ابنتي "دعاء" حفظها الله

إلى جميع عائلتي

إلى زملائي في الدراسة وكل أساتذتي

إلى كل محب للعلم

هيفاء

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أشكر المنعم الذي وفقني لإتمام هذا البحث فلك اللهم الحمد

والشكر، ومصداقا لقول المصطفى عليه الصلاة والسلام ((من صنع

له معروفا فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الثناء))

رواه الترمذي (**2035**) وصححه الألباني في صحيح الترمذي

أتقدم بخالص شكري لمشرفي الدكتور رياض ريمي الذي عمل

جاهدا على تصويب وتقويم العمل

إلى مشرفي المساعد زكريا دمدوم

إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

وشكري موصول لكل من ساعدني ولو بكلمة

فجزاكم الله جميعا كل خير

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من صحة قانون فاغنر في الجزائر باستخدام البيانات السنوية للفترة (1980-2017)، ولقد تم اختيار أربعة إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاغنر لاختبارها في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDLومنهج الحدود Bound Test وكذا سببية Grangerباستخدام نهج Toda and Yamamota1995، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساسا في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة، وكشفت نتائج اختبار سببية Granger بمنهج Toda and Yamamota1995على وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، لكن تجدر الإشارة إلى أن اتجاه السببية من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي كان الأشد تأثيرا، حيث يمكن القول أنه يمكن دعم قانون فاغنر والنظرية الكينزية معا في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، قانون فاغنر، الجزائر، منهجية الانحدار الذاتيللفجوات الزمنية المتباطئة.

تصنيفJEL: O10 , H50

Résumé:

Cette étude vise de valider la loi de Wagner en Algérie, en utilisant les données annuelles de la période entre 1980 à 2017. Quatre versions qui reflètent le cadre théorique de la loi de Wagner ont été choisies afin de les tester en Algérie, en utilisant la méthode d'ARDL, ainsi que l'approche des limites Bound Test et la causalité de Granger en utilisant l'approche Toda et Yamamota 1995. Les résultats de l'étude consistent essentiellement à la présence d'une relation équilibrée à long terme entre les dépenses publiques et le Produit Intérieur Brut durant la période de l'étude. Les résultats du test de la causalité de Granger via l'approche Toda et Yamamota ont révélé la présence d'unerelationà double sens entre les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie. Mais il convient de noter que la tendance de la causalité de la croissance économique vers les dépenses publiques a été la plus influence, donc on peut dire que la loi de Wagner et la théorie keynésienne peuvent être soutenues ensemble en Algérie.

Mots-clés:les dépenses publiques, la croissance économique, le PIB (Produit Intérieur Brut), la loi de Wagner, Algérie, la méthode d'ARDL.

Codes Classification JEL : H50, O10

Abstract:

This study aims to validate Wagner Law in Algeria during the period 1980 to 2017. Four versions that reflect the Wagner Law theoretical framework have been tested in Algeria. The study uses the approach of ARDL model as well as the Bound Test methodology and the Granger causality in using the 1995 Toda and Yamamota approach. The results indicated that there is a long-term balanced relation between Government expenditure and the Gross Domestic Productduring the period studied. The Granger causality test via Toda and Yamamota revealed aduality causal relationship between government spending and economic growth in Algeria, but it should be noted that the trend of the causality from economic growth towards government spending was the most influential. Thereby it can be said that Wagner's law and Keynesian theory can be supported together in Algeria.

Keywords: Government expenditure , economic growth, Wagner Law,Algeria, ARDL, GDP.

JEL Classification Codes:H50, O10

الفهارس

فـــهـــرس المـــحـــتـــويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	**IV - I**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال البيانية	**VI**
فهرس الملاحق	**VIII -VII**
قائمة المختصرات	
المقدمة	**أ–ح**
I. تحديد إشكالية الدراسة	**ت**
II. التساؤلات الفرعية	**ت**
III. الفرضيات	**ت**
IV. أهمية البحث وأهدافه	**ث**
V. حدود البحث ودوافع اختيار الموضوع	**ث**
VI. المنهج المتبع	**ج**
VII. مصادر وأدوات جمع البيانات	**ج**
VIII. صعوبات البحث	**ج**
IX. هيكل الدراسة	**ج**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	36-2
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مقاربة نظرية	3
أولا: مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي	3
1. مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته	3
1.1 مفهوم الإنفاق الحكومي	3
2.1 تقسيمات الإنفاق الحكومي	4
2.1.1 حسب المعيار العلمي (النظري)	4
3.1.1 حسب المعيار الوضعي (العلمي)	6
2. قواعد الإنفاق الحكومي ومحدداته	7
1.2 قواعد الإنفاق الحكومي	7
2.2 محددات الإنفاق الحكومي	8
3. أسباب زيادة الإنفاق الحكومي	8
1.3 الأسباب الظاهرية	9
2.3 الأسباب الحقيقية	10
ثانيا: مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي	11

1. تعريف النمو الاقتصادي وعناصره	11
1.1 تعريف النمو الاقتصادي	11
2.1 أنواع النمو الاقتصادي	12
3.1 عناصر النمو الاقتصادي	13
2. قياس النمو الاقتصادي	13
1.2 المعدلات النقدية للنمو	14
2.2 المعدلات العينية للنمو	14
3.2 مقارنة القوة الشرائية	15
3. نظريات النمو الاقتصادي	15
1.3 النظرية الكلاسيكية	15
1.1.3 نظرية "Adam Smith"	15
2.1.3 نموذج"David Ricardo"	16
3.1.3 نظرية "Robert Malthus"	17
4.1.3 نظرية "Karl Marx"	18
2.3 نظرية النمو الكينزية	18
1.2.3 نموذج "Harrod-Domar"	19
3.3 نظرية النمو النيوكلاسيكية	20
1.3.3 نموذج "Solow"	20
4.3 نماذج النمو الداخلي	22
1.4.3 نموذج "Rebelo" (AK)	22
2.4.3 نموذج "Romar"	25
3.4.3 نموذج Lucas بإدخال رأس المال البشري	27
4.4.3 نموذج 1990 Barro	28
المبحث الثاني: الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	31
أولا: قانون فاغنر 1892	31
1. أسباب تزايد النفقات العامة عند فاغنر	32
2. صيغ قانون فاغنر	32
ثانيا: النظرية الكينزية	33
ثالثا: فرضية الأثر الإزاحي بيكوك / وايزمان	33
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بإشكالية البحث	60-38
مقدمة الفصل الثاني	38
أولا: الدراسات باللغة العربية	39
1. دراسة حمد بن محمد آل الشيخ 2002	39
2. دراسة على سيف على المزروعي 2012	40
3. دراسة دحماني محمد ادريوش وناصور عبد القادر 2012	41
4. دراسة كريم حسن الغالبي 2012	42

5. دراسة ليلية غضبانة 2015	42
6. دراسة أحمد سلامي 2015	43
7. دراسة عمر محمود أبو عيدة 2015	44
8. دراسة ضيف أحمد 2015	45
9. دراسة بن عزة هناء 2017	46
10. دراسة سالم باسويد 2017	47
11. دراسة سفير، بوعلام، حيدوشي 2017	48
12. دراسة أبو اليزيد وآخرون 2017	49
ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية	51
13. دراسة 1997 Khalifa H. Ghali	51
14. دراسة 2003 Ferda Halicioglu	52
15. دراسة 2007 Dimitrios Sideris	52
16. دراسة 2008 Adetunji Babatunde	53
17. دراسة 2009 Tuck Cheong Tang	53
18. دراسة 2009 Wijeweera,A. Garis,T	54
19. دراسة 2011 Sakib Bin Amin	54
20. دراسة 2012 Ibrahim Mohamed	55
21. دراسة 2015 Nicholas M Odhiambo	56
22. دراسة 2015 Bigben Ogbonna	56
23. دراسة 2016 Nadia Farooq	57
ثالثا: إبراز أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	58
خلاصة الفصل الثاني	60
الفصل الثالث: الدراسة التجريبية (عرض متغيرات الدراسة وتحليل النتائج)	62-97
تمهيد الفصل الثالث	62
المبحث الأول: مجتمع الدراسة	63
أولا: تطور الإنفاق الحكومي ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة 1980- 2017	63
1. تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	63
1.1 نفقات التسيير	63
2.1 نفقات التجهيز	64
2. مراحل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من 1980 إلى 2017	64
1.2المرحلة الأولى: تطور الإنفاق الحكومي من 1980 إلى 1989	64
2.2 المرحلة الثانية: تطور الإنفاق الحكومي من 1990 إلى 1998	66
3.2 المرحلة الثالثة: تطور الإنفاق الحكومي من 1999 إلى 2009	66
أ- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها	67
ب-برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2009	67
4.2 المرحلة الرابعة: تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى2017	69
أ- المخطط الخماسي الثاني 2010-2014	69

ب- المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019	69
4 تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر 1980-2017	71
ثانيا: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في الجزائر 1980-2017	72
المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية	75
أولا: نموذج و الأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة	77
1. نموذج الدراسة	77
2. الأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة	78
1.2 اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests	78
أ- اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)	79
ب- اختبار فيليبس وبارون (Philips - Parron)	80
2.2 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL	80
3.2 اختبار السببية Causality	83
ثانيا: النتائج التجريبية للدارسة	86
1. اختبار جذر الوحدة	86
2. فحص اختبار نموذج ARDL	88
3. اختبار استقرار النموذج (Stability Test)	89
4. اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدود	91
5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	92
6. تقدير العلاقة في الأجل الطويل	93
7. اختبار سببية Granger في المدى الطويل باستخدام نهج Toda and Yamamota	94
ثالثا: التفسير الاقتصادي للنتائج القياسية	96
خلاصة الفصل الثالث	98
الخاتمة	105-100
I. الخلاصة العامة للبحث	100
II. نتائج اختبار فرضيات البحث	101
III. نتائج البحث	102
IV. توصيات البحث	104
V. آفاق البحث	105
قائمة المراجع	111 -106
قائمة الملاحق	

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (03-01): الصيغ المقترحة لاختبار قانون فاغنر	75
الجدول رقم (03-02): متغيرات الدراسة	76
الجدول رقم (03-03): اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)	87
الجدول رقم (03-04): اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip Perron (PP)	88
الجدول رقم (03-05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد	89
الجدول رقم (03-06): فحص اختبار نموذج ARDL	90
الجدول رقم (03-07): اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدود	92
الجدول رقم (03-08): العلاقة الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي	93
الجدول رقم (03-09):اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota	95

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01 -01): نموذج AK	24
الشكل رقم (01-02): أثر معدل الضريبة على معدل النمو	30
الشكل رقم (03-01): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1980 إلى 1989	65
الشكل رقم (03-02): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1990 إلى 1998	66
الشكل رقم (03-03): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1999 إلى 2009	68
الشكل رقم (03-04): يبين تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى 2017	70
الشكل رقم (03-05): يبين تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة 1980 إلى 2017	71
الشكل رقم (03-06): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في الجزائر 1980-2017	73
الشكل رقم (03-07): التمثيل البياني لـ CUSUM و CUSUMSQ	91

العنوان
الملحق رقم (01) : بيانات متغيرات الدراسة القياسية
الملحق رقم (02): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
الملحق رقم (03) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 1
الملحق رقم (04) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 2
الملحق رقم (05) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 3
الملحق رقم (06) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 4
الملحق رقم (07): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 1
الملحق رقم (08): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 2
الملحق رقم (09): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 3
الملحق رقم (10): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 4
الملحق رقم (11): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار 1
الملحق رقم (12): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار 2
الملحق رقم (13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار 3
الملحق رقم (14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار4
الملحق رقم (15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار 1
الملحق رقم(16): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار2
الملحق رقم(17): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار3
الملحق رقم(18): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار4
الملحق رقم (19): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار1
الملحق رقم(20): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار2
الملحق رقم(21): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار3
الملحق رقم(22): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار4
الملحق رقم(23): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار1
الملحق رقم(24): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار2
الملحق رقم(25): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار3
الملحق رقم(26): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار4
الملحق رقم(27): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار1
الملحق رقم(28): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار2
الملحق رقم(29): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار3
الملحق رقم(30): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار4
الملحق رقم(31): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار1
الملحق رقم(32): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار2
الملحق رقم(33): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار3
الملحق رقم(34): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار4
الملحق رقم(35): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار1

الملحق رقم(36): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار2
الملحق رقم(37): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار3
الملحق رقم(38): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار4
الملحق رقم(39): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار1
الملحق رقم(40): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار2
الملحق رقم(41): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار3
الملحق رقم(42): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار4

الاختصار	المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربية
GE	Government Expenditure	إجمالي الإنفاق الحكومي
GE/P	The Government Expenditure per Capita	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GDP/P	The GDP per Capita	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
GE/GDP	Government Expenditure on GDP	نسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي
GCE	Government Consumption Expenditure	الإنفاق الحكومي الاستهلاكي
ADF	Augmented Dickey Fuller Test	اختبار ديكي فولر الموسع
PP	Philips - Perron Test	اختبار فليبس وبارون
ARDL	Auto-Regressive Distributed Lag	اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة
SBC	Schwartz Standard	معيار المعلومات لـ Schwartz
AIC	Akaike Standard	معيار المعلومات لـ Akaike
UECM	Unrestricted Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
GC	CausalityGranger	سببية جرانجر
VAR	Vector Autoregressive model	نموذج متجهات الانحدار الذاتي
TY	Toda and Yamamota	منهج تودا ياماموداً

المـقـدمـة

تمهيد:

إن حجم ودور النشاط الحكومي في الدولة يعتبر من أهم القضايا الاقتصادية وأكثرها جدلا، فمع مرور الزمن أخذ الإنفاق الحكومي يتطور ويزداد على مستوى جميع الدول سواء النامية منها أو المتقدمة، وهذا التطور في الإنفاق الحكومي يبرز مدى أهميته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على حد السواء، فهو أحد أهم الأدوات المالية التي تسمح للدولة بالتدخل في الاقتصاد لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الوقوع في الأزمات. ولقد كان أول من لاحظ هذا التزايد هو الاقتصادي الألماني أودلف فاغنر حيث تطرق في دراسته سنة 1892 إلى أن احد مسببات الإنفاق الحكومي هي الناتج المحلي الإجمالي أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

لكن عقب أزمة الكساد الكبير 1929، ظهرت ما يعرف بالنظرية الكينزية التي أكد فيها العالم كينز على ضرورة تدخل الدولة لتقويم وتفعيل الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات عن طريق سياستها المالية، وجاء بفرضيته التي تنص على أن الإنفاق الحكومي هو من يسبب الناتج المحلي الإجمالي أي أنه كلما زاد حجم النشاط الحكومي زاد النمو الاقتصادي. من هنا ظهر الجدل في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وأيهما يسبب الآخر.

أما في الجزائر وكغيرها من الدول الساعية نحو النهوض باقتصادها فأخذت تتبنى جملة من السياسات والإصلاحات التي كانت ترى بأنها مناسبة لتحقق التوليفة المثلى للإنفاق الحكومي الذي يحقق نهضة اقتصادية واجتماعية ولا يسبب لها بالمقابل عجزا في موازنتها، فمع بداية الثمانينات وارتفاع أسعار النفط تبنت الدولة المخطط الخماسي الأول الذي استهدف المؤسسات بعمليات إصلاح شاملة، ولكن في سنة 1986 ضرب الاقتصاد الجزائري أزمة بترولية أدت إلى انخفاض مواردها المالية بـ 4.8 مليار دولار كشفت عن وضعية اقتصادية هشة، مما توجب القيام بجملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تعزز صلابة ومتانة الاقتصاد الوطني، فبدأت ببرنامج إصلاح هيكل النفقات العامة 1990-1999 .

وفي مطلع الألفية الثالثة تحسنت الوضعية المالية للجزائر والتي كانت نتاجا للارتفاع المستمر في أسعار النفط، فسعت الدولة إلى العمل على المستوى الداخلي لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ورفع معدلات نموها خاصة بعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها فترة التسعينيات، فوضعت مجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية وخصصت ميزانية ضخمة لها تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014، ومن ثم أرفقوا بالمخطط الخماسي للتنمية 2015-2019.

I. تحديد إشكالية الدراسة:

نظريا، هناك نظريتين اقتصاديتين متناقضتين حول اتجاه العلاقة السببية بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، النظرية الكينزية تعتبر الإنفاق الحكومي متغير خارجي، أي أن الإنفاق الحكومي أحد مسببات النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، فرضية أو قانون فاغنر (1892) تتوقع أن الإنفاق الحكومي هو عامل داخلي المنشأ وأن أحد مسبباته النمو الاقتصادي. وهناك وجهة نظر ثالثة تقول بأن هناك علاقة ثنائية الإتجاة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

وسنحاول في هذه الدراسة اختبار قانون فاغنر على الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من 1980 إلى غاية 2017 .

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **هل يمكن دعم قانون فاغنر في الجزائر للفترة من 1980 إلى 2017 ؟**

II. التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الجزائر؟
- هل توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر ؟

III. **الفرضيات:** وللإجابة عن التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يوجد علاقة سببية أحادية الإتجاة من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في الجزائر.

IV. أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي يقوم به الإنفاق الحكومي في الجزائر باعتباره أحد أهم وأنجع أدوات السياسة المالية، وكذا مساهمته في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية. وعلى هذا الأساس نسعى لتحقيق مجموعه من الأهداف يمكن توضيحها كما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (قانون فاغنر والنظرية الكينزية)؛
- الاطلاع على الدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة محل الدراسة؛
- تقدير العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبالاعتماد على منهجية حديثة تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL. وذلك لغرض اختبار قانون فاغنر (1892) في الجزائر.

V. حدود البحث:

بما أن لكل دولة خصوصيتها ونظامها المالي والاقتصادي فمن غير الممكن تعميم نتيجة دراسة دولة ما عن دولة أخرى لذا ارتأينا أن يكون مجتمع الدراسة دولة الجزائر لتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني، من خلال دراسة تطور إنفاقها الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، أما عن الإطار الزماني للدراسة فتمثل في الفترة من 1980 إلى 2017، ولم يتم اختيار الفترة اعتباطا وإنما بناءا على ما تحويه هذه الفترة من تغيرات وتحولات مست العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشتها البلاد.

VI. دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع محل الدراسة منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نلخصها في ما يلي:

- الرغبة والميول الشخصي في دراسة المواضيع الخاصة بالنمو الاقتصادي؛
- وكذا دخول موضوع الدراسة في صميم التخصص –تحليل اقتصادي–؛
- الجدل القائم حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي دفعنا لدراسة والتعمق أكثر فيه؛

- سعي الاقتصاد الجزائري لبلوغ مستويات عالية من النمو الاقتصادي، قادنا لدراسة هذه العلاقة؛
- أغلب الدراسات التي اطلعنا عليهخلصت إلى نتائج متباينة ومختلفة، سواء كانت الدراسة على الدول المتقدمة أو النامية، لذا أردنا التطرق لموضوع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

VII. المنهج المتبع:

نظرا لما تمليه علينا الدراسة وجب إتباع مجموعه من المناهج المختلفة للوصول للإجابة على الإشكالية المطروحة، ولقد تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: تم الاستعانة به لتتبع مسار تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي وكذا نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 1980-2017.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، وكذا طرح النظريات المفسرة لطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
- **المنهج القياسي**: ولقد تم الاستعانة به بغرض فحص قانون فاغنر في الجزائر أي ما إذا كان النمو الاقتصادي في الجزائر يسبب الإنفاق الحكومي، ولقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10 استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL ، وتم اختيار أربع نماذج من إصدارات قانون فاغنر لاختبارها في الجزائر، من خلال استخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات للفترة 1980-2017.

VIII. مصادر وأدوات جمع البيانات:

لقد اعتمدنا في بحثنا على المصادر التالية:

- المسح المكتبي من خلال الكتب، الأطروحات، الأبحاث والتقارير الورقية والالكترونية سواء باللغة العربية أو الإنجليزية ذات الصلة بموضوع الدراسة؛
- المسح الرقمي بالنسبة للإحصائيات، من خلال قاعدة بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

IX. صعوبات البحث:

واجهتنا العديد من المصاعب في بحثنا ولعل أغلبها في الجانب التطبيقي والتي تمثلت في:

- تضارب واختلاف الإحصائيات وهذا ما أخذ منا وقت لمراجعتها وتدقيقها.

X. هيكل الدراسة:

بهدف إعطاء البحث حقه من التفصيل استعنا بطريقة IMRAD في عرض البحث العلمي، ولقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، وهي على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي،** قسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول سنتطرق فيه إلى مقاربة نظرية الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى مفهوم كليهما ومحدداتهما وكذا إلى أسباب تزايد الإنفاق الحكومي وعرض أهم نماذج النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فلقد تم فيه عرض الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المتمثلة في قانون فاغنر، النظرية الكينزية وكذا فرضية الأثر الإزاحي بيكوك / وايزمان.
- **الفصل الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بإشكالية البحث،** سنقوم فيه بعرض أهم الدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة. من خلال التطرق إلى أهم ما جاء فيها عينة الدراسة مدتها الأساليب القياسية المستخدمة فيها وكذا عرض أهم النتائج المتوصل إليها.
- **الفصل الثالث: الدراسة التجريبية (عرض متغيرات الدراسة وتحليل النتائج)،** قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سيتم فيه التعريف بعينة الدراسة من خلال التطرق إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة محل الدراسة وسنستخدم فيه بيانات السلاسل الزمنية لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017). والمبحث الثاني سيتم فيه عرض الأدوات القياسية التي استخدمت في الدراسة ونماذج الدراسة المراد تقديرها ومن ثم عرض لنتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

إن تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي أدى إلى ضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي الذي تضخه الدولة في الاقتصاد، حيث بات الإنفاق الحكومي من أدوات السياسة المالية الضرورية التي تتحكم الدولة من خلاله في النشاط الاقتصادي ومعالجة جل التقلبات والأزمات المالية والاقتصادية التي قد تعصف باقتصادها، أو تتدخل لرفع مستوى نموها الاقتصادي حيث أن النمو الاقتصادي يعتبر المرآة العاكسة للتطور الاقتصادي لأي دولة.

إن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي هدف تسعى لتحقيقه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كونه يعتبر من المقاييس الأساسية الدالة عن تطور الدولة وتقدمها، لذا عنت الدراسات والأبحاث الاقتصادية على مر الزمن بقضية النمو الاقتصادي، فتعددت الدراسات والنظريات حسب اختلاف المفكرين وإيديولوجياتهم، حيث حاولت كل نظرية البحث عن أساليب وطرق الوصول إلى مستوى النمو الأمثل الذي تطمح إليه جل الشعوب.

وبغية الوصول إلى فهم طبيعة العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فلقد تم فيه عرض الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بينهما

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مقاربة نظرية

إن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يعتبرا من أكثر المصطلحات الاقتصادية التي اقترنتا معا في العديد من الدراسات النظرية والتجريبية نظرا للأهمية تأثير العلاقة بينهما على نمو الاقتصاد واستقراره، وسيتم في هذا المبحث التعرف أولا على الإنفاق الحكومي، مصادره، تقسيماته وكذا إلى أسباب زيادة الإنفاق الحكومي ومن ثم التوجه إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال مفهمومه، قياسه وكذا أهم نظرياته.

أولا: مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية في النهوض بالاقتصاد الوطني، فهو يعتبر من أسرع وأنجع الأدوات المالية في التعامل مع حالة الاقتصاد من خلال سياستي الانكماش أو التوسع أي زيادة الإنفاق أو كبحه.

1. مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته: سيتم تعريف الإنفاق الحكومي وعرض خصائصه ومن ثم التوجه إلى تقسيماته.

1.1 مفهوم الإنفاق الحكومي: يمكن أن يعرف على أنه "مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع التي تنظمه هذه الدولة[1]" ويمكن أن يعرف أيضا على أنه" مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية لدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة[2]"، ومن خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الإنفاق الحكومي يرتكز على ثلاث خصائص أساسية وهي[3]:

أ- **النفقة مبلغ نقدي:** ويعني هذا أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول، وتحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات التي تستطيع به الدولة القيام بوظائفها المختلفة، فالدولة تنفق النقود في شكل

[1] بتول مطر الجبوري – دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، العراق، سنة 2014، ص: 192.

[2] زيد منير عبودي، **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها**، دار الشروق لنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص: 235.

[3] حامد عبد المجيد دراز–المرسي السيد حجازي، **المالية العامة**، مصر، 2004، ص ص: 246-247.

أجور لموظفي الحكومة وللجنود كما تنفقها من أجل الحصول على السلع المختلفة، والآلات والمعدات اللازمة لها؛

ب- **النفقة العامة تصدره هيئة عامة:** يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص المعنوية العامة وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها جمهورية أو ملكية أو رئاسية ومن استبدادية إلى ديمقراطية والحكومات المركزية والمحلية بما فيها الشركات والمؤسسات العامة. ووفقا لهذا التعريف لا تدخل ضمن النفقة العامة تبرع أحد المواطنين لبناء مدرسة أو مستشفى أو بالمساهمة في خدمات المياه أو الكهرباء أو غيرها على الرغم من أن وراء ذلك هو إشباع حاجة عامة.

ت- **النفقة العامة تحقق نفع عام:** لا تعتبر نفقة عامة تلك التي تصدر عن شخص عام إلا أن فائدتها تعود لشخص معين أو فئة معينة، لأن في هذا انحراف عن تحقيق المبدأ الأساسي للنفقة العامة وهو إشباع الحاجات العامة، وينتج عن ذلك اعتبارين هما[1]:

- **الأول:** يجب أن يكون هدف الدولة تحقيق الصالح العام وليس مصلحة شخص أو فئة بذاتها؛
- **الثاني:** أن إنفاق الأموال العامة على مصلحة خاصة ساهم في دفعها أفراد المجتمع ككل، وما هذا إلا إخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

2.1 تقسيمات الإنفاق الحكومي: يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى عدة تقسيمات، وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين هما:

2.1.1حسب المعيار العلمي (النظري): يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي وفق هذا المعيار إلى عدة تقسيمات، وهي كالتالي:

أ- **تقسيم النفقات حسب الهيئة المكلفة بصرفها:** تقسم النفقات حسب الهيئة المكلفة بصرفها إلى نفقات مركزية ونفقات محلية[2]:

- **نفقات مركزية:** هي التي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها مثل نفقات الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية؛
- **نفقات محلية:** فهي التي تخص مدينة معينة مثل تقديم الخدمات البلدية وتعبيد الطرق ومد شبكات الماء والكهرباء والهاتف...ويتولى أمر إنفاقها السلطة المحلية.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار رضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:60.

[2] سعيد على محمد لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص:63.

ب– تقسيم النفقات حسب تكرارها الدوري: تقسم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري إلى نوعين[1]:

- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بتكرارها هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة إلى أخرى ولكن يقصد بها وجودها السنوي في الميزانية، وتمول هذه النفقات من الإرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وإيراداتها من الأملاك العامة؛
- **النفقات غير العادية:** وهي النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ت– تقسيم النفقات بحسب آثارها الاقتصادية: تقسم النفقات بحسب علاقتها بالثروة القومية على نفقات رأسمالية وجارية، وهي كالتالي[2]:

- **النفقات الرأسمالية:** هي نفقات الدولة المخصصة للحصول على المعدات الرأسمالية والمصانع والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات، هذه النفقات تسهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج القومي؛
- **النفقات الجارية:** هي النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة، مثل الرواتب والأجور، هذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية أو تشغيلية.

ث– تقسيم النفقات حسب طبيعتها(من حيث المقابل): يرتكز هذا التقسيم على تقسيم النفقات العامة من حيث تأثيرها على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني، وتقسم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى[3]:

- **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي أن تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية. فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى

---

[1] بودخدخ كريم ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض –دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص: 39.

[2] سعيد على محمد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص:63.

[3] لحسن دردوري–لقيطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص: 67-68.

خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل الوطني بشكل مباشر مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة؛

- **النفقات التحويلية:** وهي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل. فالنفقات التحويلية التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات. فهي تمثل تحويلا للموارد بواسطة الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وأمثلة هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الاجتماعي ودعم البطالة...الخ. أو الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات.

ج- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: تقسم النفقات العامة حسب المجالات والأهداف التي تسعى لتحقيقها مثال ذلك[1]:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها؛
- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية والنفقات المخصصة لإعانات البطالة والإعانات الاقتصادية...الخ؛
- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المخصصة للتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي؛
- **نفقات مالية:** تتضمن فوائد وأقساط الدين العام؛
- **نفقات عسكرية:** تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.

1.1.2 حسب المعيار الوضعي (العملي): يرتبط التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي بالمفاهيم الحديثة للمالية العامة، حيث أن الإنفاق الحكومي من خلال هذا التقسيم لم يعد أداة لتمويل الجهاز الإداري للدولة فحسب، وإنما كأداة لتنفيذ سياسات الدولة المختلفة في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع..الخ[2].

ويقصد بالتقسيم الوضعي للإنفاق الحكومي مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيم الإنفاق

[1] سعيد على محمد لعبيدي، مرجع سابق، ص ص:62-63

[2] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص:72.

الحكومي عند بعض الدول. فمثلا تقسم النفقات في انجلترا إلى نفقات ذات اعتماد دائم ونفقات ذات اعتماد متجدد، أما في فرنسا فتقسم النفقات إلى نفقات نهائية والتي تقسم بدورها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ونفقات ذات طبيعة مؤقتة والتي يمكن تغطيتها عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية[1].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية قسمت النفقات حسب معيارين أساسيين: معيار وظيفي ومعيار إداري، أما التقسيم الوظيفي فيقسم تلك النفقات إلى ثمانية وظائف وهي: الدفاع، الشؤون الدولية، المساعدات لقدامى المحاربين، الرفاهية، الصحة والتعليم، الزراعة، الثروات الطبيعية، التجارة، القوى العاملة وفوائد الدين العام. أما التقسيم الإداري فيتم تقسيمه على مختلف الوزارات والمصالح الإدارية[2].

2. قواعد الإنفاق الحكومي ومحدداته

1.2 قواعد الإنفاق الحكومي: تحكُم الإنفاق الحكومي ثلاث قواعد، وهي قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد وقاعدة الترخيص ويمكن شرح هذه القواعد في ما يلي:

أ- قاعدة المنفعة: يجب أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، لذلك لا يجوز للدولة أن تنفق على أمور لا يرجى منها نفع. إلا أن المنفعة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة عند الأفراد. ولا تقتصر فكرة المنفعة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها. وإنما تشمل على ما يمكن أن تدره الأموال المنفقة على العاطلين على العمل في صورة إعانات من منافع كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج[3].

ب- قاعدة الاقتصاد: وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة لأن مبرر النفقة هو ما تحققه من منفعة اجتماعية، ولا تقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة. والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية[4].

---

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص: 94.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 95.

[3] محمد سلمان سلامة،**مرجع سابق**، ص:73.

[4] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص: 69.

على أن ذلك لا يعني التقتير لأن التقتير في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة غير صحيح، بينما الاقتصاد يعني إنفاق المبالغ اللازمة على العناصر الأساسية والجوهرية في الموضوع، فالإنفاق على مشروع اقتصادي ضروري يجب تقديم ما يلزمه من الأموال، لكن الكماليات والزخارف ليست ضرورية وبالتالي يمكن تجنبها[1].

ت- **قاعدة الترخيص**: تعني النفقة العامة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص. ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني، إن وجود هذه القاعدة والتقيد بها يعد وسيلة فعالة للحفاظ على الأموال العامة من الإسراف والتبذير[2].

2.2 محددات الإنفاق الحكومي: نعني بمحددات الإنفاق الحكومي، تلك العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام، ومن هذه العوامل[3]:

أ- **الطاقة الضريبية**: ونعني بها قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة النفقات العامة. لأن الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات العامة وبالتالي رافد رئيسي لخزائن الدولة؛

ب- **النشاط الاقتصادي**: كلما زاد النشاط الاقتصادي تزداد النفقات العامة، لأن زيادة العمل والاستثمار تزيد من الدخول والإنفاق وبالتالي يزيد المستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني زيادة في النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة؛

ت- **قيمة النقود**: إذا استطاعت الدولة المحافظة على قيمة النقود أدى ذلك إلى ثبات الإنفاق العام، أما إذا انخفضت قيمة النقود فإن النفقات العامة سوف تنخفض.

3. أسباب زيادة الإنفاق الحكومي:

هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي حيث يمكن أن تقسم هذه الأسباب إلى: أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وسيتم في ما يلي عرض كليهما.

---

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص: 70.

[2] سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص:60.

[3] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص ص: 140-141.

1.3 الأسباب الظاهرية: يقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية، ويمكن إرجاع تلك الأسباب إلى الأسباب الظاهرية التالية[1]:

أ- **انخفاض قيمة النقد:** أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه أي دولة، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول. ويقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وليس المقصود بالتضخم الارتفاع المؤقت للأسعار بل المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن؛

ب- **التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية:** يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية، كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية مثلا؛

ت- **اتساع إقليم الدولة:** إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعا ليس إلى توسع الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام[2].

ث- **زيادة عدد السكان:** يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليس زيادة ظاهرية بحتة، بل إنه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد السكان. والزيادة في عدد السكان في الحقيقة، تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان[3].

---

[1] خالد شحادة الخطيب- أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة 4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 78-79.

[2] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص:620.

[3] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص: 96-97.

2.3 **الأسباب الحقيقية:** وهي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة، وبقاء عدد السكان والمساحة كما هي، وهذه الأسباب[1]:

أ- **أسباب اقتصادية:** بعد أن فشل مبدأ حيادية الدولة عن حل المشكلات والأزمات الاقتصادية، خاصة الأزمة التي ظهرت في أمريكا في نهاية العشرينيات من هذا القرن، وعن كثرة الحروب خاصة الحرب العالمية الثانية وما تركته من دمار وفقر وبطالة، وجدت الدولة الرأسمالية نفسها مجبرة على التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن العام في للاقتصاد القومي بإتباع سياسات مالية ونقدية معينة أو من خلال إنشاء مشاريع استثمارية أو المساهمة في مشاريع قائمة ...وما إلى ذلك من إجراءات لحماية التجارة ودعم السلع الأساسية...الخ، كل هذا يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني الزيادة في حجم النفقات العامة.

ب- **أسباب اجتماعية:** وهي مرتبطة أساسا بالزيادة السكانية، الأمر الذي يؤدي إلى توسع البنية التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة ...الخ، إضافة إلى الوعي الاجتماعي لدى الأفراد لزيادة الإنفاق من طرف الدولة فنجد مثلا زيادة الطلب على التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة[2].

ت- **أسباب سياسية:** مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة إلى التسليح وحماية الحدود، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بتقديم العديد من الخدمات للفقراء، كان من الطبيعي أن يزداد حجم النفقات العامة[3].

ث- **أسباب إدارية:** ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة لاستحداث العديد من الوزارات والإدارات من أجل تقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة، ومن المنطقي أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة استطاعت أن تجعل هذه الزيادة مقبولة[4].

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 132.

[2] بربار نور الدين، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع- جوان 2017، ص:572.

[3] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع،الأردن، 2014، ص:75.

[4] كمال عبد الحامد آل زيارة، **تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق**، مجلة أهل البيت، العدد الخامس عشر، ص: 12.

ج- **أسباب مالية**: لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية، منها[1]:

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة؛
- وجود فائض في الإيرادات؛
- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل: قاعدة وحدة الميزانية.

ح- **أسباب عسكرية**: أدت كثرة الحروب إلى تخصيص جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق على التسلح وتجهيز الجيش وزيادة عدد المنتسبين إليه، كما أن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة ولهذا أسباب اقتصادية وسياسية وإستراتيجية[2].

ثانيا: مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي

يحظى النمو الاقتصادي بمكانة كبيرة في علم الاقتصاد حيث انصب جل اهتمام الدراسات والأبحاث الاقتصادية به، نظرا لما له من أهمية في قياس تطور وتقدم النشاط الاقتصادي للدول، فظهرت عدة نظريات تشرح وتفسر الأساليب والمتغيرات التي من شأنها رفع وزيادة النمو الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي وعناصره: سيتم تعريف النمو الاقتصادي، أنواعه ومن ثم التطرق إلى عناصر النمو الاقتصادي.

1.1 تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعريف للنمو الاقتصادي نأخذ منها ما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجدد من النضوب[3]".

[1] محمد الصغير بعلي- يسري أبو العلاء، **المالية العامة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:48.

[2] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص: 134.

[3] محمود جاسم عباس، **النمو الاقتصادي..المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، السنة 2011، ص: 65.

ويعرف الاقتصادي Simon Kuznets النمو الاقتصادي في بلد ما على انه "زيادة طويلة الأجل في القدرة على توفير السلع الاقتصادية المتنوعة لسكانه، وهذه القدرة المتزايدة قائمة على التكنولوجيا المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي التي يتطلبها[1]".

ويعرف أيضا "النمو الاقتصادي يحقق عن طريق زيادة قدرة المواطن على إنتاج البضائع والخدمات وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة حقيقية في قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف الدولة، والتي ينتج عنها زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات أعلى من الزيادة السكانية خلال فترة من الزمن.

1.2 أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو كما يلي[3]:

أ- **النمو الاقتصادي الطبيعي**: الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، عبر مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق؛

ب- **النمو الاقتصادي العابر (غير مستقر)**: أي الذي لا يملك صفة الاستمرارية، لأنه ناتج عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، ويزول بزواله.كما يتناسب مع حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة للتحسن في تجارتها الخارجية، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية؛

ت- **النمو الاقتصادي المخطط**: وهو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن فاعليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر لفترة طويلة تزيد عن بضع عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

---

[1] Simon Kuznets, **Modern Economic Growth: Findings And Reflections**, The American Economic Review, Vol.63, No.3, 1973, P: 247.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:12.

[3] عادل زقرير، عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص:06.

ث- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن؛

ج- النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد[1].

1.3 عناصر النمو الاقتصادي: إن النمو الاقتصادي في أي دولة يحتاج إلى ثلاث عناصر أساسية، وتتمثل في[2]:

أ- عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين: الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من الموارد الاقتصادية، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل الذي كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج، لكن وفي النصف الأخير من القرن العشرين زاد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن مما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في عملية الإنتاج هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما ساهم في رفع حصة عنصر العمل في حجم الإنتاج؛

ب- تراكم رأس المال: مشتملا على كل الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طرق استصلاح الأراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

ت- التقدم التكنولوجي: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل ، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي[3].

---

[1] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:65.

[2] بودخدخ كريم ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض –دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.ص:30.

[3] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2013/2012، ص:30.

2. قياس النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو تغيير في حجم النشاط الاقتصادي للقطر أو الوطن، وعليه قياس هذا التغيير ينطلق من دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط ويلاحظ أنها مقاييس بسيطة لأنها تختص بقياس نشاط واحد، وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي[1]:

2.1 المعدلات النقدية للنمو : بعد التعبير عن كل المنتجات السلعية والخدماتية بما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة يتم حساب معدلات النمو استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، وينبغي مراعاة ما يلي:

- الخطأ وسوء التقدير أو إغفال أثر التضخم؛
- إغفال نسب التحويل بين مختلف العملات؛
- الحذر عند الدراسات الدولية المقارنة نظرا لاختلاف الأساليب المحاسبية التي تعتمدها الدول بالرغم من الاتفاق على نظام موحد تلتزم به الدول إلا أن هناك فروقات مازالت موجودة خاصة عند التطبيق.

وبالرغم من هذه التحفظات إلا أن المعدلات النقدية تعتبر من أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات والإضافات لتفادي تلك الملحوظات. وهذه الأساليب كالأتي:

أ- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يتم قياس الاقتصاد القومي ونشر البيانات الإحصائية السنوية باستخدام المعدلات المحلية، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو لفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات ويستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة فنجد مثلا: معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** ارتفاع الأسعار والتضخم يحتاج حتما تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، فنجد أن الأسعار الجارية لا تعبر حقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل وعليه نستخدم المؤشرات السابقة باعتبار تقديرها بأسعار ثابتة، بعد إزالة أثر التضخم عن طريق قيمتها على الرقم القياسي للأسعار وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

[1] محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو الاقتصادي –تقديم وقراءة نقدية–**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص ص: 10-11.

ت– معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية لما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم[1].

2.2 المعدلات العينية للنمو: تعبر هذه المعدلات على النمو الاقتصادي باعتبار معدلات النمو السكاني، فنجد مثلا: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، ولقد جاء استخدام المعدلات العينية للتعبير عن النمو الاقتصادي نظر لعدم دقة استعمال المقاييس النقدية في مجال الخدمات فنجد منها الأطباء لكل ألف نسمة، عدد الأسر لكل ألف نسمة؛

2.3 مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقاييس الناتج الوطني معبرا عنه بالدولار الأمريكي عند دراسات المقارنة الخاصة بالنمو الاقتصادي وتنشر تقارير يرتب فيها البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف، لكن هناك عيب كبير في هذه المقاييس وهو ارتباطها بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادله للعملة الوطنية بالدولار الأمريكي، ونظرا للاضطراب الحاصل في معظم قيم العملات في أسواق النقد الدولية تنبه خبراء صندوق النقد الدولي أن هذه المقاييس تخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك اعتمد مقياس القدرة الشرائية لعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل إنفاق وحدة واحدة من العملة المحلية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات البلدان الأخرى[2].

3. نظريات النمو الاقتصادي

اختلفت الدراسات الاقتصادية المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي من مفكر إلى آخر نتيجة للحقبة الزمنية والظروف الاقتصادية التي عايشها، فأعطي كل مفكر العوامل والمتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي من وجهة نظره، سنحاول عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي، منها النظريات الكلاسيكية، الكينزية والنظريات النيوكلاسيكية وصولا إلى نظريات النمو الداخلي.

1.3 النظرية الكلاسيكية: اهتم المفكرون الكلاسيك أمثال"Adam Smith " ، "David Ricardo"، "Robert Malthus" و"Karl Marx" في دراساتهم وأبحاثهم بالنمو الاقتصادي ويعتبروا من الأوائل

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص: 09.

[2] محمد الناصر حميداتو، **مرجع سابق**، ص: 12.

الذين بحثوا فيه، نظرا لمعايشتهم للثورة الصناعية في أوربا ما دفعهم للاهتمام بتوابعها من تطور ونمو اقتصادي شهدته تلك الفترة.

1.1.3 نظرية "Adam Smith": يقول "Smith" أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار.إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد[1].

ولقد اعتبر"Smith" أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة وبذلك تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وحاول من خلال هذا أن يقرر مسؤولية أي عنصر من عناصر الإنتاج عن النمو الاقتصادي وما هي السياسة الملائمة التي يمكن أن تتبع من أجل خلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع ومن هنا استطاع أن يعرض نموذج حركي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية[2]:

- التركيز على البحث في عملية تراكم رأس المال من خلال كيفية حدوثه والعوامل التي تنجم فيه؛
- التركيز على نمو السكان حيث ربط النمو الاقتصادي بالنمو الديموغرافي؛
- التركيز على إنتاجية العمل وتأثيرها على النمو.

2.1.3 نموذج "David Ricardo": يعتبر "Ricardo" أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي. وأكد على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي للتحقيق هذا المبدأ.

[1] أشواق بن قدور، **مرجع سابق**، ص ص: 70-71.

[2] بوغزالة محمد نجلة، **الوساطة المالية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص ص:138-139.

ولقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات رئيسية، وهم [1]:

أ. الرأسماليون: يلعبوا الرأسماليون دور أساسي ورئيسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسماليون في عمليتين:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن؛
- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسع رأس المال؛

ب. العمال: حسب ريكاردو العمال مهمون لكنهم أقل أهمة من الرأسماليون لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بالعملية الإنتاج؛

ت. الإقطاعيون: على اعتبار أن الإقطاعي هو مالك الأرض فإنه هام جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

ويقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام: أرباح الرأسماليون، أجور العمال، ريوع الإقطاعيون.

وبما أن الأرباح هي أعظم الدخول فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في العمل الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار.

3.1.3 نظرية "Robert Malthus": ركز "Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة لتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في إن نموه متتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية وتقدم الدور التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها– حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص: 17.

إن تحليلات "Malthus" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[1].

4.1.3 نظرية "Karl Marx": اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد"Smith" أن السبب يعُزى إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.. فحسب هذا الاقتصادي تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بموجب قانون تناقص القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى أعلى والأرباح إلى أسفل، وكل محاولة لرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتظهر الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى عمال فتنهار الرأسمالية.

كما إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور الحقيقية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العمل، كما يمكن تحقيق ذلك باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"[2].

2.3 نظرية النمو الكينزية: إن أزمة الكساد الكبير سنة 1929 التي عصف بالاقتصاد العالمي أعادت النظر في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تعتمد في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية، حيث أن النظريات الكلاسيكية عجزت عن تفسير ومعالجة هذه الأزمة، فظهرت ما يعرف بالنظرية

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية وقياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص: 36.

[2] عادل زقرير، **مرجع سابق**، ص:22.

الكينزية حيث اهتمت بجانب الطلب لتلغي بذلك المبدأ الكلاسيكي القائل أن العرض يخلق الطلب الموازي له، وكذا أدلت بحلول ونظريات للخروج من هذه الأزمة. ويعتبر نموذج "Harrod-Domar" من أهم النماذج المتبعة لمبادئ النظرية الكينزية وهو ما سيتم التطرق إليه.

1.2.3 نموذج "Harrod-Domar" : يركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في الاقتصاد في زيادة الاستثمار وفي تحفيز النمو طويل الأجل، وذلك بهدف تهيئة الدول للانتقال من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال (k) بإجمالي الناتج القومي (y)، لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز(k)، ويقوم نموذج "Harrod-Domar" على الفروض التالية[1]:

- يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي:

$$S = sY \qquad (01\text{-}01)$$

- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال:

$$I = \Delta K \qquad (02\text{-}01)$$

- وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن:

$$K = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \text{أو} \quad \Delta K = K\Delta Y \qquad (03\text{-}01)$$

- الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار:

$$S = I \qquad (04\text{-}01)$$

ومن المعادلات (01-01)، (02-01)، (03-01) يتبين أن:

$$I = \Delta K = K\Delta Y \qquad (05\text{-}01)$$

وعليه يمكن كتابة مطابقة الادخار والاستثمار على النحو التالي:

$$sY = K\Delta Y \qquad (06\text{-}01)$$

وبقسمة طرفي المعادلة y، ثم على k نحصل على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{K} \qquad (07\text{-}01)$$

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي –نظريات النمو والتنمية الاقتصادية–**، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2017، ص ص:86-87.

بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار (طرديا) ومعامل رأس المال (عكسيا). وعلى ذلك فإن النموذج يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، بالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو، وهذه المعادلة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج "Harrod-Domar " للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس للإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

3.3 نظرية النمو النيوكلاسيكية: ظهرت نظريات النمو النيوكلاسيكية نتاجا للسمة الرأسمالية الغالبة على الاقتصاد العالمي وهي تندد بالاهتمام بجانب العرض كعامل هام في النمو والتنمية، وهي تعتبر امتداد لأفكار

3.4 الكلاسيك أي عكس ما جاءت به النظرية الكينزية التي اهتمت بجانب الطلب. ولقد أدخلت هذه النظرية عامل مهم في تحريك النمو وهو التقدم التكنولوجي واعتبرته عامل خارجي. وأهم رواد هذه النظرية هو "Solow".

1.3.3 نموذج "Solow": يعتبر نموذج "Solow" أحد النماذج النيوكلاسيكية، كما أنه عبارة عن امتداد لنموذج "Harrod-Domar ". حيث أن هذا النموذج يرتكز على القواعد الأساسية التالية[1]:

- امتلاك قطاع العائلات للأصول وعوامل الإنتاج، مع اختيارهم لجزء من الدخل الموجه للاستهلاك؛
- تقوم المؤسسات بتأجير عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، وتبيع منتجاتها إلى العائلات والمؤسسات الأخرى، كما أنها تستطيع الحصول على التكنولوجيا التي تسمح لها بتحويل هذه العوامل إلى منتجات، مع إمكانية تطوير هذه التكنولوجيا؛
- وجود الأسواق أين يتم فيها تبادل السلع والخدمات بين قطاع العائلات والمؤسسات، الكمية المعروضة والمطلوبة هي التي تحدد سعر هذه السلع والخدمات.

يعتمد "Solow" في نموذجه (مثله مثل نموذج "Harrod-Domar ") على الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي، لكن زيادة على ذلك قام "Solow" بإدخال عنصر العمل، هذا إضافة عن زيادة متغير مستقل وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو.

[1] قنوني الحبيب، **الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة تجريبية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص: 76-79.

كما استخدم "Solow" في نموذجه فكرة تناقص الغلة لكل من العمل ورأس المال (الأجل القصير)، لكنه اعتمد أيضا على افتراض ثبات غلة الحجم (المردود السلمي) للعنصرين معا (الأجل الطويل) مع إمكانية تفسير أثر التقدم التكنولوجي – يعتبر "Solow" أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي مستقل أي يتحدد خارج إطار النموذج– على معدل النمو.

استخدم "Solow"في نموذجه دالة الإنتاج النيوكلاسيكية$Y = f(K, L)$، وبالتحديد دالة كوب دوجلاس. ولكي تكون دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، يجب أن تحقق الشروط التالية:

- أهمية عاملا الإنتاج:

$$\mathbf{f(0, L) = f(K, 0) = f(0, 0) = 0} \qquad \mathbf{(08\text{-}01)}$$

- تناقص الإنتاجية الحدية:

$$\mathbf{\forall K > 0, \forall L > 0,} \begin{cases} \mathbf{\frac{\partial Y}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 Y}{\partial^2 K} < 0} \\ \mathbf{\frac{\partial Y}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 Y}{\partial^2 L} < 0} \end{cases} \qquad \mathbf{(09\text{-}01)}$$

- المردود السلمي(غلة الحجم) ثابت:

$$\mathbf{\forall \lambda > 0, f(\lambda K, \lambda L) = \lambda f(K, L)} \qquad \mathbf{(10\text{-}01)}$$

يمكن القول في هذه الحالة أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.

- شرط INADA(1963):

$$\mathbf{\lim_{K \to 0} fK = \lim_{L \to 0} fL = \infty}$$

$$\mathbf{\lim_{K \to \infty} fK = \lim_{L \to \infty} fL = 0}$$

طبقا لهذا النموذج يكون مصدر الناتج المحلي Y واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة في عنصر العمل؛
- حدوث زيادة في رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار؛
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وقد قام "Swan Trevow" بتطوير نموذج "Solow"، حيث أراد توضيح النمو الاقتصادي في ظل ثبات غلة الحجم، كما أنه وضح أيضا (مثل "Solow") أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاث عوامل المذكورة سابقا.

بين "Swan" أن التغير في الناتج المحلي (ΔY) يشير إلى النمو الاقتصادي، من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + \beta \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta a}{a} \qquad (11\text{-}01)$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو في الناتج المحلي.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل نمو العمل.

$\frac{\Delta a}{a}$: معدل النمو التكنولوجي.

α و β تمثلان الوزن النسبي (مرونة الإنتاج) لرأس المال والعمل على التوالي في الاقتصاد.

4.3 نماذج النمو الداخلي: مع مطلع الثمانينات أصبح نموذج **"Solow"** غير قادر على تفسير التبيان بين النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، وعلى الرغم من أنه أدخل عامل التقدم التكنولوجي كعامل مهم في النمو الاقتصادي إلا أنه لم يعطي كيف يتم تحقيق هذا النمو بواسطة التقدم التكنولوجي، لذا ظهرت نماذج جديدة ركزت على التقدم التكنولوجي كعامل مهم في تطور النمو الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، تعرف بنماذج النمو الداخلي وتضم العديد من النماذج، منها نموذج "Rebelo" (AK) ونموذجي" Romar" و"Lucas" ونموذج "Barro " وهي النماذج التي سيتم التطرق إليها.

1.4.3 نموذج "Rebelo" (AK): يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج النمو الداخلي، في بداية تحليله بين "Rebelo" كيف أن القضاء على تناقص الغلة من شأنه أن يقود إلى النمو الداخلي حتى في غياب التقدم التقني[1]. وينظر إلى هذا النموذج باعتباره بديلا للنموذج النيوكلاسيكي "Swan Swan" لأنه لا يفترض خضوع دالة الإنتاج النيوكلاسيكية لتناقص الغلة، ويعرف النموذج باسم AK لأنه يفترض أن الناتج دالة خطية من رأس المال المادي، والاقتصاد الذي يتميز بدالة الإنتاج هذه يتراكم رأس المال المادي فيه بشكل مستمر دون معاناة من تناقص عوائد رأس المال[2].ولقد افترض هذا النموذج عدة فرضيات نذكر منها[3]:

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي(1970-2012)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014، ص:130.

[2] Andreas Savvides- Thanasis Stengos, **Human Capital And Economic Growth**, Stanford University Press, California, 2009, P: 45.

[3] محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق، ص: 69.

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال وأن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج؛
- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين، وهذا التراكم لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط[1]:

$$\mathbf{Y = AK} \qquad \mathbf{(12\text{-}01)}$$

حيث:

A :ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

K: رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A) ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف.

وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "Solow" أي أن[2]:

$$\mathbf{K = sY - \delta K} \qquad \mathbf{(13\text{-}01)}$$

مع افتراض عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = \mathrm{nL} = 0$

من (12-01) و(13-01) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{\mathbf{K}}}{\mathbf{K}} = \mathbf{s}\frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{K}} - \boldsymbol{\delta} \text{ أو } \frac{\dot{\mathbf{K}}}{\mathbf{K}} = \mathbf{sA} - \boldsymbol{\delta} \text{ أو } \frac{\dot{\mathbf{Y}}}{\mathbf{Y}} = \mathbf{sA} - \boldsymbol{\delta} \qquad \mathbf{(14-01)}$$

حيث أن:

Y: حجم الإنتاج.

K: رأس المال الموسع (المادي والبشري).

s: معدل الادخار.

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص: 53.

[2] البشير عبد الكريم –دحماني بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص ص: 14-15.

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

ويمكن رسم نموذج AK على الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (01-01): نموذج AK

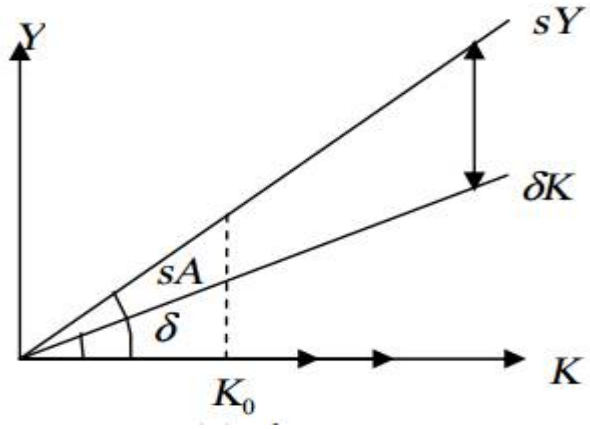

المصدر: البشير عبد الكريم –دحماني بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص: 15.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Yفي هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K0. ففي حالة نموذج "Solow" كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة ($\alpha < 1$) أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي، أما في هذا النموذج –نموذج AK – فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائماً مساوية لـ A، حيث:

$$\boldsymbol{A = \frac{Y}{K}} \text{ و} \frac{\dot{K}}{K} = s - \frac{Y}{K} - \delta \qquad \textbf{(15-01)}$$

وبالتالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gy \qquad \textbf{(16-01)}$$

[1] البشير عبد الكريم –دحماني بواعلي سمير، مرجع سابق، ص:15.

ومنه من المعادلة (15-01) و(16-01) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(gy)لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار–الادخار– ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2.4.3 نموذج "Romar": ينطلق "Romar" من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس، حيث يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم نقل المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة– التكلفة الحدية للمعلومة معدومة–، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن فرض منافسة للأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية[1].

ولقد جاءت افتراضات النموذج كما يلي[2]:

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح؛
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا؛
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير؛
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha} \qquad \textbf{(17-01)}$$

$$(0 < \alpha < 1)$$

حيث: A : رصيد الأفكار

K: رصيد رأس المال

[1] البشير عبد الكريم –دحماني بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص: 17.

[2] البشير عبد الكريم–دحماني بواعلي سمير، مرجع سابق، ص ص: 17-18.

إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "Solow"- بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار- بمعدل ثابت s، ويهتلك معدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\mathbf{K = s\dot{Y} - \delta K} \qquad \textbf{(18-01)}$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \qquad \textbf{(19-01)}$$

في نموذج "Solow" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "Romar" فـ A يكون داخلي المنشأ، حيث A هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة مضروبا في العدد الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار(γ)، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\mathbf{\dot{A} = \gamma . L_A} \qquad \textbf{(20-01)}$$

إذن:

$$\mathbf{L = L_A + L_Y} \qquad \textbf{(21-01)}$$

حيث: L_Y الإنتاج المباشر وL_A إنتاج الأفكار أو التكوين.

- يمكننا افتراض أن:

$$\mathbf{\gamma = b . A^{\rho}} \qquad \textbf{(22-01)}$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: b وρ ثوابت، فعندما يكون ($\rho > 0$) فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون ($\rho < 0$) فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

- فإذا افترضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$\mathbf{L_A = L_A^{\lambda}} \qquad \textbf{(23-01)}$$
$$(0<\lambda<1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$A = \dot{b}.A^{\rho}.L_A^{\lambda} \qquad (24\text{-}01)$$

حيث نلاحظ بأخذ كل باحث على حدا فإن (γ) يعتبر ثابت-مردودات ثابتة- أما على المستوى الكلي فإن(γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة وفي نفس السياق يتم معاملة بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

3.4.3 نموذج Lucas بإدخال رأس المال البشري: طور "Lucas " نموذج بواسطة عوائد ثابتة يتم الحصول فيه على عوائد عن طريق جميع المدخلات التي يمكن أن تكون متراكمة كلها، بدلا من الاعتماد على عوامل خارجية. ويقدم "Lucas" رأس المال البشري في دالة الإنتاج على العمل البدني، فالأفراد يستثمرون في رأس المال البشري من خلال أبحاثهم ودراساتهم، كما أن دالة الإنتاج تتضمن مفهوم موسع لرأس المال حيث يتضمن رأس المال البشري والمادي فيتولد النمو بافتراض أن الحافز نحو الاستثمار في رأس المال البشري غير متناقص في رأس المال البشري[1]. ويعتمد هذا النموذج على فرضيتين هما[2]:

- يتركب الاقتصاد من قطاعين، الأول هو قطاع إنتاج السلع والخدمات وتكون دالته ممثلة في دالة كوب دو غلاس بالصيغة التالية:

$$Y_i = AK_i^{\beta}(uh)^{1-\beta}h_{\alpha}^{\gamma} \qquad (25\text{-}01)$$

Y_i : إنتاج الفرد (المؤسسة) i.

k_i: رأس مال الفرد (المؤسسة) i.

u: الوقت الذي يأخذه الفرد لإنتاج سلعة.

h: مخزون رأس المال البشري للفرد.

h_{α}: متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد الاقتصاد.

β: نسبة مساهمة رأس المال في الناتج.

γ: مقدار تأثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج الناتج عن تأثير مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي.

[1]Barry W Ickes, **Endogenous Growth Models**, Department Of Economics Penn State University Park, Pa 16802, Spring 1996, P:19.

[2] طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص ص: 125-126.

أما القطاع الثاني فيهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ويكون بالصيغة التالية:

$$\dot{h}_i = \varphi(1-u)h \qquad (26\text{-}01)$$

حيث أن: $\dot{h}_i$: مقدار التغيير في رأس المال البشري

φ : معلمة تعبر عن فاعلية نشاط تراكم رأس المال البشري

(1-u): تمثل الوقت المخصص لتكوين والتدريب المتعلق بتراكم رأس المال البشري.

تتميز هذه الدالة بثبات غلة الحجم بالنسبة لمقدار تغيير رأس المال البشري وهي خاصية مميزة لضمان تحقيق النمو الداخلي، وأن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

- وجود تأثيرين خارجين موجبين مرتبطين بالرأس المال البشري، الأول خاص بقطاع تراكم رأس المال البشري وهو ضروري للنمو الاقتصادي أما الثاني خاص بإنتاج قطاع السلع والخدمات وهو ليس ضروري بدرجة التأثير الأول لكنه مهم.

4.4.3 نموذج Barro 1990: ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990 جاء "Barro" بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وأعتبر "Barro" أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية، وهذا يعني أن (G) تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه المعادلة كما يلي[1]:

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} N_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \qquad (27\text{-}01)$$

$$\alpha \in]0,1[$$

حيث:

- N_i , K_i , Y_i على التوالي هي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i)؛
- A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت)؛ $1-\alpha$ مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = AK^{\alpha} N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \qquad (28\text{-}01)$$

[1] بنابي فتيحة، **السياسة والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية**–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص ص: 57- 59.

الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالحفاظ على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم. ويقول "Barro" أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=tY$، وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T= G$. وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\dot{\bar{K}} = s(1-t)Y - \overline{\delta K} \qquad (29\text{-}01)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ tY :

$$Y = AK^{\alpha}N^{1-\alpha}(tY)^{1-\alpha} \qquad (30\text{-}01)$$

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} KN^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \qquad (31\text{-}01)$$ أو

حيث: t, N, A ثوابت.

في غياب النمو الديموغرافي، المعادلتين (01-29) و(01-31) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta = s(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \qquad (32\text{-}01)$$

ومما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة.

وفي نموذج "Barro"، الاقتصاد له معدل داخلي وثابت، حيث بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G، فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta\dot{K} + G \qquad (33\text{-}01)$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \qquad (34\text{-}01)$$

وتوازن على سوق السلع يكون:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \qquad (32\text{-}01)$$

أي أن: $$s(1-t)Y = \dot{K} + \delta K \qquad (32\text{-}01)$$

معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو، وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\partial t} = \left(-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right)sA^{\frac{1}{\alpha}}N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0 \Leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t) \Leftrightarrow t* = 1-\alpha \quad (33\text{-}01)$$

ويمكن بيان أثر معدل الضريبة على معدل النمو بالمنحنى التالي:

الشكل رقم (01-02): أثر معدل الضريبة على معدل النمو

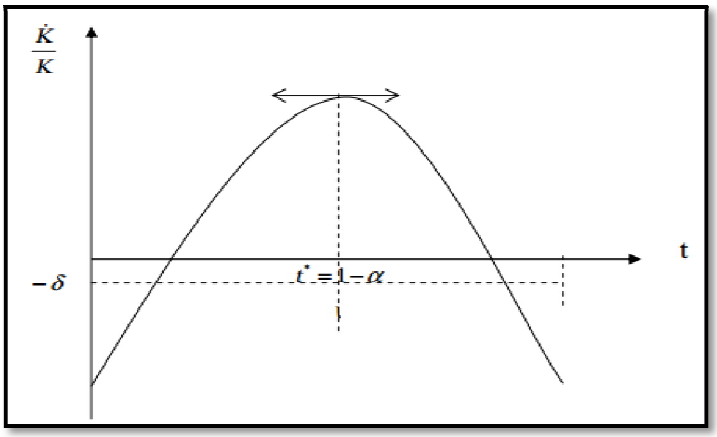

المصدر: بنابي فتيحة، **السياسة والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص:59.

فمن خلال المنحنى نلاحظ الأثر المزدوج للضريبة:

- لما $t < t^*$ ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى رفع مستوى النمو، لأن الأثر إيجابي على الإنتاج بزيادة نفقات رأس المال العام، هذا الأثر الإيجابي يتغلب على الأثر السلبي للضريبة في عرقلة الاستهلاك.
- لما $t > t^*$ يبدأ معدل النمو بالانخفاض، لأن الضريبة تعود بأثر سلبي على الاستهلاك أكبر من الأثر الإيجابي على الإنتاج.

المبحث الثاني: الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

إن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي نوقشا في العديد من الدراسات الاقتصادية السابقة وعلى الرغم من توصل هذه الدراسات إلى وجود علاقة بينهما إلا أن اتجاه هذه العلاقة أبقى الجدل قائم، فنظريا هناك نظريتين رئيسيتين تختلفان في أرائهما حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، هما نظرية فاغنر 1892 والتي مفادها أن هناك علاقة سببية أحادية الإتجاة من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، في حين فسرت النظرية الكينزية أن هناك علاقة من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، أي أن الإنفاق الحكومي له أثر على النمو الاقتصادي. وسيتم في ما يلي عرض لأفكار هاتين النظريتين بالإضافة إلى فرضية الأثر الإزاحي لـ بيكوك/ وايزمان.

أولا: قانون فاغنر 1892

يعتبر الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر (1835-1917) من أوائل الذين اهتموا وتصدوا لدراسة ظاهرة نمو النفقات العامة لعدد من الأقطار الأوربية الإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان أثناء القرن التسع عشر، وقد استنتج من دراسة له عام 1892 نتيجة أطلق عليها فيما بعد قانون فاغنر (Wagner Law)، ومفاده أن هناك علاقة دالية طردية بين النمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ونمو النشاط المالي الحكومي مقاسا بنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]، ولقد أوضح فاغنر أن تطور النفقات العامة يخضع لقانون خاص هو" إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج القومي"[2]، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضيه قانون فاغنر[3].

---

[1] عبد الكريم عبد الله محمد – قيس انيس جحيل العقابي، **تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2013)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون، سنة 2017، ص:74.

[2] محمد بن عزة-يحي زروقي، **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.WAGNER" ودراسة "MUSGRAVE" حول زيادة النفقات العامة**، مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد 1، السنة 2016، ص: 41.

[3] عمر محمود أبو عيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث، جوان 2015، ص: 156-157.

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون فاغنر فتأخذ الشكل التالي[1]:

$$\frac{G}{Y} = f\left(\frac{Y}{N}\right) \qquad (34\text{-}01)$$

حيث أن:

G: يمثل الإنفاق العام

Y: يمثل الدخل القومي

N: يمثل عدد السكان

مع $\frac{\partial G}{\partial Y} > 0$ أو أن مرونة النفقات العامة بالعلاقة مع الدخل القومي موجبة

1. أسباب تزايد النفقات العامة عند فاغنر: حسب فاغنر يزداد الإنفاق الحكومي كماً ويتعدد نوعاً بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي، ومن معدل السكان، ويفسر تلك الزيادة بنسبة التطور فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك[2]، وفقا لقانون فاغنر فإن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

- عامل التصنيع والتحديث، مع زيادة الدخل الحقيقي للفرد في أي دولة تزداد حصة النفقات العامة في إجمالي النفقات، حيث أن الوظائف الإدارية والتنظيمية للدولة ستحل محل النشاط العام[3].
- عامل النمو في الدخل الحقيقي من شأنه أن يسهل التوسع النسبي في الإنفاق الثقافي والرفاهي والتعليمي؛
- عامل التطورات والتغيرات في التكنولوجيا تتطلب من الحكومات أن تتولى إدارة الاحتكارات الطبيعية من أجل تعزيز الكفاءة الاقتصادية[4].

2. صيغ قانون فاغنر: مع بداية الستينيات برزت العديد من الدراسات التي درست قانون فاغنر وأصدرت نسخ ونماذج تعكس الإطار النظري لقانون فاغنر، لكن هناك اتفاق على ستة إصدارات لاختبار صحة قانون فاغنر حيث سيتم عرضها بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.

---

[1] محمد غالي راهي الحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية – دراسة تحليلية–**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 20.

[2] أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)–**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص: 52.

[3] Bigben Chukwuma Ogbonna, **Testing Wagner S Law Government Size For South Africa 1950-2015**, Journal Of Research In National Development, Vol.7, No.2, December 2009, P:01

[4] Ferda Halicioglu, **Testing Wagner S Law For Turkey 1960-2000**, Review Of Middle East Economics And Finance, February 2003, Vol.1, No.2, P 131.

ثانيا: النظرية الكينزية

تعطي النظرية الكينزية أهمية بالغة للإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال وأحد أدوات السياسة المالية، وكان الهدف من ذلك هو زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الحكومي على زيادة الدخل القومي[1]، عن طريق قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوى الشرائية[2]، لذا افترضت النظرية الكينزية أن الإنفاق الحكومي هو عامل خارجي يمكن استخدامه كمتغير في السياسة حيث يمكن له أن يؤثر على النمو والتنمية في الأجل القصير[3].

ويظهر من نموذج القطاعات الأربعة التالي، والذي يبن مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى العرض (الناتج الكلي) مع الطلب (الإنفاق الكلي)[4]:

$$Y = C + I + G + X - M \qquad (35\text{-}01)$$

حيث: Y الناتج (الدخل الكلي)، C الاستهلاك الخاص، G الإنفاق الحكومي، (X-M) صافي الصادرات. وهكذا وتبعا لنظرية كينز في الطلب الفعال فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: فرضية الأثر الإزاحي بيكوك / وايزمان

قدم كل من بيكوك ووايزمان في دراستهما تحت عنوان نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة سنة 1961، تفسير للتقلبات في الإنفاق الحكومي مع مرور الوقت على أساس الخبرة المكتسبة في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890- 1955 وفي رأيهم فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى قد تكون أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الاتجاهات على المدى الطويل[5].

---

[1] أحمد سلامي، مرجع سابق، ص:53.

[2] عمر محمود أبو عبيدة، مرجع سابق، ص: 157.

[3] Tuck Cheong Tang, **Wagner S Law Versus Keynesian Hypothesis In Malaysia: An Impressionistic View,** [Monash University Business And Economics, Department Of Economics, Malaysia, 2009, P:04.

[4] ماجد حسني صبيح، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73/ خريف 2015–شتاء 2016، فلسطين، ص: 98.

[5] دحماني محمد ادريوش–ناصور عبد القادر، **النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد11، 2012، ص: 05.

ولقد خلصت الدراسة إلى ما يلي[1]:

- أن زيادة في الإنفاق العام لا تتم بشكل مستمر وإنما على فترات متقطعة؛
- أن الزيـادة في الإنفـاق المطلقـة أو النسـبية تكـون أكثـر أهميـة في فـترات الهـزات والاضـطرابات الاجتماعية، وعليه تكون الدولة مضطرة لزيادة الإنفاق العام في حالة القلاقل والهزات الاجتماعية.
- بعد وصول الإنفاق العام إلى مستوى معين يصبح من الصعب ضغطه إلى مستوى أقل، وهذه الظاهرة له//ا مبرران:

أ. أثر المعاودة: حيث أنه كثيرا ما تخصص نفقة لأمر ما ولفترة محددة، لكن لأسباب عديدة عدم التمكن من تحقيق الهدف الذي خصصت له، أو استمرارية الظاهرة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى معاودة تخصيص ذلك الإنفاق.

ب. أثر التوسع: وذلك في الموازنة حيث أن تخصيص نفقة ما كثيرا ما تنجر معه مصاريف أخرى لقضايا مرتبطة بالأمر المخصوص.

- إن اعتياد الأفراد على تحمل أعباء الضرائب يسمح للدولة بزيادة الموارد المتاحة وتوفر الإيرادات مما يشجعها على المزيد من الإنفاق من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- أن الهزات والقلاقل أو الحروب التي تشهدها المجتمعات تكشف من جهة عن بروز احتياجات جديدة تعبر عنها رغبات جماعية ناتجة في البداية عن الظروف الخصوصية للفترة، كما تكشف من جهة أخرى على قدرة المجتمع على تحمل أعباء إضافية يمكن أن تسمح بزيادة الإنفاق العام في سبيل إشباع تلك الحاجات الجماعية الجديدة.

وعلى الرغم من أهمية التحليل الذي قدمه بيكوك ووايزمان في إبراز أثر الكشف، وماساهما به من تفسيرات لأسباب نمو النفقات ووجود الدراسات الإحصائية التي تدعم نظريتهما إلا انه يجب قبولها بتحفظ دون تعميمها، وذلك أن أثر الزيادة لا يتحقق بالنسبة لجميع أنواع النفقات حيث أن ما تبرزه من أحداث في قطاع معين (نفقات التعليم في فرنسا خلال فترة الثورة) تجعل هذا القطاع يستحوذ على الجزء الأكبر من الموازنة، بينما تكون نسبة القطاعات الأخرى بنسبة أقل إن لم تتراجع حصتها في الإنفاق. كما يجب الإشارة أن أثر الرفع ليس أساسه دائما الحروب أنما في دول أخرى ككندا والولايات المتحدة فرجع فيها السبب إلى الكساد العالمي سنة 1929، ومن

[1] بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)– مع إشارة خاصة لنظرية فاغنر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2013، ص: 75.

جهة أخرى أن هذه النظرية تعتمد على مشاهدات مسبباتها متغيرات عشوائية (حروب، هزات، قلاقل) مما يجعل محاولة صياغتها أمر مستحيل وحتى لو تم التنبؤ بحدوث مثل تلك المتغيرات فإنها تظل غير قابلة للقياس العددي والتعميم[1].

[1] بيداري محمود، **مرجع سابق**، ص:76.

خلاصة الفصل الأول:

تولي السياسة المالية أهمية بالغة للإنفاق الحكومي كأداة مالية فائقة التأثير، فهو من دون شك أداة مالية فاعلة تلجأ إليه الدول لتمويل مشاريع البينة التحتية أو لتنشيط الاقتصاد وحتى للخروج من الأزمات، سواء عن طريق كبحه أو ضخه حسب ما تتطلبه حالة الاقتصاد، ويعرف الإنفاق الحكومي على أنه مبلغ نقدي تصدره هيئة عامة بغية تحقيق منفعة عامة، في الغالب لا يختلف الاقتصاديين على مفهومه ولكن اختلافهم على حجمه ووقت ضخه في الاقتصاد.

ولعل ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي أبرزت هذا الاختلاف أكثر فمن المتعارف عليه أن الدول وفي أغلب نشاطاتها الاقتصادية ومن أهداف سياساتها هو تحقيق أعلى مستويات من النمو الاقتصادي، لذا ظهر الاهتمام به وأعطى المفكرين نظريات طرحت العناصر المهمة في تطويره والوصول إلى مستويات عليا منه بداء من النظريات الكلاسيكية التي أكدت على العمل، الأرض ورأس المال وصولا إلى نظريات النمو الداخلي التي أبرزت أهمية رأس المال البشري والتطور التكنولوجي والاستثمار وغيرها من العناصر الحديثة في زيادة النمو الاقتصادي التي كانت امتدادا لهذه النظريات.

ولقد ارتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيق بالإنفاق الحكومي ولكن التناقض لم يكن حول العلاقة بل بطبيعة هذه العلاقة واتجاه السببية، حيث أنه هناك نظريتين متناقضتين في تفسيرهما لهذه العلاقة أولهما نظرية فاغنر أو المعروفة بقانون فاغنر حيث يعتبر بأن الإنفاق الحكومي هو عامل داخلي المنشأ وأن أحد مسبباته النمو الاقتصادي، ونظرية كينز القائلة بأن الإنفاق الحكومي عامل خارجي المنشأ وهو احد مسببات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

وعلاقتها بإشكالية

البحث

مقدمة الفصل الثاني:

يعتمد البحث العلمي على التراكمية أي أنه لا يمكن القيام ببحث علمي دون الاعتماد على جهود الآخرين وتقديم إضافات عليها أو تقويم أخطاءها لكن بالتأكيد دون إلغاءها، ونظرا لاستعانتنا في هذا البحث بمنهجية IMRAD كان لا بد من عرض الدراسات النظرية والتجريبية السابقة التي لها علاقة بموضوع محل الدراسة وجعلها قاعدة للانطلاق في موضوعنا، حيث أن احد شروط الإجابة على الإشكالية البحثية توضيح العلاقة بين إشكالية البحث والأدبيات السابقة.

حضت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين، حيث تم إعداد جملة من الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة صحة قانون فاغنر على عدة دول منها النامية والمتقدمة، لكن نتائج هذه الدراسات كانت متباينة وغير حاسمة، فطبيعة واتجاه العلاقة كان محل نقاش وجدل كبير في الأدب الاقتصادي، ومن هذه الدراسات من دعمت قانون فاغنر ومنها من جاءت موالية للنظرية الكينزية، ولكن يوجد أيضا دراسات أخرى دعمت النظريتين معاً أي وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاة بين الإنفاق الحكومي النمو الاقتصادي.

أولا: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة حمد بن محمد آل الشيخ 2002[1]:

جاءت هذه الدراسة بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاغنر: شواهد دولية، ويدرس هذا البحث حقيقة وجود علاقة قانون فاغنر باستخدام نماذج التكامل المشترك واختبارات السببية، ولقد استخدم الباحث عينة تشمل إحصاءات سبعة وعشرون دولة مرت بمستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية وذات بنى وهياكل اقتصادية متفاوتة، هي: قبرص ومصر واليونان والهند وإندونيسيا وإيران والأردن ومالطا وماليزيا والمغرب ونيجيريا وعمان والباكستان والفلبين والبرتغال والسعودية وسنغافورا وإسبانيا وجنوب إفريقيا وسيريلانكا وسوريا وتايلاند وتونس وتركيا وبريطانيا والو.م.أ وفنزويلا.

وأوضحت النتائج أن علاقة قانون فاغنر موجودة في حالة ماليزيا وباكستان وتونس وفنزويلا، بينما هناك دولة واحدة فقط هي إندونيسيا التي تدعم التوجه الكينزي لسياسات الاقتصاد الكلي حيث يكون اتجاه السببية من نصيب الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفردي، وأن السمة الغالبة في النتائج هي وجود علاقة سببية متبادلة أي ثنائية الاتجاه بين المتغيرين. ولقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى نتيجتان مهمتان هما:

- أن الاعتماد على اختبار واحد لوجود التكامل المشترك بين متغيرين قد يؤدي إلى رفض فرضية العدم مع حقيقة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة وهو ما قد يؤدي إلى استقراء خاطئ عن وجود واتجاه علاقة سببية بين المتغيرين؛
- وجود علاقة سببية متبادلة أي ذات اتجاه ثنائي بين المتغيرين (نصيب الإنفاق الحكومي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد)، وأن وجود احد العلاقتين أي قانون فاغنر أو علاقة التوجه الكينزي لسياسات الاقتصاد الكلي، يجب أن لا تؤدي إلى إلغاء وجود العلاقات الأخرى.

وأوضح الباحث في دراسته أن وجود العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بدلا من السببية أحادية الاتجاه في نظام النموذج الثنائي للمتغيرات، يعكس سمة التكامل المشترك بين هذين المتغيرين، حيث أنهما متكاملان اشتراكا فيرجح أن كل واحد منهما يسبب الأخر. وهو ما يعني علاقة قانون فاغنر وعلاقة التوجه الكينزي

[1] حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاغنر شواهد دولية**، مجلة جامعة الملك سعود، 2002.

لسياسات الاقتصاد الكلي يتواجدان معا، أو أنهما يتفاعلان معا في الاقتصاد الكلي، وأن العلاقة السببية الأحادية الاتجاه الموجودة في الخمس دول المذكورة تعتبر استثناءا على العموم.

2. دراسة على سيف على المزروعي [1] 2012:

عرض الباحث دراسته بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دول الإمارات العربية المتحدة للفترة 1990-2009، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2009، وكذا معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، ولقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي وكذا استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، ولقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- كلما زاد الإنفاق الحكومي في دولة الإمارات بمليون درهم فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار 4.159 مليون درهم، بمعنى آخر أنه في ظل قانون مضاعف الإنفاق الحكومي فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار مقارب لـ 240 ألف درهم.
- يؤثر الإنفاق العام إيجابا وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%، ويتضح ذلك من خلال مستوى المعنوية لقيمة اختبار t لمتغير الإنفاق العام البالغ 0.00 وهو أقل من 1%. ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن الإنفاق العام يسهم بنسبة 90% في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما نسبته 10% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل وأسباب أخرى؛
- هناك تأثير معنوي من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية عند مستوى معنوية 1%.
- هناك تأثير معنوي من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من المصادر الثانوية لناتج المحلي الإجمالي الرئيسية عند مستوى معنوية 1% وذلك بالاعتماد على مستويات المعنوية لقيم اختبار t التي كانت جميعها مساوية لـ 0.00.

[1] على سيف على المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دول الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

3. دراسة دحماني محمد ادريوش وناصور عبد القادر [1] 2012:

عنونت هذه الدراسة بالنمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL ، وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار نمو الإنفاق العام في الجزائر وتقييم التوجهات الحالية للسياسة المالية التوسعية في ظل الوفرات النفطية المرتبطة بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وتحليل ذلك.

ولقد قام الباحثان بفحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على نطاق واسع من المساهمات الاقتصادية التجريبية، ولقد استخدم الباحثان الأسلوب التحليلي الوصفي الإحصائي وكذا المنهج القياسي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وباستخدام منهج الحدود وكذا اختبار تودا- ياماموتو الموسع لفحص قانون فاغنر حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل للجزائر للفترة 1970-2009 .

بحثت هذه الدراسة في الأدلة التجريبية لقانون فاغنر من خلال الإصدارات الخمسة التي تدعم هذا القانون وكشفت عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي باستعمال منهج الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك لأربعة إصدارات من بين خمسة، ومنه توصل الباحثان إلى نتيجة مهمة تفيد أن هذه العلاقة تنطبق على واقع هيكل الاقتصاد الجزائري، كما أن اختبار تودا- ياماموتو فسر الحقيقة الاقتصادية في الجزائر حيث أن النمو الاقتصادي هو الذي يوجه ويحدد الإنفاق العام خاصة في المدى الطويل ومنه فإن تزايد النفقات العامة في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المقترن بارتفاع أسعار النفط.

ولقد أكد الباحثان إلى أنه لم يخلصا لأي دليل يوضح أن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن السياسات ذات الآثار الكينزية في الجزائر من حيث التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة للرفع من معدلات النمو في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية.

[1] دحماني محمد ادريوش-ناصور عبد القادر، **النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد11، 2012.

4. دراسة كريم حسن الغالبي [1] 2012:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاغنر في العراق 1975-2010 دراسة قياسية، و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 1975-2010 في الأجلين القصير والطويل، وكذا اختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، وبناء نموذج قياسي باستخدام اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك فضلا عن سببية جرانجر، ويقتصر البحث الاهتمام على مؤشرات الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد لكل منهما والأهمية النسبية للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي.

ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي لتحقق من صحة الفرضية والأسلوب الكمي من خلال الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر.

ولقد توصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى:

- أن الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي يتصفان بخاصية الجذور الوحدوية وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة؛
- أن اتجاه السببية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفردي إلى الإنفاق الحكومي الحقيقي في الأجل القصير والطويل، مما يدعم علاقة قانون فاغنر في الاقتصاد العراقي، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاغنر .

5. دراسة ليلية غضبانة 2015[2]:

تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون فاغنر على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2012، ولقد سلطت الباحثة الضوء في دراستها على تحديد طبيعة العلاقة بين متغيري الإنفاق الحكومي

[1] كريم سالم حسين الغالبي، **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق (1975-2010) دراسة قياسية**، العدد الخامس والعشرون، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2012.

[2] ليلية غضبانة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد1، 2015.

والنمو الاقتصادي في الجزائر، اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين وكذا تقصي إنتاجية الإنفاق الحكومي في الجزائر، ولقد استخدم في هذه الدراسة اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة وتم تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لتصل في الأخير إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج جرانجر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- بينت الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير ساكنة عند المستوى الأول باستثناء الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبار ديكي-فولر الموسع ADF، وأصبحت ساكنه عند أخذ الفرق الأول، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينهما؛
- أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% مما يسمح بتقدير متجه تصحيح الخطأ ECM لاختبار السببية؛
- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بطريقة جرانجر إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي عند مستوى معنوية 5%؛
- كما بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بطريقة جرانجر إلى وجود علاقة سببية بين العمل ورأس المال والنمو الاقتصادي.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية التي تدعم الطرح الكينزي الذي مفاده أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي وتنفي فرضية فاغنر لتزايد النفقات نتيجة تزايد معدلات النمو الاقتصادي، فالإنفاق الحكومي في الجزائر يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادي.

6. دراسة أحمد سلامي 2015[1]:

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013 ، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون

[1] أحمد سلامي، العلاقة **السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد السابع عشر، جوان 2015.

فاغنر والفرضية الكينزية، ولقد اعتمد الباحث على الأساليب القياسية والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر.

ولقد قسم الباحث دراسته إلى خمسة أقسام تطرق أولا لبعض الدراسات التجريبية السابقة ومن ثم إلى الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أما في القسم الثالث فلقد أجرى الباحث تحليلا إحصائيا واقتصاديا لمتغيرات الدراسة والقسم الرابع قام فيه بالتحليل القياسي حيث اختبر استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة إضافة إلى اختباري التكامل المشترك وسببية جرانجر، وأما القسم الخامس والأخير فلقد قام الباحث فيه بتفسير النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاستنتاجات.

ولبيان اسقرارية السلاسل الزمنية من عدمها تم استخدام جذر الوحدة للسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر، بالإضافة إلى استخدام منهجية جرانجر للسببية وذلك لتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، ولقد توصل الباحث إلى ما يلي:

- وجود علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري كما كانت السببية في الاتجاهين، مما يؤيد كل من قانون فاغنر والفرضية الكينزية؛
- اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي كان الأشد تأثيرا كما يتضح من اختبار جرانجر للسببية حيث الاحتمال الحرج ضعيف 0.99% ويقع بعيدا عن منطقة قبول فرضية العدم وهذا بخلاف الاحتمال الحرج الخاص بالفرضية الثانية حيث يتضح أنه كبير نسبيا 4.92% وهو قريب جدا من منطقة قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

7. دراسة عمر محمود أبو عيدة 2015[1]:

الموسومة بأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.

ولقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي وكذلك اعتمد على التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق

[1] عمر محمود أبو عيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث، جوان 2015.

الحكومي والنمو الاقتصادي حيث استخدم الباحث البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته ما يلي:

- وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية، الجارية والتطويرية الأمر الذي يتفق مع قانون فاغنر؛
- أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يتفق مع النموذج الكينزي في تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- أنه لم يتم إثبات العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي التطوري والنمو الاقتصادي.

8. دراسة ضيف أحمد 2015[1]:

تطرقت الدراسة إلى أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر للفترة 1989-2012 من خلال تناول الباحث إلى دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير النظرية الكينزية وفي الأجل الطويل النظريات الحديثة، وكذا دراسة الأداء الاقتصادي للجزائر من خلال عرض الباحث لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مع التركيز على النمو الاقتصادي كما تمت دراسة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي ومن ثم درس الباحث أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بالدرجة الأولى كما استخدم المنهج الاستقرائي في تحليل وتفسير البيانات الإحصائية. ولقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية وذلك في الأجلين القصير والطويل، فيكون الأثر في الأجل القصير من خلال المنظور الكينزي عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي وكذلك التأثير قصير الأجل في جانب العرض الكلي وحتى يكون هذا التأثير فعالا يجب أن يكون الجهاز الإنتاجي مرن وكذا يجب تجنب إزاحة القطاع الخاص عند استعمال السياسة المالية، أما أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فهي مستمدة من نظريات النمو الداخلي التي ركزت بشكل خاص على سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

- إن تحليل الباحث لبعض المعطيات الإحصائية التي تخص المحددات الحديثة للنمو تبين له مدى اهتمام الدول المتقدمة بهذه المحددات الحديثة عكس الدول النامية حيث وجد مثلا أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة إلى الناتج الإجمالي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية، بالرغم من أن قطاع الصحة والتعليم في الدول المتقدمة يساهم فيه القطاع الخاص عكس الدول النامية التي تعتمد على تمويل هذين القطاعين على الإنفاق الحكومي.
- من خلال تتبع تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 1989-2012 وجد الباحث أنها مرتبطة بتغير أسعار البترول، باعتبار المورد الرئيسي للميزانية هي الإيرادات البترولية.
- أثبتت الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي، أما نفقات التسيير فلم تكمن لها معنوية في تفسير النمو الاقتصادي.
- أثبتت الدراسة القياسية لأثر نفقات البنية التحتية وجود علاقة طردية بين النفقات المخصصة للبنية التحتية بتأخير سنة واحدة والناتج المحلي الإجمالي إلا أن التأثير ضعيف حيث زيادة هذه النفقات بـ1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0862% أما نفقات الصحة والتعليم فكانت العلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

9. **دراسة بن عزة هناء 2017**[1]:

عنونت هذه الدراسة بأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، ولقد انتهجت الباحثة في دراستها المنهج الكمي لمحاولة إيجاد تفسيرات منطقية وقياسية للعلاقة الممكنة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الأمني في الجزائر في الفترة محل الدراسة إضافة لمجموعة من المتغيرات التي من شأنها التأثير على كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

ولقد استعانة الباحثة في دراستها بمجموعة من الاختبارات التمهيدية على غرار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية، إلى جانب اختبار جرانجر للسببية، واعتمدت على طريقة الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لتقدير نموذج الدراسة، ولقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى:

[1] بن عزة هناء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017.

- وجود علاقة متوسطة نسبيا بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره بارتباط النمو الاقتصادي الجزائري بعوامل اقتصادية أخرى إضافة لهذين المتغيرين؛
- أن السياسة المالية في الجزائر المعبر عنها بالإنفاق الحكومي فعالة نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي الجزائري والذي يمكن إرجاعه للمخططات التنموية التي بادرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما في الأخير فلقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي المتبعة من طرف السلطات الجزائرية، مع ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

10. دراسة سالم باسويد 2017[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار سببية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اليمن للفترة 1990-2014، ويسعى هذا البحث لدراسة أثر الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في اليمن انطلاقا من الفرضية الكينزية.

ولقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي في عرض الجانب النظري لمختلف التيارات ذات العلاقة بالتدخل الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، وكذلك على المنهج الإحصائي التحليلي في عرض وتقييم تطور الإنفاق الحكومي في اليمن خلال الفترة 1990-2014، وعلى المنهج القياسي من خلال معادلة الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة : الإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي ممثلان للإنفاق الحكومي على المتغير التابع الناتج المحلي الحقيقي ممثلا للنمو الاقتصادي.

ولقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاث أقسام، القسم الأول للجوانب النظرية للتدخل الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال استعراض رؤى المدارس الاقتصادية وكذلك آثاره الاقتصادية والاجتماعية، في ما يتطرق القسم الثاني لتطور الإنفاق الحكومي في اليمن خلال المدة 1990-2014، أما القسم الثالث فيقوم باختبار الفرضية من خلال نموذج قياسي.

ولقد توصل الباحث في دراسته إلى:

[1] سالم عبد الله محمد باسويد، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، المجلد17، أكتوبر-ديسمبر 2017.

- اتسم الإنفاق الحكومي بالتوسع وجاء متوافقا مع السياسة المالية الكينزية، إذ تزايد الإنفاق الحكومي من 28.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990 حتى بلغ 38.3% سنة 2012 أي ما يعادل 26 مرة عما كان عليه سنة 1990؛
- يشير هيكل الإنفاق الحكومي إلى وجود اختلال هيكلي مزمن، إذ يستحوذ الإنفاق الجاري على النصيب الأكبر ، فقد تراوح الإسهام النسبي بين 69.2% سنة 2003 و95% سنة 2014، وهذا يعني أن معظم الإنفاق قد وجه إلى مجالات غير إنتاجية ذات أثر محدود على نمو الناتج المحلي وإنما تساعد على التوسع في الطلب الاستهلاكي؛
- تتصف دورة الموازنة العامة في اليمن بالتبعية للدورة الاقتصادية الخارجية وما ينتج عنها من تقلبات، لذلك يتميز الإنفاق الحكومي بالحساسية الشديدة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- إن الإنفاق الاستثماري كان تأثيره أكبر على الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغ معامل التأثير 3.941، أما الإنفاق الجاري بلغ معامل التأثير 2.746 على الرغم من أن الإنفاق الجاري حظي بقدر أكبر من الإنفاق مقارنة بالإنفاق الاستثماري؛
- وتبين أيضا أن الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري كان تأثيرهما ايجابيا ومعنويا على الناتج المحلي، إذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي بريال تؤدي إلى زيادة مماثلة في الناتج المحلي بنحو 3.941 ريال بينما الإنفاق الجاري إلى زيادة بنحو 2.746 ريال؛
- أن هناك علاقة سببية موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى النمو الاقتصادي الحقيقي وهي تؤثر جوهريا في الناتج المحلي الحقيقي، كما أكدت الاختبارات الإحصائية أن هناك أثرا معنويا موجبا للإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي.

11. دراسة سفير، بوعلام، حيدوشي 2017[1]:

عنونت هذه الورقة البحثية بدراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، حيث تهدف إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العامين على النمو الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970-2015 في الجزائر، أما عن الأساليب القياسية فلقد استخدم اختبار

[1] سفير محمد- مولاي بوعلام، حيدوشي عاشور، **دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 1970-2015**، مجلة المعيار، جامعة تيسيمسلت، العدد الثامن عشر، جوان 2017.

ADF لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار سببية جرانجر للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، اختبار التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج الانحدار الذاتي VAR.

ولقد قسم الباحثين دراستهم إلى ثلاث محاور، المحور الأول عرض أدوات السياسة المالية، المحو الثاني دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحور الثالث الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وكذا قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية؛
- أن أدوات السياسة المالية لها تأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم النمو الاقتصادي العام؛
- تعد النفقات العامة أداة رئيسية في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق إحداث معدلات متزايدة في نمو النفقات الاستثمارية التي تشكل جزء كبير من الإنفاق العام؛
- أن للإنفاق الحكومي الاستهلاكي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، في حين الاستثمار العام له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى الإيرادات العامة أي أن الناتج الداخلي الخام يسبب الإيرادات العامة؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى النفقات العامة.

12. دراسة أبو اليزيد وآخرون [1] 2017:

عنونت هذه الدراسة بالإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، حيث أن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في التعرف على تطور الإنفاق الحكومي بالقطاع الزراعي، ومكوناته وطبيعة العلاقة بينه وبين النمو في القطاع الزراعي المصري، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1995-2015، ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، ومجموعة من اختبارات وأساليب القياس الاقتصادي تمثلت في اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول- السعيد عبد الحميد وآخرون، **الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر**، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، المجلد 62، العدد 4، أغسطس 2017.

ولقد توصل الباحثون في دراستهم إلى جملة من النتائج منها:

- تبين عند استخدام نموذج الانحدار المتعدد في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة أن أهم المتغيرات التي تؤثر معنويا على إجمالي الإنفاق الحقيقي على الزراعة بالقيم الحقيقية هي إجمالي الإنفاق الحقيقي على الزراعة في العام السابق بالقيم الحقيقية، المساحة المحصولية، قيمة مستلزمات الإنتاج، الاستثمار، معدل التضخم، والواردات الزراعية، وتبين أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر 82.9% من متغيرات إجمالي الإنفاق؛
- أن معامل التعديل أو التكيف الجزئي للناتج المحلي الإجمالي الزراعي بلغ حوالي 0.894 خلال فترة الدراسة أو بمعنى أن سرعة استجابة المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي للتعديل اتجاه المستوى المرغوب له تبلغ حوالي 10.6% خلال سنة واحدة؛
- وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حيث تدل على إمكانية وجود علاقات في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم إمكانية ابتعاد هذه المتغيرات عن بعضها البعض في الأجل الطويل عند التنبؤ؛
- تبين أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وبلغت (0.115-) وهي معنوية عند مستوى 5%، أي أن معامل انحراف المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه التوازني على المدى الطويل يبلغ 0.115، وهو ما يعني أن اختلال التوازن في القيمة الفعلية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يتم تعديلها أو تصحيحها تماما خلال عام؛
- هناك دلالة معنوية لوجود علاقة سببية ثنائية الإتجاة، تمتد من إجمالي الإنفاق الحكومي الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي الزراعي، ومن إجمالي الناتج المحلي الزراعي ومن إجمالي الإنفاق الحكومي الزراعي. أي أنه توجد علاقة تغذية مرتدة (Feed Back) بين إجمالي الناتج المحلي الزراعي وإجمالي الإنفاق الحكومي الزراعي.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

13. **دراسة Khalifa H. Ghali 1997[1]:**

عنونت هذه الدراسة بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من 1960 إلى 1996 ، ولقد استخدم الباحث في دراسته بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1960-1996 لاختبار وجود وتوجه السببية بين حصة إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد استند الباحث في دراسته على نموذج النمو الداخلي Barro (1990) لتحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال دراسة التفاعلات الزمنية بين معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على استخدام سببية جرانجر (1969) ونموذج الانحدار الذاتي VAR. وتهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتقديم توصيات للحكومة السعودية في ما يتعلق بدورها وحجمها في الاقتصاد؛
- محاولة الربط بين حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ولقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أقسام القسم الأول يقدم نموذج النمو الداخلي ويناقش العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني يصف منهجية الاقتصاد القياسي، القسم الثالث يحوي النتائج التجريبية والجزء الرابع الخلاصة. ولقد توصلت الدراسة إلى:

- أن التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي، أي انه لا يوجد أدلة ثابتة على أن التغير في الإنفاق الحكومي يمكن أن يزيد من نمو الناتج المحلي للفرد في المملكة العربية السعودية؛
- أنه هناك اتجاه سببية من نمو الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي، ولقد أكد الباحث على ضرورة توجيه السياسة المالية للسيطرة على عجز الموازنة في المملكة عن طريق تقليص حجم الحكومة والحد من دورها في الاقتصاد.

[1] Khalifa H.Ghali, **Government Spending And Economic Growth In Saudi Arabia, Journal Of Economic Development**, Volume 22, Number 2, December 1997, 165-172.

14.دراسة Ferda Halicioglu [1] 2003:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار قانون فاغنر في تركيا خلال الفترة 1960-2000، استخدام الباحث في دراسته بيانات سلاسل الزمنية واستخدم اختبار ديكي فولر الموسع، نماذج التكامل المشترك لجوهانسن واختبارات السببية جرانجر .

ولقد قسم الباحث دراسته إلى أربع أجزاء الجزء الأول يستعرض فيه الأشكال الوظيفية لقانون فاغنر والنتائج التجريبية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني قدم فيه نظرة عامة عن منهجية الاقتصاد القياسي المستخدمة في الدراسة، الجزء الثالث يتناول النتائج التجريبية والجزء الرابع يعرض فيه الملاحظات الختامية. ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة ايجابية طويلة المدى بين نصيب الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو الدخل الحقيقي للفرد الواحد؛
- كشفت اختبارات السببية لجرانجر أن قانون فاغنر لا ينطبق على تركيا أو على الأقل أن اتجاه التدفقات قوبل بالرفض، أي أن النتائج التجريبية للدراسة لا تدعم قانون فاغنر في تركيا خلال الفترة 1960- 2000.

15. دراسة Dimitrios Sideris [2] 2007:

جاءت هذه الدراسة بعنوان قانون فاغنر في اليونان خلال القرن التاسع عشر، يحلل الباحث في هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في اليونان خلال الفترة 1833- 1938، يوجد ميزة في هذه الدراسة أن فترة الدراسة تغطي مدة أكثر من قرن لذا أعتبر الباحث أن عينة البيانات الطويلة تضمن موثوقية النتائج من حيث التفسير الاقتصادي والاستدلال الإحصائي، حيث تمثل فترة من النمو وتصنيع وتحديث الاقتصاد. ولقد استخدم الباحث في دراسته نماذج التكامل المشترك واختبارات السببية جرانجر وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي؛
- هناك سببية أحادية الاتجاه من الدخل القومي إلى الإنفاق الحكومي وهو ما يدعم قانون فاغنر.

[1] Ferda Halicioglu, **Testing Wagner S Law For Turkey 1960-2000**, Review Of Middle East Economics And Finance, February 2003, Vol.1, No.2, 129-140.

[2] Dimitrios Sideris, **Wagner 'S Law In 19th Century Greece: A Cointegration And Causality Analysis**, Working Paper The Bank Of Greece, Athens Greece, 17 December 2007.

16. دراسة Adetunji Babatunde [1] 2008:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان تحليل اختبار منهج الحدود لقانون فاغنر في نيجيريا 1970-2006، وتختبر هذه الدراسة قانون فاغنر والصيغ الخمسة التي جاء بها في نيجيريا وقد استخدم الباحث البيانات الحقيقية الإجمالية لكل من الإنفاق الحكومي والناتج القومي للفترة من 1970 إلى 2006، وتمت هذه الدراسة بإتباع الأساليب القياسية والمتمثلة في بيانات السلاسل الزمنية واستخدام منهج الحدود الذي اقترحه Pesaran وآخرون وكذا اختبار ياماموتو وتودا واختبارات جرانجر غير السببية .

ولقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أقسام أولا الإطار التحليلي، ثانيا تقنيات تقدير البيانات وثالثا التحليل التجريبي أما القسم الرابع تم فيه مناقشة النتائج.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- أن نتائج فاغنر لا تنطبق على نيجيريا في فترة الدراسة حيث أنه لا يوجد علاقة في الأجل الطويل بين حجم الإنفاق الحكومي على نمو للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا؛
- وجود دعما تجريبيا ضعيف في اقتراح كينز أن الإنفاق الحكومي هو عامل خارجي وأداة لزيادة الدخل القومي.

17. دراسة Tuck Cheong Tang [2] 2009:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان قانون فاغنر مقابل النظرية الكينزية في ماليزيا، حيث تدرس العلاقة المتبادلة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا للفترة من 1960إلى 2005 ، من خلال استخدام بيانات الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي للفترة محل الدراسة.

ولقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية مراجعة الأدبيات، استعراض مفاهيمي بشأن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ومن ثم استعرض النتائج التجريبية للدراسة حيث استخدم فيها اختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- أن هناك ارتباط إيجابي بين الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي؛

[1] Adetunji Babatunde, **A Bound Testing Analysis Of Wagner' S Law In Nigeria: 1970-2006**, The African Econometric Society,2008, 1-17.

[2] Tuck Cheong Tang, **Wagner S Law Versus Keynesian Hypothesis In Malaysia: An Impressionistic View,** Monash University Business And Economics, Department Of Economics, Malaysia, 2009, 1-10.

- وجود علاقة ثنائية الإتجاة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1960-2005 وهو ما يؤكد قانون فاغنر والنظرية الكينزية معا.

18. دراسة Wijeweera,A. Garis,T 2009[1]:

يهدف هذا البحث إلى دراسة قانون فاغنر والرفاه الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، ولقد استخدم الباحثان بيانات السلاسل الزمنية للمملكة العربية السعودية للفترة 1969- 2007، وكذا سببية أنجل-جرانجر وطريقة التكامل المشترك لاختبار قانون فاغنر في شرح نمو الإنفاق الحكومي بالتعاون مع النمو الاقتصادي وإذا ما كان هذا النمو يعزز الرفاه العام للمملكة.

ولقد اختبر الباحثان أربعة نماذج حيث استخدما في النموذج الأول الدخل الحقيقي والإنفاق الحكومي، النموذج الثاني دخل الفرد والإنفاق الحكومي، النموذج الثالث دخل الفرد والإنفاق الحكومي للفرد والنموذج الرابع الدخل القومي ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- نتائج اختبار النماذج الأربعة لا تؤكد ولا تنفي قانون فاغنر؛
- وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن مرونة الدخل ليست كبيرة بما يكفي لتشير إلى أن نمو الإنفاق الحكومي يتجاوز النمو في الدخل القومي؛
- أن التوسع في الإنفاق الحكومي نتيجة لزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى زيادة الرفاهية العامة للسعوديين خلال فترة الدراسة.

19. دراسة Sakib Bin Amin 2011[2]:

جاءت هذه دراسة بعنوان العلاقة السببية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي في بنغلادش، وتهدف إلى التحليل التطبيقي للعلاقات الديناميكية بين الإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي في بنغلادش باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة من 1976 إلى 2009.

ولقد استخدم الباحث في دراسته الاقتصاد القياسي وتمثل في اختبار جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفليب بارون PP، منهجية جوهانسن ونموذج الـ ARDL ، بغية الكشف عن

[1] Wijeweera.Albert-Garis.Ton, **Wagner 'S Law And Social Welfare: The Case Of The Kingdom Of Saudi Arabia**, Applied Econometrics And International Development, Vol-9-2, 2009.

[2] Sakib Bin Amin, **Causal Relationship Between Consumption Expenditure And Economic Growth In Bangladesh**, World Journal Of Social Sciences, Vol .1 , No.02, May2011, 158-169.

وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ودراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي من خلال تطبيق اختبار العلاقة السببية لجرانجر .

ولقد قسمت الدراسة إلى عرض الأدبيات السابقة، أدوات الدراسة (المنهجية، المتغيرات وبيانات الدراسة) ومن ثم عرض النتائج المحصل عليها ومناقشتها.

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي تبين أنه غير فعال على المدى القصير، مما يشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي لا يسرع الأنشطة الاقتصادية في بنغلادش؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛
- هناك علاقة سببية طويلة الأجل وأحادية الاتجاه تتجه وتمتد من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وهو ما يثبت صحة قانون فاغنر في بنغلادش، أي أن الإنفاق الاستهلاكي هو نتيجة وليس سببا للنمو الاقتصادي.

20. دراسة Ibrahim Mohamed[1] 2012:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1990-2010، ولقد استخدم الباحث في دراسته بيانات السلاسل الزمنية حيث أخذ بيانات متغيراته من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني، ومن الأساليب القياسية التي أعتمدها الباحث في دراسته نموذج الانحدار واختبارات جذور الوحدة ديكي فولر وفيليبس بيرون، كما استخدم اختبار التكامل المشترك.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإنفاق العام في الأردن للفترة 1990-2010، وكذا أثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولقد قسم الباحث دراسته إلى أربع أقسام، القسم الأول المراجعة الأدبية، القسم الثاني الإنفاق الحكومي في الأردن، القسم الثالث نمو الإنفاق الحكومي في الأردن والقسم الرابع عرض النتائج ومناقشتها.

ولقد توصلت الدراسة إلى:

- أن الإنفاق الحكومي على المستوى الكلي كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية.

[1] Ibrahim Mohamed, **The Impact Of Government Expenditures On Economic Growth In Jordan**, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol4,No6, October2012,.

21. **دراسة Nicholas M Odhiambo[1] 2015**:

عنونت هذه الدراسة بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، وهي تدرس العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات من جنوب إفريقيا.

ولقد استخدام الباحث نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL واختبار منهج الحدود لدارسة الصلة بين متغيرات الدراسة، وأدرج الباحث في هذه الدراسة متغير البطالة بصفته متغير متقاطع بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، ولقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا والإنفاق الحكومي على المدى القصير والطويل؛
- هناك علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير ؛
- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على البطالة.

22. **دراسة 2015 Bigben Ogbonna**[2]:

تبحث هذه الدراسة عن مدى صلاحية قانون فاغنر في اليونان للفترة 1948-2010، ولقد قام البحث بالتحقق تجريبا من قانون فاغنر باستخدام البيانات السنوية اليونانية للفترة 1948 -2010، حيث استخدم أساليب القياس الاقتصادي المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى، اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، نموذج الانحدار الذاتي VAR وكذا سببية جرانجر .

ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن:

- نتائج اختبار التكامل المشترك تظهر عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد في اليونان؛
- اختبار السببية يشير إلى عدم وجود دليل يدعم قانون فاغنر الذي ينص على أن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يسبب الإنفاق الحكومي، ولا النظرية الكينزية القائلة بأن الإنفاق الحكومي يسبب الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد اليوناني.

[1] Nicholas M Odhiambo, **Government Expenditure And Economic Growth In South Africa**: **An Empirical Investigation**, International Atlantic Economic Society, 2015, 393-406.
[2] Bigben Chukwuma Ogbonna, **Testing For Wagner S Law On Greek Economy**, International Journal Of Development And Economic Sustainability, Vol.3, No.5, October 2015, 26-35.

- وتشير النتائج أنه على رغم من المعارضة القوية للنقابات العمالية والجمهور العام على الحكومة اليونانية أن تستمر في تخفيض الإنفاق الحكومي وتقليص حجم القطاع العام، إصلاح أنظمة العمل والمعاشات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

23. دراسة Nadia Farooq 2016[1]:

يهدف هذا البحث لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باكستان، حيث استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للإنفاق الحكومي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الباكستاني للفترة 1971-2014 ، ولقد تم استخدام اختبار سببية جرانجر، ولقد توصلت الباحثة في دراستها إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- أن الإنفاق العام في باكستان له تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي، لكن بما أن نسبة الضريبة في باكستان منخفضة فإن الإنفاق العام في باكستان منخفض أيضا مقارنة بالدول النامية الأخرى؛
- أن الإنفاق العام في باكستان سواء كان إنفاق غير تنموي أو إنفاق تنموي فإن كلاهما يؤثرا على الناتج المحلي الإجمالي؛
- في حين أن تأثير الإنفاق العام هو نفسه بغض النظر عن نوع الإنفاق، فإن تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق يختلف حسب نوع الإنفاق، فتأثير الناتج على النفقات غير الإنمائية أعلى بكثير من الإنفاق على التنمية؛
- إن الإنفاق العام في باكستان ليس كله مثمر من حيث التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تؤثر مدفوعات الفوائد على الناتج إلا من خلال تعزيز إجمالي الطلب وهذا إذا تمت العملية داخل باكستان، مما يدل على أنه من غير الممكن أن تؤدي هذه النفقات إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

[1] Nadia Farooq, **Public Expenditures And Economic Growth: A Case Study Of Pakistan**, American Journal Of Social And Management Sciences, 7(2), 2016, 33-41.

ثالثا: إبراز أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الدراسات الحديثة التي قامت باختبار صحة قانون فاغنر، واعتمدت هذه الدراسات على جملة من الأساليب القياسية الحديثة، والتي تمثلت أساسا في اختبارات السببية جرانجر للتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي واتجاهها، وكذا استخدام نماذج التكامل المشترك إما باستخدام طريقة أنجل-جرانجر حيث أن هذه الطريقة تتطلب أن تكون العلاقة بين متغيرين فقط ولفترة زمنية طويلة، أو اختبار التكامل المشترك على طريقة جوهانسن حيث أن هناك دراسات اعتمدته عند تقدير علاقة مكونة من أكثر من متغيرين.

ولكن هذه الدراسات وعلى الرغم من سعيها لإثبات صحة قانون فاغنر إلا أنها لخصت إلى نتائج متناقضة نظرا للعديد من الأسباب منها اختلاف أساليب وطرق القياس، طول الفترة الزمنية المدروسة وكذا القطر أو الدولة محل الدراسة حيث أنه لكل دولة خصوصيتها وسياساتها الخاصة حول الإنفاق الحكومي وماله من أثر على النمو الاقتصادي.

أما الدراسة الحالية فهي تهدف إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عن طريق اختبار قانون فاغنر في الجزائر خلال الفترة 1980إلى 2017، خاصة في ظل الاعتقاد السائد بأن الإنفاق الحكومي يؤدي دور رئيسي وهام في النشاط الاقتصادي، خاصة وان الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على النفط ومشتقاته والذي يسيطر على جزء كبير من إيرادات الدولة، حيث يؤثر ذلك على الاقتصاد الوطني من خلال متغير الإنفاق الحكومي.

ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة هي الفترة الزمنية للدراسة التي تتمثل في 38 سنة، وهي تعتبر مدة طويلة شملت العديد من التغيرات والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت على الجزائر، سواء على المستوى المحلي أو الدولي مما تمكننا من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية. وكذا اعتمدت الدراسة الحالية على اختبار أربعة نماذج تعكس الإطار النظري لقانون فاغنر في الجزائر على عكس العديد من الدراسات السابقة التي اقتصر اعتماد بعضها على اختبار نموذج واحد أو نموذجين.

وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية ومنهجية حديثة تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL، وكذا سببية جرانجر بنهج Toda Yamamoto سنقوم باختبار صحة قانون فاغنر في الجزائر للفترة من 1980إلى 2017.

خلاصة الفصل الثاني:

قدمنا في هذا الفصل جملة من الدراسات والأبحاث التجريبية السابقة التي تطرقت للموضوع محل الدراسة أو أحد متغيراته، بغية ربط التراث العلمي السابق بالدراسة الحالية، ولقد تعددت هذه الدراسات وتنوعت من حيث الفترة الزمنية والعينة المدروسة سواء ً كانت في دول متقدمة أو نامية، وحتى الأساليب والأدوات القياسية، لكن خلصت جل هذه الدراسات إلى نتائج متباينة ومتناقضة حيث أن هذا التناقض والاختلاف لم يكن مفاجئا نظرا لعدة أسباب منها الطابع السياسي والاقتصادي للدولة محل الدراسة، الفترة الزمنية المدروسة طول أو قصر حجم العينة قد يعطى نتائج مختلفة وحتى أساليب القياس المستخدمة من قبل الباحثين، كلها أسباب أبقت الجدل قائم حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ولقد توصلنا في هذا الفصل إلى أن:

- هناك العديد من الدراسات التجريبية دعمت ما يقتضيه قانون فاغنر ، والذي ينص على أن النمو الاقتصادي أحد مسببات الإنفاق الحكومي، ومن هذه الدراسات أمثال (Sideris2007) (الغالبي 2012)، (Bin Amin 2011) و(Nicholas M Odhiambo 2015) و(سفير وآخرون2017) ؛
- هناك دراسات تجريبية أخرى جاءت موالية للنظرية الكينزية التي ترى بأن العلاقة السببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو النمو الاقتصادي أي أن الإنفاق الحكومي أحد مسببات النمو أمثال (Mohamed 2012) (المزروعي 2012) و(غضبانة 2015)؛
- يوجد بعض الدراسات الأخرى التي أقرت بوجود علاقة ثنائية الإتجاة بن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أمثال (سلامي 2015) و(Tang 2009).
- هناك دراسات أخرى أكدت على أنه لا يوجد دليل يدعم لا قانون فاغنر ولا النظرية الكينزية أمثال (Ogbonna2015).

الفصل الثالث:

الدراسة التجريبية

(عرض متغيرات الدراسة وتحليل النتائج)

تمهيد الفصل الثالث:

على الرغم من الجدل القائم حول العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي إلا أن الدراسات النظرية والتطبيقية ما تزال تواصل التعرف على طبيعة هذه العلاقة ، ولقد كانت نتائج الدراسات متباينة ومختلفة للعديد من الأسباب، نظرا لاختلاف الدولة أو مجموعة الدول في الدراسة، طبيعة الدولة وخصوصياتها، وحتى الفترة المدروسة التي تختلف نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة محل الدراسة، أيضا اختلاف النماذج والأساليب القياسية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة أو مغلوطة. لذا في هذه الدراسة سنحاول اختبار قانون فاغنر في الجزائر لتعرف على طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الذي يعد من أهم أدوات السياسة المالية في الجزائر وأكثرها نجاعة وبين النمو الاقتصادي الذي يرتبط إلى حد كبير بالنفط وتقلباته. وما إن كانت الجزائر تدعم نظرية فاغنر أو النظرية الكينزية أو كلاهما.

وفي سعينا نحو معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كان لابد من اختيار النماذج التي تدعم قانون فاغنر، لتقديرها واختبار صحتها من عدمه في الجزائر، ولما للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من أهمية بالغة وبناءا على الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة وبرجوع لقانون فاغنر تم تحديد متغيرات الدراسة وكذا الأدوات والبرامج الإحصائية التي ستساعدنا في تقدير النماذج وتحليلها.

وسيتم في هذا الفصل تحليل متغيرات الدراسة والمتمثلة أساسا في الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وكذا نصيب الفرد من الناتج في الجزائر للفترة محل الدراسة، ومن ثم سيتم عرض أهم الأساليب والأدوات القياسية التي سيتم استخدامها في دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وكذا المراد تقديرها، ومن ثم عرض النتائج التجريبية للدراسة.

المبحث الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في هذا البحث من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلى الإجمالي في الجزائر وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقسيمات النفقات العامة في الجزائر وكذا تحليل تطور نمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017.

أولا: تطور الإنفاق الحكومي ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة 1980- 2017

قبل التطرق لتطور الإنفاق الحكومي ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة محل الدراسة سيتم أولا التعرف على تقسيمات النفقات العامة في الجزائر.

1. تقسيمات النفقات العامة في الجزائر:

قام المشرع الجزائري بتبويب النفقات العامة حسب الهدف الذي تنفق من أجله إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار حيث توضع النفقات المتشابهة والتي ترمي إلى أغراض معينة مع بعض، بحيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك هدفها تكوين رأس المال فإن هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز[1].

1.1 نفقات التسيير: وفقا للمادة 05 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية فإن نفقات التسيير تتضمن تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة لدولة[2]، وحسب المادة 24 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية؛ النفقات الخاصة بوسائل المصالح والتدخلات العمومية.

---

[1] محمد بن عزة – يحي زروقي، **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.WAGNER" ودراسة"MUSGRAVE" حول زيادة النفقات العامة**، مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد 2، ص: 41.

[2] المادة 5، القانون 21/90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

2.1 نفقات التجهيز : حسب المادة 06 من قانون 21/90 تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع، تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يأذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها وتمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة[1].

وتنص المادة 35 من قانون 17/84 على تجميع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ النفقات الأخرى بالرأسمال.

2 . مراحل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من 1980 إلى 2017

النفقات العامة في الجزائر وخلال الفترة من 1980 إلى غاية 2017 عرفت العديد من التذبذبات صعودا ونزولا بمقدار المبالغ التي تخصصها الدولة لنفقات العامة وهذا راجع للعديد من الأسباب التي مرت بها الجزائر منها أزمة البترول 1986، العشرية السوداء وكذا الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن ثم الانتعاش الذي شهده سوق النفط والارتفاع الكبير لأسعار البترول ومن ثم عودة انتكاسته، لذا وللظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى أربعة مراحل أساسية[2]، وهي:

1.2 المرحلة الأولى: تطور الإنفاق الحكومي من 1980 إلى 1989

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية حيث وضعت فيها الحكومة مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بغية إعادة تقويم الاقتصاد الوطني عن طريق جملة من الإصلاحات الاقتصادية، وفي ما يلي عرض موجز لأهداف هذين المخططين[3]:

- **المخطط الخماسي الأول(1980-1984)**: خصص له مبلغ قدره 250 مليار دينار جزائري، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في: إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات،

[1] المادة 6، القانون 21/90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2] غانيه هيفاء – ريمي رياض، **نظرة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980-2016**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، العدد الخامس، السنة 2018، ص:333.

[3] بن مسعود عطاالله – بوثلجة عبد الناصر، **الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 19(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص: 09.

ضمان مردودية الإمكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط، تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج واستعمال أدوات الضبط، إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

- **المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)**: خصص له مبلغ 550 مليار دينار جزائري بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في: إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987.

الشكل رقم (03-01): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1980 إلى 1989

الوحدة: مليون دولار

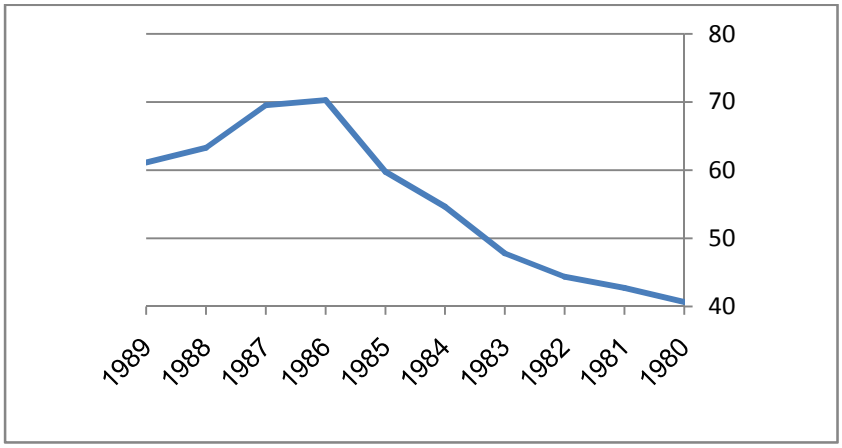

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (03-01) نلاحظ أنه خلال الفترة 1980-1984 هناك زيادة في الإنفاق الحكومي حيث كان 40651.46 مليار دولار سنة 1980 وبلغ 54641.41 مليار دولار سنة 1984 وهذه الزيادة نتيجة لتبني الدولة المخطط الخماسي الأول الذي استهدف المؤسسات بعمليات إصلاح شاملة، تقليص حجم الدين الخارجي ومتابعة التنمية الاقتصادية، أما خلال سنة 1986 أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى انخفاض كبير في الجباية البترولية وهو ما يفسر الزيادة الطفيفة في الإنفاق الحكومي حيث كان سنة 1985 حوالي 59767.69 مليار دولار ليصل إلى 70267.97 سنة 1986 أي بنسبة زيادة 2.01% حيث أنه كان "سعر البرميل سنة 1985 يصل إلى 27.56 دولار ووصل سنة 1986 إلى 14.44 دولار[1]"، ليضرب اقتصاد الجزائر أزمة بترولية أدت إلى انخفاض مواردها المالية بـ 4.8 مليار دولار، ومن الملاحظ أيضا أنه خلال سنتي 1984-1987 هناك تباطؤ في زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرجع إلى زيادة العجز المالي خلال هذه الفترة.

[1] خالد منه، **انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية الجزائر مثالا**، مجلة عمران،العدد 5/18، خريف 2016. ص:132.

أما في سنة 1988 فلقد زاد الإنفاق الحكومي ليصل 63281.93 مليار دولار أي بمعدل زيادة 15.21% وذلك نتاجا لتبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

2.2 المرحلة الثانية: تطور الإنفاق الحكومي من 1990 إلى 1998

من خلال تتبعنا للشكل رقم (03-02) نلاحظ أن الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر بين سنتي 1990 و1993 حيث كان 62045.09 مليار دولار سنة 1990 وبلغ 49946.45 مليار دولار سنة 1993 وهذا راجع لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية خلال هذه الفترة وكذا إنشاء صندوق الفئات المحرومة الذي يتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة سنة 1993.

الشكل رقم (03-02): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1990 إلى 1998

الوحدة: مليون دولار

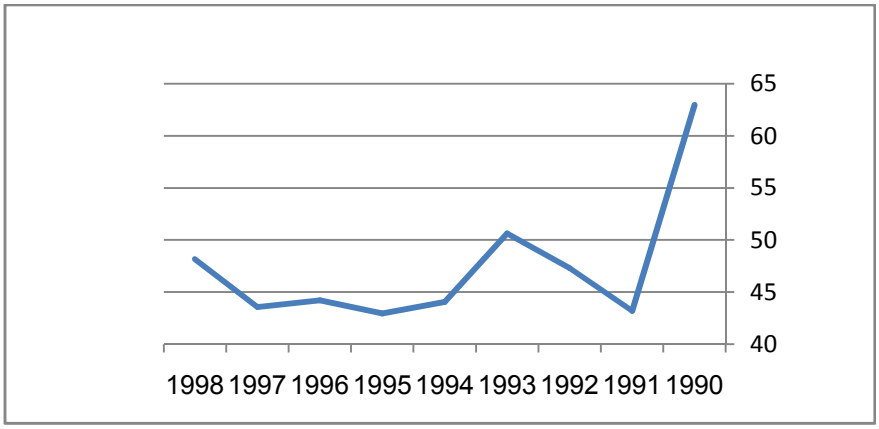

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

أما في سنة 1994 فلقد شهدت انخفاضا في الإنفاق الحكومي بنسبة 24.15- % والذي كان نتاجا لانخفاض آخر في أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني الذي انجر عنه تهرب في التمويل الخارجي، وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ سنة 1995 حيث ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 34.13% إلا أنه انخفض سنة 1996 بنسبة 4.61- % وذلك راجع للإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي التي استهدفت ترشيد النفقات ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة التي استمرت إلى سنة 1998.

3.2 المرحلة الثالثة: تطور الإنفاق الحكومي من 1999 إلى 2009

سعت الجزائر ومنذ سنة 2001 إلى انتهاج سياسة مالية توسعية التي كانت نتاجا للارتفاع المستمر لأسعار البترول، وتمثل هذا التوسع في وضعها لمجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية وتخصيص ميزانية ضخمة لها قصد

النهوض بالاقتصاد الجزائري، وقبل الولوج في برامج الإنعاش الاقتصادي سنلقى الضوء على مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها ومن ثم التطرق إلى برامج الإنعاش الاقتصادي.

أ- **مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها:** من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري (قصد تحفيز الإنتاج) وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

ب- **برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2009:** مع بداية الألفية الثالثة وانتعاش أسواق النفط ركزت الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال إعداد برامج تعمل على المستوى الداخلي لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وتتمثل هذه البرامج في:

- **المخطط الثلاثي 2001 إلى 2004:** أو ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وُجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[2].
- **المخطط الخماسي الأول 2005-2009:** ويعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ يقدر بـ4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية وهي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، العدد 2012/10، ص: 148.

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 9-2013، ص:46.

القاعدية، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الخدمة العمومية وبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة[1].

الشكل رقم (03-03): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1999 إلى 2009

الوحدة: مليون دولار

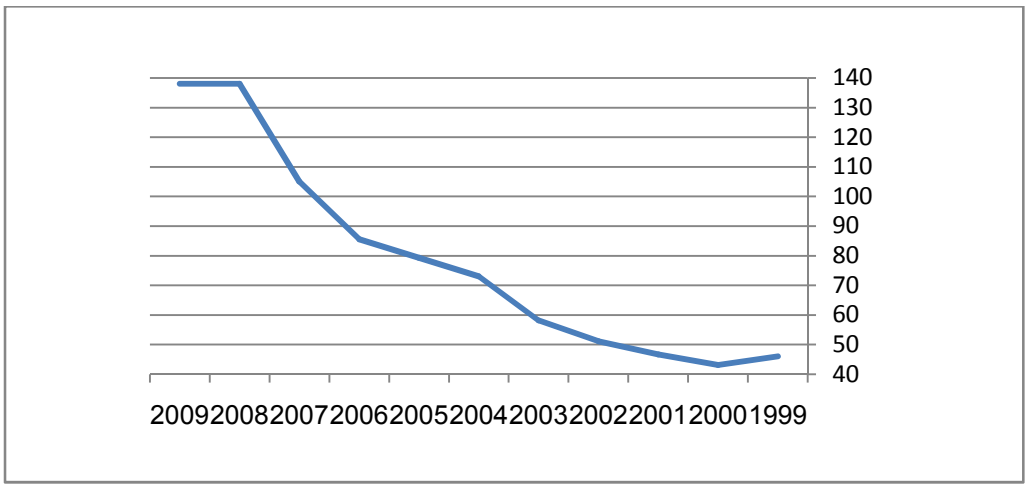

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الشكل رقم (03-03) ارتفاع وتيرة الإنفاق الحكومي من 46028.03 مليار دولار سنة 1999 إلى 138008.27 مليار دولار سنة 2009 ، ومن أسباب هذه الزيادة استقرار الاقتصاد الكلي والبحبوحة المالية الذي شهدتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة والذي كان ناتجا لارتفاع الملحوظ للأسعار النفط بين سنتي 2000 و2001، مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى 11.9 مليار دولار فتم في هذه السنة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتجنب التقلبات المفاجئة لأسعار النفط ولقد حدد إيراد هذا الصندوق بالفرق بين سعر البرميل في السوق العالمي وسعره المرجعي المعتمد في ميزانية الدولة، لذا أخذت الدولة في انتهاج سياسة توسعية في الإنفاق العام قصد الخروج من الأزمات الاقتصادية وما خلفته من مستوى معيشي متدهور وارتفاع في نسبة البطالة والتضخم، فظهر ما يعرف ببرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وعرفت هذه المرحلة برنامجين هما: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009 والتي سعت نحو تحسين الخدمات العمومية والتنمية المحلي. ورفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 47.

2.4 المرحلة الرابعة: تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى2017

مع الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط بداية سنة 2010 حيث بلغ سعر البرميل 112 دولار سنة 2011، جعل الحكومة تتجه نحو التوسع في نفقاتها وتتبنى المخطط الخماسي الثاني 2010- 2014 الذي يسعى نحو استكمال المشاريع التي في طور الإنجاز وكذا تنفيذ مشاريع جديدة، ومع الأزمة البترولية سنة 2015 التي صدمت الاقتصاد الجزائري حيث انخفض سعر البرميل إلى ما يقارب 50 دولار، جاءت الحكومة برؤية جديدة تمثلت في المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 والذي يهدف لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية من خلال تنويع الصادرات وتشجيع الاستثمارات المنتجة. وفي ما يلي عرض لهذين المخططين:

أ- **المخطط الخماسي الثاني 2010- 2014**: يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع من قبل البرنامج الخماسي للفترة الممتدة مابين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

ب- **المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019:** رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة..الخ[2]. ويهدف هذا البرنامج إلى[3]:

- تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% والحد من البطالة وتحسين الظروف المعيشية؛
- تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وكذا ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة؛
- تنويع الاقتصاد، تحسين مناخ الأعمال وكذا تحديث وتعزيز القطاع المالي والمصرفي؛

---

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf .

[2] حيدوشي عاشور- وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص:338.

[3] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص:10، متاح على بوابة الوزارة الأولى .
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions 25/10/2018.

- عصـرنة الإدارة الاقتصـادية ومكافحـة البيروقراطيـة، والعمـل علـى ترقيـة الشـراكة بـين القطـاع العـام والخاص المحلي أو الأجنبي؛
- استحداث مناصب شغل وإعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية[1].

الشكل رقم (03-04): يبين تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى 2017

الوحدة: مليون دولار

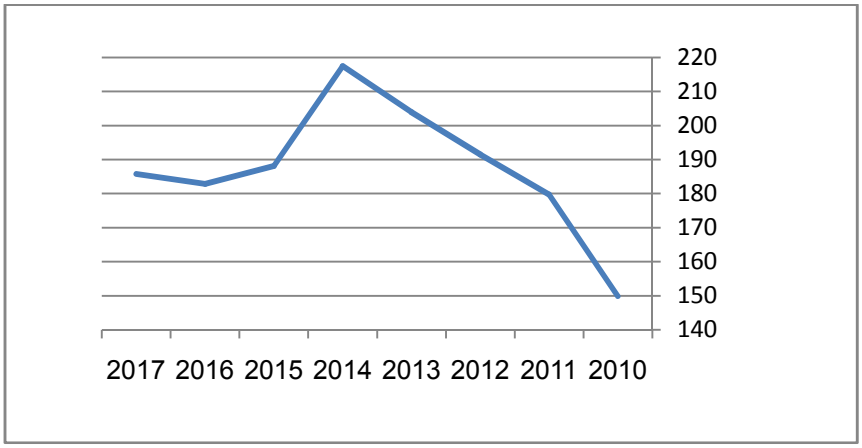

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل رقم (03-04) أن الإنفاق الحكومي خلال سنتي 2010 - 2012 في ارتفاع مستمر حيث كان سنة 2010 ما يقارب 149886.6 مليار دولار ليبلغ 191548 مليار دولار سنة 2012 ، وذلك راجع للارتفاع أسعار البترول حيث أن سعر البرميل سنتي 2011 و 2012 بلغ 112.9 دولار و111 دولار على التوالي، مما جعل الدولة تتوسع في الإنفاق عن طريق ضخ مبالغ مالية ضخمة في الاقتصاد للتنفيذ المخطط الخماسي 2010- 2014، وفي سنة 2015 انخفض الإنفاق الحكومي ليصل إلى 188140.2مليار دولار مقابل 217460.9 مليار دولار سنة 2014، في حين أن سنة 2016 قد عرفت تراجعا حيث بلغ الإنفاق الحكومي فيها 182823.8 مليار دولار، والذي كان نتيجا لانهيار أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل مطلع سنة 2015 ما يقارب 50 دولار. ليشهد الإنفاق الحكومي ارتفاعا سنة 2017 حيث بلغ 185755.09 مليار دولار.

[1] حيدوشي عاشور- وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 338.

4 تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر 1980-2017

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-05) أن نفقات التسيير تتزايد بوتيرة أسرع من نفقات التجهيز، حيث أنه كانت نفقات التسيير تقارب 26.78 مليار دينار جزائري سنة 1980 لتصل إلى 80.2 مليار دينار جزائري سنة 1989، في حين أن نفقات التجهيز بلغت 17.2 مليار دينار جزائري لتبلغ 44.3 مليار دينار جزائري سنة 1989، ويفسر هذا التزايد في نفقات التسيير إلى ارتفاع في الدين العام للدولة حيث أنه كان سنة 1985 ما يقارب 18 مليار دولار ليصل سنة 1989 إلى 24 مليار دولار. وكذا إلى الأزمة التي ضربت أسواق النفط العالمية سنة 1986 مما ألزم الحكومة الجزائرية تخفيض إنفاقها الحكومي فخفضت نفقات التجهيز بنسبة اكبر وذلك لما لنفقات التسيير من خصوصية وصعوبة تخفيضها.

أما خلال الفترة 1990-1998 فلقد تطورت نفقات التسيير والتجهيز بوتيرة متسارعة حيث كانت نفقات التسيير سنة 1990 حوالي 88.8 مليار دينار جزائري لتصل سنة 1998 إلى 663.9 مليار دينار جزائري وهذا نتيجة تزايد الإنفاق على الرواتب وأجور المستخدمين وكذا تسديد المديونية العمومية، أما نفقات التجهيز سنة 1990 فكانت 47.7 مليار دينار لتصل سنة 1998 إلى211.9 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم (03-05): يبين تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة 1980 إلى 2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

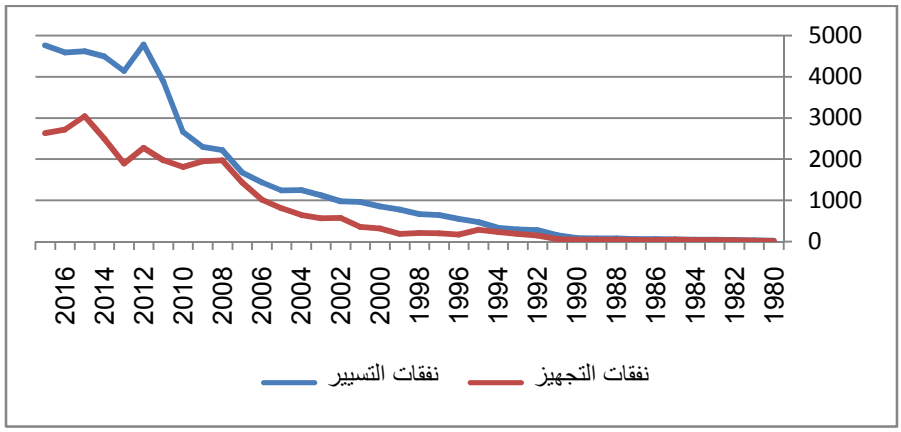

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات تقارير بنك الجزائر

ومن الملاحظ أنه هناك انخفاض من سنة 1994 حيث كانت نفقات التجهيز 285.9 مليار دينار جزائري لتصل سنة 1998 إلى 211.9 مليار دينار وذلك راجع للاصطلاحات الهيكلية المنتهجة في هذه الفترة والتي أشترط فيها صندوق النقد الدولي تقليص دور الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص. أما خلال الفترة 1999-2009 فلقد عرفت نفقات التسيير نوعا من التذبذب والانخفاض وذلك نظرا لتزايد مستمر الذي عرفته نفقات

التجهيز خلال هذه العشرية حيث كانت سنة 1999 حوالي 186.9 مليار دينار وسنة 2009 بلغت 1946.3 مليار دينار حيث كان من أسباب هذا الارتفاع توجه الدولة نحو إنشاء البنية القاعدية وتبني برامج الانتعاش الاقتصادي.

أما نفقات التسيير فلقد عرفت تزايد مستمر منذ سنة 2011 الذي كانت نتاجا لزيادة في نفقات المستخدمين حيث بلغت في هذه السنة 3879.2 مليار دينار جزائري لتصل في سنة 2014 إلى 4494.3 مليار دينار على الرغم من أنها عرفت تراجعا طفيفا سنة 2013، أما نفقات التجهيز فلقد عرفت تصاعدا مستمرا منذ سنة 2011 حيث كانت 1807.9 مليار دينار جزائري لتصل سنة 2015 إلى 3039.3 مليار دينار جزائري وذلك نابجا لزيادة نفقات البنية الاقتصادية والإدارية، وفي سنة 2016 شهدت نفقات التجهيز انخفاضا بمعدل 10.8% عن سنة 2015 وذلك لتوجه الحكومة نحو إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع نظرا للأزمة البترولية التي تعصف بالاقتصاد الوطني، لتشهد نفقات التسيير ارتفاعا سنة 2017 حيث وصلت إلى 4757.8 مليون دينار في حيث تواصل نفقات التجهيز انخفاضا لتصل إلى 2631.5 مليون دينار.

ثانيا: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في الجزائر 1980-2017

شهد النمو الاقتصادي في الجزائر العديد من التذبذبات خلال الفترة 1980-2017 والتي كانت نتاجا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة إبان هذه الفترة، حيث أنه ومع مطلع الثمانينيات عرف الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل والعراقيل وكذا دخوله في مضمار الإصلاحات من إعادة هيكلة اقتصاده وتحديث قوانينه طبقا لما فرضه عليه صندوق النقد الدولي لمواكبة التغيرات التي يمر بها الاقتصاد الدولي وغيرها من الإصلاحات والتغيرات التي طرأت على عليه. ويعتبر الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات قياس الأداء الكلي وكذا من أهم مقاييس النمو الاقتصادي للبلاد.

الشكل رقم (03-06): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في الجزائر 1980-2017

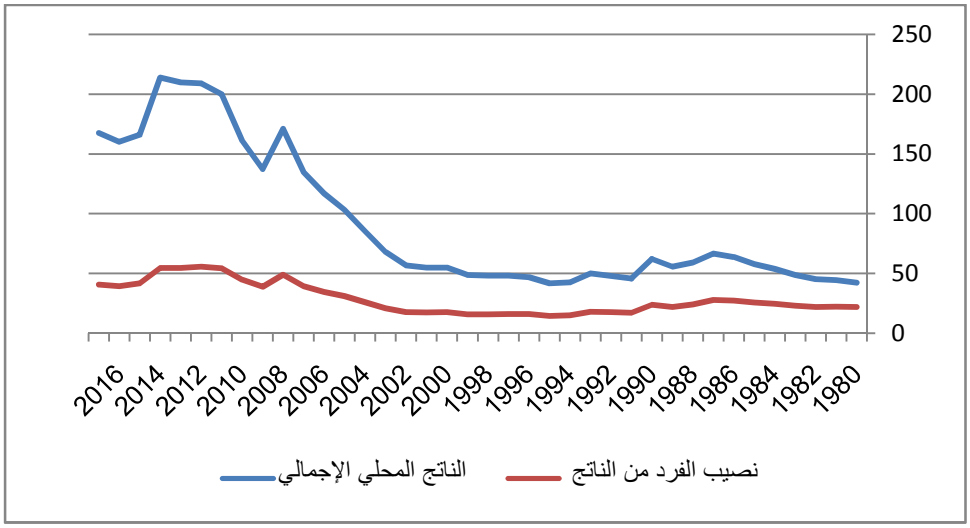

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الشكل رقم (03-06) أن الناتج المحلي الإجمالي وكذا نصيب الفرد من الناتج منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 1985 واصلا الارتفاع على الرغم من انه كانا بوتيرة ضعيفة حيث أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ سنة 1980 حوالي 42345.27 مليار دولار بمعدل نمو 0.7% ليرتفع ويصل سنة 1985 إلى ما يقارب 57937.86 مليار دولار بمعدل نمو 3.6%، في حين نصيب الفرد من الناتج كان سنة 1980 ما يقارب 2189.77 دولار ليصل سنة 1985 إلى 2567.49 دولار.

لينخفض بعدها معدل النمو الاقتصادي ويصل سنة 1988 إلى -1% حيث اصطدم الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بأزمة نفطية نتيجة انهيار أسعار البترول، حيث بقى نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في تراجع خلال الفترة 1990-1994 نتيجة لتداعيات الأزمة النفطية سنة 1986 وكذا تزامن خروج الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق مما سبب أزمة حقيقية للاقتصاد الجزائري.

لكن مع بداية سنة 1995 عرف الناتج ارتفاعا حيث بلغ معدل النمو هذه السنة 3.70% في حين كان سنة 1994 منخفض بنسبة -0.90% ، واستمر هذا الارتفاع لسنة 1999 نظرا للانتعاش الذي شهده سوق النفط، وعلى الرغم من هذا الانتعاش إلا أن نصيب الفرد يتزايد بوتيرة ضعيفة. وخلال سنتي 2001-2003 عرف ارتفاعا مستمرا حيث كان معدل نمو سنة 2001 ما يقارب 2.70% ليصل سنة 2003 إلى حوالي 6.90% وكذا ارتفاع ملحوظ في نصيب الفرد ليصل سنة 2003 إلى 2094.33 دولار في حين أنه كان سنة

1999 حوالي 1581 دولار وذلك نظرا للارتفاع الملحوظ لأسعار النفط سنتي 2001 و2002 ، فشهدت هذه الفترة برنامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة للبحبوحة المالية التي شهدها الاقتصاد.

وواصـل النـاتج المحلـي الإجمـالي ونصـيب الفـرد مـن النـاتج الارتفـاع حيـث كانـا سـنة 2005 حـوالي 103198.22 مليار دولار و 3100.12 دولار على التوالي، ليصلا سنة 2008 إلى ما يقارب 171000.69 مليار دولار و 4905.25 دولار، على الرغم من انخفاض معدل النمو الذي كان سنة 2005 يصل إلى 5% ليصبح سنة 2008 حوالي 2.40% ، في حين عرف الناتج انخفاضا سنة 2009 بنسبة وصلت إلى 9.47% وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية التي وصلت تداعياتها وسلبياتها إلى جل اقتصاديات العالم التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وكذا ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهده معدل النمو خلال سنة 2009 إلا أنه عرف نوعا من التزايد المستمر حيث كان سنة 2010 الناتج حوالي 161207.26 مليار دولار ليصل سنة 2014 إلى 213810.02 مليار دولار نظرا لتحسن وضعية الاقتصاد العالمي مما أدى بالدولة إلى تطبيق البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية.

ومن الملاحظ أنه خلال سنة 2015 عرف الناتج الإجمالي انخفاضا بمعدل 3.06% وذلك نظرا لانخفاض أسعار البترول حيث كان سعر البرميل سنة 2014 يصل إلى 99 دولار، في حين أصبح سنة 2015 لا يتعدى 53 دولار، حيث شهد نصيب الفرد من الناتج أيضا انخفاضا وهو حال اغلب الدول الريعية التي تعتمد على النفط ومشتقاته. ليواصل النفط انخفاضه ويصل إلى 45 دولار سنة 2016 . وكمحاولة لتعويض هذا الانخفاض في أسعار النفط قامت الحكومة بزيادة إنتاج الهيدروكربونات. أما سنة 2017 فلقد شهدت نوعا من الزيادة في الناتج نظرا لارتفاع عائدات البترول والعائدات الجبائية. وعلى الرغم من الإمكانيات المادية والثروات الطبيعية في الجزائر إلا أن نصيب الفرد بقى منخفضا.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

مع بداية القرن التاسع عشر برزت ظاهرة تزايد النفقات العامة في دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى في العالم، حيث أخذت هذه الدول في التوسع في إنفاقها لأسباب عدة منها أسباب اقتصادية، عسكرية، اجتماعية وغيرها من الأسباب حسب حالة كل دولة وخصوصيتها. ولقد كان من أوائل الاقتصادي الذين اهتموا بهذه الظاهرة العالم الاقتصادي أدولف فاغنر حيث لخص في دراسته سنة 1892 أنه عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع الإنفاق الحكومي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي أحد مسببات الإنفاق الحكومي.

وفي مطلع الستينيات برزت العديد من الدراسات والأبحاث التجريبية، قامت جلها بصياغة صيغ وإصدارات مختلفة تترجم الأساس النظري لعلاقة فاغنر، ورغم اختلاف هذه النماذج التي تعكس هذا القانون إلا أن هناك اتفاق على ستة إصدارات يمكن الاعتماد عليها في اختبار صحة القانون، ويمكن أن نوجزها في كما يلي:

الجدول رقم (03-01): الصيغ المقترحة لاختبار قانون فاغنر

	الإصدار	الصيغة الرياضية
1	بيكوك وويزمان (1961) Pecock-Wiseman	$L\,GE = a + bLGDP + u_t$
2	غوبتا (1967) Gupta	$L(GE/P) = a + bL(GDP/P) + u_t$
3	جوفمان (1968) Goffman	$L\,GE = a + bL(GDP/P) + u_t$
4	موسغراف (1969) Musgrave	$L(NGE/NGDP) = a + bL(GDP/P) + u_t$
5	بريور (1969) PRYOR	$LGCE = a + bLGDP + u_t$
6	مان (1980) Mann	$L(NGE/NGDP) = a + bLGDP + u_t$

Source: Satish Verma- Rahul Arora, **Does The Indian Economy Support Wagner S Law? An Econometric Analysis**, Eurasian Journal Of Business And Economics, 2010,Vol.3,N.5,P: 82.

وفي الجدول التالي يمكن التعريف بالمتغيرات المستخدمة في إصدارات فاغنر وهي كالتالي:

الجدول رقم (03-02): يوضح التعريف بمتغيرات الدراسة

الرمز الإحصائي	المتغير
LGE	لوغاريتم إجمالي الإنفاق الحكومي
L(GE/P)	لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي
LGDP	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي
L(GDP/P)	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
L(NGE/NGDP)	لوغاريتم نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي
LGCE	لوغاريتم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي

أ- **الإصدار الأول (1961) Pecock-Wiseman**: كانا أول من ألقى الضوء على نظرية فاغنر واعترفا بها، حيث طوروا أيضا نظرية جديدة معروفة باسم " الأثر الإزاحي"، ولقد كانت دراستهما ذات أثر كبير على نظرية فاغنر خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار أن فاغنر لم يكن واضحا من الناحية التقنية في صياغة فرضيته[1]. وفي هذه الصيغة أعتبر أن الإنفاق الحكومي متغير تابع والناتج المحلي الإجمالي متغير مستقل.

ب- **الإصدار الثاني (1967) Gupta:** قدمه الاقتصادي غوبتا سنة 1967، وقد جعل المتغير التابع هو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، أما المتغير المستقل هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2]، ووفقا لغوبتا يمكن تفسير قانون فاغنر بأنه القانون الذي يعتمد فيه نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي للفرد (GE/P) على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (GDP/P) [3].

ت- **الإصدار الثالث (1968) Goffman**: قدمه الاقتصادي جوفمان سنة 1968، ولم يغير المتغير التابع بل بقى الإنفاق الحكومي، أما المتغير المستقل فأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

[1] Dimitrios Paparas – Andreea Stoian, **The Validity Of Wagner S Law In Romania During 1995-2015**, MPRA Munich Personal Repec Archive, September 2016, P:03.https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74378/1/MPRA_paper_74378.pdf 22/04/2019.

[2] بيداري محمود، مرجع سابق، ص: 88.

[3] Satish Verma- Rahul Arora, **Does The Indian Economy Support Wagner S Law? An Econometric Analysis**, Eurasian Journal Of Business And Economics, 2010,Vol.3,N.5. P.81

ث- **الإصدار الرابع Musgrave(1969)** : قدمه الاقتصادي موسغراف سنة 1969، وقد جعل المتغير التابع نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير المستقل فقد عبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

ج- **الإصدار الخامس Pryor(1969)**: قدمه الاقتصادي بريور سنة 1969، وقد اقترح أن يتم التعبير عن الإنفاق الحكومي باستخدام الإنفاق الحكومي الاستهلاكي(الجاري) كمتغير تابع للناتج المحلي الإجمالي؛

ح- **الإصدار السادس Mann(1980)** : قدمه الاقتصادي مان 1980، وهو عبارة عن نسخة معدلة من صيغة بيكوك ووايزمان، حيث جعل المتغير التابع هو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدلا من الإنفاق الحكومي المطلق في الصيغة الأصلية، مع إبقاء المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي[1].

أولا: نموذج والأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة:

سنقوم أولا بعرض نماذج فاغنر المراد اختبارها في الجزائر ومن ثم نتطرق إلى التعريف بالأدوات القياسية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة.

1. نموذج الدراسة:

بغية اختيار أحد نماذج فاغنر لاختبارها في الجزائر ومن خلال اطلاعنا على الدراسات التجريبية السابقة وجدنا أن هناك دراسات قامت بتقدير النماذج الخمسة لفاغنر، دراسات اختارت بعض النماذج وقامت بتقديرها وأخرى اكتفت بنموذج واحد وقامت بتقدير. وعليه وفي دراستنا الحالية تم اختيار أربعة إصدارات لقانون فاغنر سيتم تقديرها وتتمثل في نموذج Pecock-Wiseman(1961)، Musgrave(1969)، Gupta(1967) و Goffman(1968)، ولقد وقع الاختيار على هذه النماذج نظرا لأنها الأكثر شهرة واستخداما في الدراسات السابقة وأيضا من الدراسات من ترى أنها الأنسب في اختبار قانون فاغنر، وكذا لتوفر إحصائيات المتغيرات التي تحويها هذه النماذج. ويغطي النموذج المدة الزمنية من 1980 إلى2017 أي 38 سنة، وتعتبر في تقديرنا مدة كافية ومتطابقة مع متطلبات النموذج القياسي حيث أنها تستوعب جملة من التغيرات والتقلبات التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

[1] بيداري محمود، **مرجع سابق**، ص: 88.

ولقد أخذت البيانات السنوية للإنفاق الحكومي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 1980 إلى 2017 من إحصائيات البنك الدولي (The World Bank). أما في ما يخص نسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فلقد تم حسابه باعتمادنا على إحصائيات الإنفاق الحكومي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

في هذه الدراسة سنحاول تقدير أربع نماذج من إصدارات فاغنر وهي كالتالي:

$$L\,GE = a + bLGDP + u_t \qquad (01\quad 03)$$

$$L(GE/P) = a + bL(GDP/P) + u_t \qquad (02\quad 03)$$

$$LGE = a + bL(GDP/P) + u_t \qquad (03\quad 03)$$

$$L(NGE/NGDP) = a + bL(GDP/P) + u_t \qquad (04\quad 03)$$

بالنسبة للتعريف بالمتغيرات الواردة في المعادلات (03-01)، (03-02)، (03-03) و(03-04)، موجودة في الجدول رقم (03-02).

2. الأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة

أولا تجدر الإشارة إلى أنه تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي **Eviews 10** في هذه الدراسة.

1.2. اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests :

يبدأ اختبار جذر الوحدة بنموذج الانحدار الذاتي للمتغير AR(K) ، حيث إن المتغيرات المستقلة هي المتغير التابع بفترات تباطؤ K، ولتخلص من الارتباط الذاتي للبواقي يتم إدراج فترات تباطؤ للمتغير التابع في صيغة الفروق كمتغيرات مستقلة بالمعادلة المراد تقديرها كما يلي[1]:

$$\mathrm{Y_t} = \alpha + \delta t + \rho \mathrm{Y_{t-1}} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_i \quad \mathrm{Y_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (05\text{-}03)$$

حيث أن:

$\mathrm{Y_t}$: المتغير المراد تحديد درجة تكامله، t: اتجاه زمني، $\mathrm{Y_{t-i}}$: فترات التباطؤ للمتغير التابع في صيغة الفروق، ε_t: الخطأ العشوائي.

[1] شرين عادل نصر، **محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973-2013 دراسة تحليلية قياسية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74- 75 / ربيع –صيف 2016، ص: 105.

وباستخدام هذه المعادلة يتم اختبار فرض العدم $H_0 : \rho = 0$، في مقابل الفرض البديل $H_1 : \rho < 0$.

- يتم تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ للمتغير التابع في صيغة الفروق ثم تحديد مدى معنوية الاتجاه الزمني؛
- إذا كانت قيمة إحصائية t المحسوبة للمعلمة ρ أكثر سالبية من القيمة الحرجة لديكي فولر الموسع، يمكننا رفض فرض العدم بأن المتغير يحتوى على جذر الوحدة، ويكون المتغير غير مستقر في المستوى ولابد في هذه ا لحالة من تكرار إجراء اختبار جذر الوحدة على الفرق الأول للمتغير. فإذا ثبت أن الفرق الأول للمتغير لا يحتوي على جذر الوحدة، مما يعني أن المتغير أصبح مستقرا بعد أخذ الفرق الأول له، فإننا نستنتج أن هذا المتغير متكامل من الدرجة الأولى أي متغير I(1).

وتستخدم اختبارات جذر الوحدة لتحقق من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية، ومن أشهر اختبارات جذر الوحدة وأكثرها استخداما هما اختبار (Philips and Parron 1988) و(Dickey Fuller 1981) ، حيث يختلف اختبار فيليبس- بارون عن اختبارات ADF أساسا في كيفية التعامل مع الارتباط التسلسلي والتغير في الأخطاء[1].

أ- اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller (ADF): تكمن أهمية هذا الاختبار في تحديد درجة تكامل متغيرات النموذج القياسي بالإضافة إلى تمكنه من تحديد مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي[2]، ولقد جرت العادة على اختبار Dickey Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في[3]:

- بثابت :

$$Y_t = \delta Y_{t-1} + c + U_t \qquad (06 \quad 03)$$

- بثابت وباتجاه عام:

$$Y_t = \delta Y_{t-1} + c + B_t + U_t \quad (07 \quad 03)$$

[1] Korhan K. Gokmenoglu – Nigar Taspinar - Mohammadesmaeil Sadeghieh**, Military Expenditure And Economic Growth: The Case Of Turkey**, Procedia Economics And Finance 25 (2015), P P:457-458.

[2] بيعقوب براهيم، **دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000-2015**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2016/10، ص: 102.

[3] شيخي محمد، مرجع سابق، ص:14.

- بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

$$Y_t = \delta Y_{t-1} + U_t \qquad (08 \quad 03)$$

حيث يشير Δ إلى الفرق الأول لسلسلة الزمنية Y_t، وc الحد الثابت ، B حد الاتجاه العام. ويتم اختبار فرض العدم بأن المعلمة $\delta = 0$ أي بوجود جذر الوحدة في المقابل نجد الفرض البديل $\delta < 0$ أي أن السلسلة لا يوجد فيها جذر وحدة، ويمكن أن يضاف للمعادلة متغير الزمن (t).

ب- **اختبار فيليبس وبارون (PP) Philips - Parron:** يأخذ هذا الاختبار التباين الشرطي للأخطاء بعين الاعتبار، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Parron 1988 نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF.

2.2. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL:

اختبار الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL الذي تم تطويره بواسطة Pesaran وآخرون سنة 2001، يستخدم لتحديد التكامل بين المتغيرات. يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقر عند مستوياته I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط بينهما[1]. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في التكامل المشترك، إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير[2]. وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة[3]:

- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة؛

[1] Turgut Türsoy, **Causality Between Stock Prices And Exchange Rates In Turkey: Empirical Evidence From The ARDL Bounds Test And A Combined Cointegration Approach**, International Journal Of Financial Studies, March 2017, Vol.5, N.8, P:04.

[2] دحماني محمد ادريوش-ناصور عبد القادر، مرجع سابق، ص: 12.

[3] أمين حواس-فاطمة الزهراء زرواط، **واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، مجلد 25 ، العدد 1، 2016، ص: 214.

- أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن تكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج ذات كفاءة؛
- أن استخدامه يساعد على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير.

ومنه يمكن كتابة نموذج الـ ARDL(p,q) للمعادلات (03-09) ، (03-10) ، (03-11) و (03-12) كما يلي :

$$LGE_t = \delta_1 + \gamma_1 t + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} LGE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{1i} LGDP_{t-i} + \varepsilon_{1t} \quad (03\ 09)$$

$$L(GE/p)_t = \delta_2 + \gamma_2 t + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} LGE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{2i} L(GDP/p)_{t-i} + \varepsilon_{2t} \quad (03\ 10)$$

$$LGE_t = \delta_3 + \gamma_3 t + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{3i} LGE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{3i} L(GDP/P)_{t-i} + \varepsilon_{3t} \quad (03\ 11)$$

$$L(NGE/NGDP)_t = \delta_4 + \gamma_4 t + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{4i} L(NGE/NGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_{4i} L(GDP/P)_{t-i} + \varepsilon_{4t} \quad (03\ 12)$$

حيث تمثل كل من L اللوغاريتم، (γ_1 ، γ_2 ، γ_3 ، γ_4) معلمات الاتجاه العام و (δ_1 ، δ_2 ، δ_3 ، δ_4)الحد الثابت. كما تعبر كل من(ε_{1t} ، ε_{2t} ، ε_{3t} ، ε_{4t}) عن بواقي النماذج المقدرة، و التي يفترض أن تتحقق فيها الشروط المعتادة من استقلالية و ثبات للتباين و توزعها توزيعا طبيعيا. p، q هي الإبطاءات المثلى لكل متغير في النماذج أعلاه، من تحديدها بشكل آلي وفعال، فإنه سيتم تقدير $p \times (1+q)^k$نموذج ARDL. حيث p هو الحد الأقصى لعدد الإبطاءات الممكنة للمتغير التابع، و q الحد الأقصى لعدد الإبطاءات الممكنة للمتغيرات المستقلةوk هو عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة المراد تقديرها. يمكن اختيار النموذج الأمثل على أساس معايير المعلومات لـ Schwartz (يرمز لها اختصارا SBC) أو لـ Akaike (يرمز لها اختصارا AIC). بالنسبة لاختيار قيم كل من p و q، يعتقد Pesaran et al (2001) أنه بالنسبة للبيانات السنوية يمكن أن نفترض أن: $p = q = 2$.

من خلال المعادلات (03-09) ، (03-10) ، (03-11) و(03-12)، يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد Unrestricted Error Correction Model(يرمز له اختصارا UECM) لنموذج الـ ARDL عن طريق إعادة كتابتها بالفرق الأول بالنسبة للمتغير التابع:

$$L\mathrm{GE}_{\mathrm{t}} = \tilde{\delta}_1 + \tilde{\gamma}_1 \mathrm{t} + \pi_{11} L\mathrm{GE}_{\mathrm{t-1}} + \pi_{12} L\mathrm{GDP}_{\mathrm{t-1}} + \sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{p-1}} \vartheta_{1\mathrm{i}}\ L\mathrm{GE}_{\mathrm{t-i}} + \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{q-1}} \varphi_{1\mathrm{i}}\ L\mathrm{GDP}_{\mathrm{t-i}} \quad (13\ \ 03)$$

$$L(\mathrm{GE}/P)_{\mathrm{t}} = \tilde{\delta}_2 + \tilde{\gamma}_2 \mathrm{t} + \pi_{22}\, L(\mathrm{GE/P})_{\mathrm{t-1}} + \pi_{23} L(\mathrm{GDP/P})_{\mathrm{t-1}} + \sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{p-1}} \vartheta_{2\mathrm{i}}\ L(\mathrm{GE/P})_{\mathrm{t-i}} + \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{q-1}} \varphi_{2\mathrm{i}}\ L(\mathrm{GDP/P})_{\mathrm{t-i}} \quad (14\ \ 03)$$

$$L\mathrm{GE}_{\mathrm{t}} = \tilde{\delta}_3 + \tilde{\gamma}_3 \mathrm{t} + \pi_{33} L\mathrm{GE}_{\mathrm{t-1}} + \pi_{34} L(\mathrm{GDP}/P)_{\mathrm{t-1}} + \sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{p-1}} \vartheta_{3\mathrm{i}} L\ \mathrm{GE}_{\mathrm{t-i}} + \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{q-1}} \varphi_{3\mathrm{i}}\ L(\mathrm{GDP/P})_{\mathrm{t-i}} \quad (15\ \ 03)$$

$$L(N\mathrm{GE/NGDP})_{\mathrm{t}} = \tilde{\delta}_4 + \tilde{\gamma}_4 \mathrm{t} + \pi_{44} L\left(\frac{\mathrm{NGE}}{\mathrm{NGDP}}\right)_{\mathrm{t-1}} + \pi_{45} L\left(\frac{\mathrm{GDP}}{P}\right)_{\mathrm{t-1}} + \sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{k1-1}} \vartheta_{4\mathrm{i}}\ L\left(\frac{\mathrm{NGE}}{\mathrm{NGDP}}\right)_{\mathrm{t-i}} + \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{k2-1}} \varphi_{4\mathrm{i}}\ L\left(\frac{\mathrm{GDP}}{P}\right)_{\mathrm{t-i}} \quad (16\ \ 03)$$

من خلال المعادلات (03-13)، (03-14)، (03-15) و(03-16) يمكن فصل العلاقة طويلة الأجل (العلاقة التوازنية) عن العلاقة قصيرة الأجل، بحيث تمثل كل من π_{ji} و π_{2j}، $j = 1,2,3$، معلمات العلاقة طويلة الأجل. كما تمثل ϑ_{1i}، ϑ_{2i}، ϑ_{1i}، ϑ_{4i} و φ_{1i}، φ_{2i}، φ_{3i} ، φ_{4i} معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

في حالة وجود هذه العلاقة طويلة الأجل (العلاقة التوازنية) بين المتغيرات،إذن، هناك تمثيل للنماذج المقدرة عن طريق نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (يرمز له اختصارا ECM). لذلك، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$LGE_t = \tilde{\delta}_1 + \tilde{\gamma}_1 t + \pi_{11} ECM_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \vartheta_{1i}\ LGE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \varphi_{1i}\ LGDP_{t-i} \quad (17\ \ 03)$$

$$L(GE/P)_t = \tilde{\delta}_2 + \tilde{\gamma}_2 t + \pi_{22} ECM_{2t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \vartheta_{2i}\ L(GE/P)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \varphi_{2i}\ L(GDP/P)_{t-i} \quad (18\ \ 03)$$

$$LGE_t = \tilde{\delta}_3 + \tilde{\gamma}_3 t + \pi_{33} ECM_{3t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \vartheta_{3i}\ LGE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \varphi_{3i}\ L(GDP/P)_{t-i} \quad (19\ \ 03)$$

$$L(NGE/NGDP)_t = \tilde{\delta}_4 + \tilde{\gamma}_4 t + \pi_{44} ECM_{4t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \vartheta_{4i}\ L(NGE/NGDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \varphi_{4i}\ L(GDP/P)_{t-i} \quad (20\ \ 03)$$

حيث ECM_{1t-1} و ECM_{2t-1} ECM_{1t-1} و ECM_{2t-1} هم حدود تصحيح الخطأ و π_{11} و π_{22} π_{33} π_{44}.معامل تصحيح الخطأ ويشير أن سرعة الرجوع إلى الوضع التوازني بعد الانحرافات الممكن حدوثها في المدى القصير، بحيث:

$$ECM_{1t-1} = GE_{t-1} \quad \pi_{12}/\pi_{11} GDP_{t-1}$$
$$ECM_{2t-1} = (GE/P)_{t-1} \quad \pi_{21}/\pi_{22}(GDP/P)_{t-1}$$
$$ECM_{3t-1} = GE_{t-1} \quad \pi_{31}/\pi_{32}(GDP/P)_{t-1}$$
$$ECM_{4t-1} = (NGE/NGDP)_{t-1} \quad \pi_{41}/\pi_{42}(GDP/P)_{t-1}$$

و التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran et al. 2001 في نماذج ARDL يرتكز على اختبار الفرضية التالية :

$$H_0: \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = 0$$

$$H_1: \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0$$

قام Pesaran et al(2001) بجدولة حدين حرجين (الحدود الحرجة العليا والسفلى) لاتخاذ القرار حول وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات قيد الدراسة. مع العينات الصغيرة، من المحتمل أن تنحرف القيم الحرجة ذات الصلة بشكل كبير عن القيم الحرجة الواردة في Pesaran et al. (2001). لذلك قام Narayan and Smyth(2005) بمحاكاة القيم الحرجة الدقيقة للعينات الصغيرة لاختبار فيشر (F-tests). ويعتمد الاختبار على إحصائية F المحسوبة، والقرار يكون على النحو التالي:

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك؛
- أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

2 .3. اختبار السببية Causality:

تستخدم العديد من اختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة مما يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة والعكس[1]. حيث تعد السببية منهجا تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل[2].

[1] كامل كاظم علاوي- محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ص: 223.

[2] شفيق عربش-عثمان نقار-رولى اسماعيل، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، 2011، ص:81.

وهناك ثلاث حالات لاختبار السببية وهي[1]:

- السببية باتجاه واحد: تتحقق عندما تكون علاقة السببية باتجاه واحد فقط كأن تكون من X_{1t} إلى X_{2t} وليس العكس؛
- السببية الثنائية: تتحقق عندما تكون العلاقة السببية حاصلة باتجاهين أي من X_{1t} إلى X_{2t} ومن X_{2t} و X_{1t}؛
- استقلالية العلاقة: وتتحقق عندما لا تكون هناك علاقة سببية في أي اتجاه.

الطريقة الأكثر شيوعًا لاختبار السببية بين متغيرين هي مقاربة Granger (1969) (يرمز لها اختصارا GC) والتي تعتمد على تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive model) من الدرجة (p) البسيط التالي(يرمز له اختصارا (VAR(p) . وتكتب المعادلات على الشكل التالي:

$$\begin{cases} LGE_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} LGE_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} LGDP_{t\ i} + \varepsilon_{1i} \\ LGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} LGDP_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} LGE_{t\ i} + \varepsilon_{2i} \end{cases} \quad (21\ \ 03)$$

$$\begin{cases} L(GE/P)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} L(GE/P)_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} L(GDP/P)_{t\ i} + \varepsilon_{1i} \\ L(GDP/P)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} L(GDP/P)_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} L(GE/P)_{t\ i} + \varepsilon_{2i} \end{cases} \quad (22\ \ 03)$$

$$\begin{cases} LGE_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} LGE_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} L(GDP/P)_{t\ i} + \varepsilon_{1i} \\ L(GDP/P)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} L(GDP/P)_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} LGE_{t\ i} + \varepsilon_{2i} \end{cases} \quad (23\ \ 03)$$

$$\begin{cases} L(NGE/NGDP)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} L(NGE/NGDP)_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} L(GDP/P)_{t\ i} + \varepsilon_{1i} \\ L(GDP/P)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} L(GDP/P)_{t\ i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} L(NGE/NGDP)_{t\ i} + \varepsilon_{2i} \end{cases} \quad (24\ \ 03)$$

حيث يفترض أن الأخطاء ε_{2i}،ε_{1i} غير مترابطة فيما بينها. من خلال نموذج متجهات الانحدار الذاتي المبين في نظام المعادلات (03-20)، (03-21)، (03-22)، (03-23) و(03-24) يتضح أن كل متغير تابع في النموذج يكتب بدلالة قيمه السابقة.

[1] عبد الكريم عبد الله–قيس أنيس، **تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2012**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعه، العدد 50، 2017، ص: 80.

اختبارات السببية السابقة الذكر يمكن القيام بها بالاعتماد على اختبار فيشر (F-tests) بعد تقدير المعادلات (03-09) ، (03-10) ، (03-11) و(03-12)، بطريقة المربعات الصغرى العادية. يتم حساب إحصاء فيشر الموافق لهذا الاختبار على النحو التالي:

$$F = \frac{(RSS_r - RSS_u/p)}{RSS_u/n-2p-1} \sim F(p, n \quad 2p \quad 1) \qquad (25 \quad 03)$$

بحيث RSS_r وRSS_u هما مجموع مربعات البواقي للنماذج المقيدة والغير مقيدة على التوالي، و n هو عدد الملاحظات المستخدمة في النموذج.

غير أنه، أثبت كل من (Park and Phillips (1989 و Sims, Stock, and Watson (1990) من بين آخرين، أن النظرية التقاربية التقليدية لا تنطبق بشكل عام على اختبار الفرضيات عند تقدير نموذج VAR(p) في المستوى إذا كانت المتغيرات غير مستقرة أو متكاملة. لذلك، اقترح كل من Toda and Yamamota (1995) (يرمز له اختصارا TY) طريقة بسيطة لاختبار السببية قصد التغلب على مشاكل اختبار الفرضيات التي يمكن أن تواجه الباحث عندما تكون المتغيرات قيد الدراسة غير مستقرة أو متكاملة.

يتمثل النهج الذي اقترحته TY في استخدام اختبار Wald المعدل (MODIFED WALD) لاختبار القيود على معلمات النموذج VAR(p). والفكرة الرئيسية لهذه الطريقة هي زيادة رتبة نموذج VAR الصحيح بشكل مصطنع، p، بدرجة التكامل الأقصى للمتغيرات قيد الدراسة، و ليكن d_{max} بعد ذلك، يتم تقدير نموذج $VAR(p + d_{max})$ ولكن، يتم تجاهل التأخيرات المضافة (d_{max}) من الاختبار. لذلك، قصد تطبيق نهجTY، نحتاج إلى معرفة درجة الإبطاء الحقيقية (p) والحد الأقصى للتكامل (d_{max}) للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة. الإضافة التي جاء بها نهج TY هو أنه لا يتطلب اختبارات مسبقة للتكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، وبالتالي يمكنه تجنب التحيز المحتمل المرتبط باختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك.

عندما يتم تقدير نموذج$VAR(p + d_{max})$ ، هذا الاختبار له توزيع χ^2 . وهذا ما يضمن أن اختبار السببية المعتاد لـ Granger له توزيع تقاربي معياري معروف. و بذلك يكون إحصاء (MWALD) صالحا بغض النظر عما إذا كانت السلاسل قيد الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر I(0)، متكاملة من الدرجة الأولىI(1) أو متكاملة من درجة أعلى. كما يمكن القيام به حتى في حالة عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: النتائج التجريبية للدارسة

قبل البدء في اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج الـ ARDL وتحليل نتائجه، سنقوم أولا باختبارات استقرارية المتغيرات ADF وPP قصد معرفة درجة تكامل متغيرات الدراسة.

1. اختبار جذر الوحدة:

في تحليل السلاسل الزمنية، قبل تقدير النموذج المناسب أو إجراء اختبار السببية، يجب التحقق من استقرارية المتغيرات الاقتصادية. في هذه الدراسة نستخدم اختبار Augmented Dickey and Fuller (1981) التقليدي (يرمز له اختصارا ADF)، واختبار Phillips-Perron (1988) (يرمز له اختصارا PP). ويقوم اختبار كل من ADF وPP على اختبار الفرضية التالية:

- **فرضية العدم**: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- **الفرضية البديلة**: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدولين التاليين يوضحان اختبار جذر الوحدة.

جدول رقم (03-03): اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	في المستوى			في الفرق الأول		
	بثابت	بثابت وباتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه	بثابت	بثابت وباتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه
LGDP	0.3832	-1.3080	1.7269	-5.3141 ***	-5.2608 ***	-5.0115 ***
L (GDP/P)	-0.6386	-1.3087	0.7063	-5.2139 ***	-5.1878 ***	-5.2095 ***
LGE	-1.4182	-1.0098	2.1256	-1.6537	-4.7455 ***	-1.6146 *
L (GE/P)	-1.9915	-1.0114	1.0137	-1.6178	-4.7155 ***	-1.6551 *
L (NGE/NGDP)	-1.7734	-1.6354	0.2870	-5.9245 ***	-5.3984 ***	-5.9933 ***

ملاحظة: * معنوية عند مستوى 10%، ** معنوية عند مستوى 5%، *** معنوية عند مستوى 1%.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (03-04): اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip Perron (PP)

السلسلة الزمنية	في المستوى			في الفرق الأول		
	بثابت	بثابت وباتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه	بثابت	بثابت وباتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه
LGDP	-0.5945	-1.5789	1.3978	-5.4271 ***	-5.3672 ***	-5.1884 ***
L (GDP/P)	-0.9428	-1.5596	0.5189	-5.3479 ***	-5.3074 ***	-5.3542 ***
LGE	-0.3631	-1.3483	1.5552	-4.9101 ***	-4.8920 ***	-4.5875 ***
L (GE/P)	-0.7481	-1.3217	0.6785	-4.8520 ***	-4.8675 ***	-4.8132 ***
L (NGE/NGDP)	-1.8540	-1.7229	0.3611	-5.9978 ***	-6.0795 ***	-6.0788 ***

ملاحظة :* معنوية عند مستوى 10%، ** معنوية عند مستوى 5%، *** معنوية عند مستوى 1%.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدولين رقم (02) و(03) لاختبار جذر الوحدة (PP, ADF)، أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وأصبحت جميعها ساكنه بعد أخذ الفرق الأول لها فبعضها استقرت عند مستوى معنوية 1% وأخرى استقرت عند مستوى معنوية 10%، أي أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات (LGDP, L (GDP/P), LGE, L (GE/P), L (NGE/NGDP)) بها جذر للوحدة، لكن يتم رفض فرضية العدم بالنسبة للمتغيرات عند الفرق الأول. وهذا يدل على أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) .

الجدول رقم (03-05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع			
	الإصدار 1	الإصدار 2	الإصدار 3	الإصدار 4
	LGE	L(GE/P)	LGE	L(NGE/NGDP)
LGDP	0.702	-	-	-
LGDP(-1)	0.290	-	-	-
L(GE/P)(-1)	-	0.718	-	-
L(GDP/P)	-	0.705	0.765	-0.294
L(GDP/P) (-1)	-	-0.382	-0.543	0.335
DLGDP	0.702	-	-	-
D L(GDP/P)	-	0.705	0.765	-0.294
CONSTANT	-0.268***	-0.281***	-0.139***	-0.281***
ARDL MODEL	ARDL(1,1)	ARDL(1,1)	ARDL(1,1)	ARDL(1,1)
R-Squared	0.99	0.98	0.99	0.76
Adjusted R-squared	0.98	0.98	0.988	0.74

ملاحظة : *، ** و ***تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (03-05) يلخص نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM) المرافقة لنماذج الـ ARDL، ويلاحظ أنه تم تقدير نموذج من الرتيبة ARDL(1,1) بالنسبة لجميع الإصدارات، ولقد تم اختيار هذه النماذج بالاعتماد على معيار المعلومات لـ Schwarz (SC) بافتراض أن التأخير الأقصى هو 2.

2. فحص نموذج ARDL:

بغية التأكد من نجاعة نماذج الدراسة وجب القيام بجملة من الاختبارات والتي تتمثل في الاختبار التسلسلي والذي يظهر وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من عدمه، وكذا اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبارات على الإصدارات الأربعة.

الجدول رقم (03-06):فحص اختبار نموذج ARDL

الاختبارات	الإصدار 1	الإصدار2	الإصدار3	الإصدار 4
Ramsey Reset TEST	0.421 (0.520)	4.54 (0.998)	1.105 (0.301)	1.514 (0.227)
Jarque-Berra TEST	8.88 (0.011)	8.87 (0.011)	1.633 (0.441)	8.87 (0.011)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.952 (0.396)	1.633 (0.211)	2.256 (0.121)	1.633 (0.211)
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.964 (0.421)	1.194 (0.326)	1.768 (0.172)	1.194 (0.326)
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.114 (0.728)	0.093 (0.761)	0.035 (0.851)	0.093 (0.761)

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

ومما يلاحظ من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول رقم (03-06) أن النماذج المختارة لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي (Breusch-Godfrey, Serial Correlation LM Test)، ويتضح أيضا من خلال اختبار Ramsey Reset Test عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد في النماذج الأربعة، وكذا يظهر من خلال اختبار ARCH Test أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من مستويات المعنوية وبالتالي فالنماذج الأربعة مقبولة من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.أما في ما يخص اختبار (Jarque-Berra TEST) فنلاحظ أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي فقط في الإصدار 3.

3. اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

من أجل التأكد من خلو البيانات من وجود تغير هيكلي فيها وجب إجراء أحد الاختبارات المناسبة لذلك، في هذه الدراسة سيتم اختبار ثبات المعلمات المقدرة باستخدام اختبار CUSUM و CUSUM of Squares التي اقترحها كل من Brown، Dublin و Evans.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، إذا ما وقع الشكل البياني للاختبارات داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

المنحى رقم (2): التمثيل البياني لـ CUSUM و CUSUMSQ

الإصدار الأول

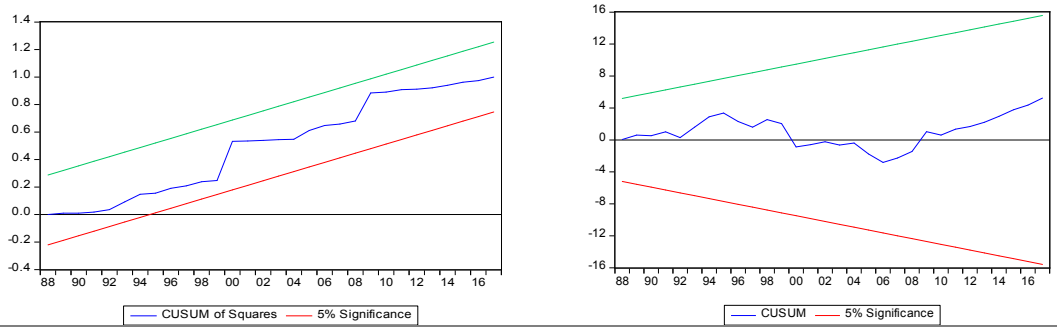

الإصدار الثاني

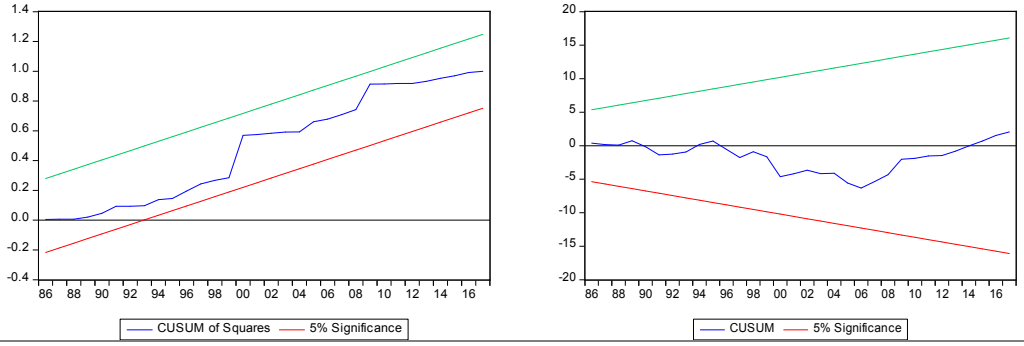

الإصدار الثالث

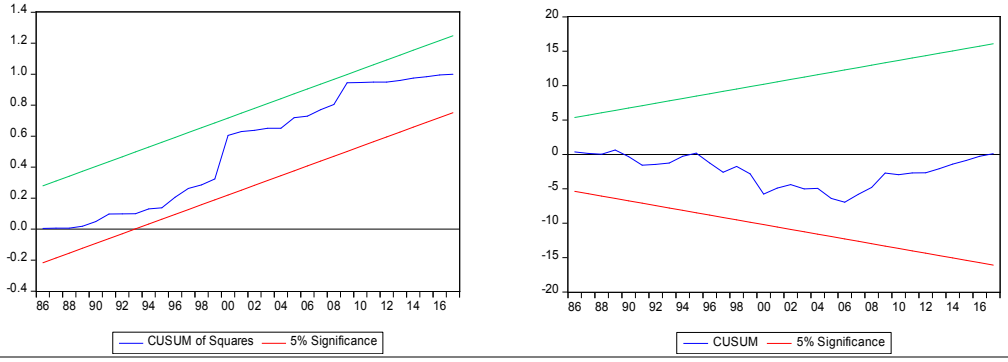

الإصدار الرابع

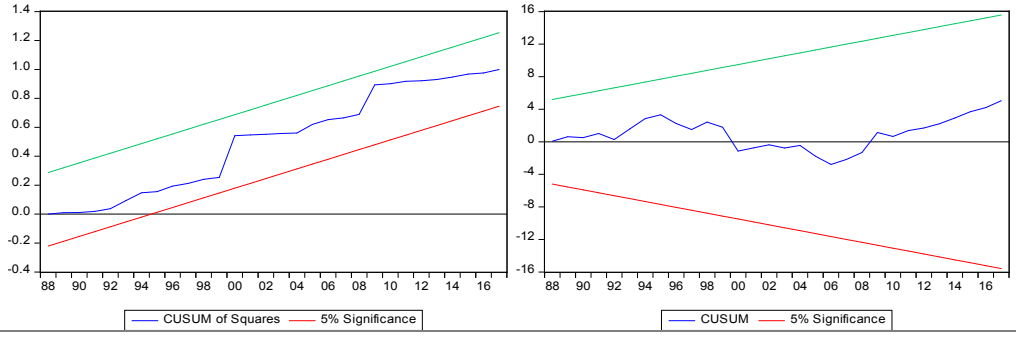

ونلاحظ من خلال الأشكال البيانية للنماذج الأربعة أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares بالنسبة للنماذج الأربعة تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير في النماذج الأربعة.

4. اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدود

بعد التأكد من صحة النماذج المقدرة، سنحاول التعرف على إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM). إحصاء فيشر (F-tests) المحسوب المرافق لاختبار التكامل المشترك بالاعتماد على مقاربة اختبار الحدود (ARDL bound testing)، يمكن مقارنته بالقيم الحرجة الدقيقة (الحدود السفلى والحدود العليا) لـ (Narayan & Smyth, 2005) يمكن أن نجدها في الجدول (03-07)، ويهدف هذا الاختبار إلى توضيح ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك عن طريق اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (03-07): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

الإصدارات	F-statistic	
الإصدار 1	5.56	
الإصدار 2	6.98	
الإصدار 3	5.30	
الإصدار 4	6.98	
القيم الحرجة	**الحدود الدنيا I(0)**	**الحدود العليا I(1)**
10%	4.235	5
5%	5.26	6.16
1%	7.625	8.825

ملاحظة: القيم الحرجة من حساب Narayan and Smyth (2005)

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

ويلاحظ في الجدول رقم (03-07) من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لإحصاء فيشر مع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 5% ، في الإصدار 1 و 3 أنه يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. أي لا توجد علاقة تكامل مشترك لأنه إحصاء فيشر (F-tests) المحسوب أقل من الحدود الحرجة العليا لـ Narayan and Smyth (2005) . ولكن تجدر الإشارة إلى رفض الفرضية الصفرية للإصدار 1 و3 عند مستوى معنوية 10%، أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 10%. أما في الإصدار 2 و4 فيمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% و 10%، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في الإصدار 2 و4.

5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الأجل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-05) والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج ما يلي:

- **الإصدار 1**: نلاحظ أن لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد أثر بشكل ايجابي على الإنفاق الحكومي الحقيقي في الأجل القصير وبمستوى معنوية 1%، حيث أنه عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.702%.
- **الإصدار 2**: جاءت إشارة معلمة لوغاريتم متغير نصيب الفرد من الناتج في الأجل القصير موجبة ومعنوية عند مستوى 1% وهي تعكس الأثر الموجب والمعنوي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بـ1% يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بـ0.705%.
- **الإصدار 3**: وجد أن إشارة معلمة لوغاريتم متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير موجبة ومعنوية عند مستوى 1% ، وهي تعكس الأثر الموجب والمعنوي للنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على حجم الإنفاق الحكومي، أي أنه عند زيادة نصيب الفرد بنسبة 1% يزداد حجم الإنفاق الحكومي بـ0.765 %.
- **الإصدار 4**: نلاحظ أن إشارة معلمة لوغاريتم متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهي تعكس الأثر السالب للنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن زيادة نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.294% .

ويلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (03-05) أن معلمة حد تصحيح الخطأ للإصدار 2 و 4 قد بلغت0.281 - =ECM(-1) وبإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 1% ، مما يعني أن 28.1% من الاختلالات والانحرافات في السنة الماضية يمكن تصحيحها في السنة الحالية، أي يتم الوصول إلى حالة التوازن بعد ثلاث سنوات ونصف تقريبا.

6. تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

قمنا باختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في الإصدارات الأربعة باستخدام منهجية ARDL، ولقد جاءت النتائج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الإصدار2 و4، في حين لا يوجد أي علاقة تكامل مشترك في الإصدار 1 و3، والجدول رقم (03-08) يوضح نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (03-08): العلاقة الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	
	الإصدار2	الإصدار 4
	GE/P	NGE/NGDP
GDP/P	*1.143	0.143

ملاحظة: *، ** و ***تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5%و 1% على التوالي.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (03-08) أن المعلمة المقدرة في الأجل الطويل موجبة بالنسبة للإصدار 2 و4، وهذا يدل على أن تحسن ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر له أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي وهذا ما يدعم صحة فرضية فاغنر.

7. اختبار سببية Granger في المدى الطويل باستخدام نهج Toda and Yamamota

اختبار التكامل المشترك يختبر وجود علاقات طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، لكن لا يمكنه إخبارنا عن اتجاه السببية للمتغيرات، بأي المتغير الذي يسبب الآخر. يمكن تحليل ذلك من خلال اختبار عدم السببية لـ Granger، ويمكننا الاعتماد على الطريقة المقترحة من طرف Toda and Yamamota (1995) وذلك قصد تخطي القصور الذي يمكن أن يواجهه نهج Granger (1969) التقليدي في حالة وجود متغيرات غير مستقرة أو متكاملة فيما بينها.

ولقد تم اختبار Toda and Yamamota في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الإصدارات الأربعة المختارة للدراسة، وحتى عند غياب علاقة التكامل المشترك كما هو الحال في الإصدار 1 و3 ، من خلال اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول (03-03)، لقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك بأنه يوجد على الأقل متغير واحد أو أكثر غير مستقر عند المستوى، و أن أقصى درجة تكامل للمتغيرات قيد الدراسة هو $d_{max} = 1$. كما أن تقدير نموذج VAR(p) من الدرجة p=0 إلى غاية الدرجة p=4، أفضى إلى اعتماد النموذج ذو الدرجة p=1 كأفضل نموذج بالاعتماد على مختلف معايير المعلومات AIC، SBC و HQ .

الجدول رقم (03-09):اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota

النماذج	الفرضية الصفرية	P-VALUE	MWALD – TEST	النتيجة
1	GE لا يسبب GDP	3.5424	*0.0598	توجد سببية في الاتجاهين
	GDP لا يسبب GE	10.915	***0.0010	
2	GE/P لا يسبب GDP/P	4.0231	**0.0449	توجد سببية في الاتجاهين
	GDP/P لا يسبب GE/P	12.291	***0.0005	
3	GDP/P لا يسبب GE	2.5143	0.1128	لا توجد سببية في أي اتجاه
	GE لا يسبب GDP/P	0.0496	0.8237	
4	NGE/NGDP لا يسبب GDP/P	4.0231	**0.0449	توجد سببية في الاتجاهين
	GDP/P لا يسبب NGE/NGDP	3.8825	**0.0488	

ملاحظة : *، ** و ***تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5%و 1% على التوالي.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (03-09) يتضح أن الفرضية الصفرية القائلة بأن الإنفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي يمكن رفضها عند مستوى معنوية 10% ، 1%، 5% في الإصدارات 1 و2، 4 على التوالي، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون محددا للنمو الاقتصادي في الجزائر. وأيضا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن النمو الاقتصادي لا يسبب الإنفاق الحكومي عند عتبة معنوية 1%، 1%، 5% في الإصدارات 1 و2، 4 على التوالي. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون محددا للإنفاق الحكومي.

لذا ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. وأيضا أن النتائج المتوصل إليها تدعم فرضية فاغنر والنظرية الكينزية معا في الجزائر، ولكن تجدر الإشارة كما هو موضح في اختبار السببية أن اتجاه السببية من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي هو الأكثر تأثيرا.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للنتائج القياسية

لقد توصلنا في دراستنا القياسية إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الإصدار 2و4، كما توصلنا إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أي أن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي كما أكدته النظرية الكينزية وأن النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي كما جاء في قانون فاغنر، وذلك يعني أن الجزائر تدعم فرضية فاغنر والنظرية الكينزية معا في الجزائر. ويمكن أن نفسر هذه النتائج اقتصاديا كما يلي:

إن السياسة التوسعية ذات التوجه الكينزي التي انتهجتها الدولة في السنوات الأخيرة في الإنفاق الحكومي قد أثرت على النمو الاقتصادي ورفعت من معدلاته، ولكن على الرغم من زيادة معدلات النمو إلا أنها ليست تلك الزيادة الفعالة المراد الوصول إليها. حيث من خلال دراستنا لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وجدنا أنه عند حدوث الأزمة النفطية سنة 1986 اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة انكماشية لتغطية العجز في الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار النفط، واستمرت في تقشفها إلى فترة التسعينيات التي عرفت فيها الجزائر أزمة سياسية وأمنية إلى أن انتعش سوق النفط بداية الألفية الثالثة.

فانتهجت الجزائر سنة 2001 سياسة توسعية وظهر لنا ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي على الرغم من أنها لم تأثر بالجزائر بشكل مباشر إلا أنه وصلتها تبعاتها كغيرها من دول العالم، ومع بداية الخروج من الأزمة المالية العالمية اصطدام الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية سنة 2014 حيث تدهورت أسعار النفط والتي مازالت تعاني الجزائر من تداعياتها إلى الآن، مما أعادها إلى اعتماد سياسية انكماشية. وهو ما يؤكد على ما جاءت به النظرية الكينزية القائلة بأن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى إذا ما تتبعنا تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري وجدنا أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط وتقلباته نظرا لحيازة الجباية البترولية على ما يفوق 90% من إيرادات الدولة، حيث كلما زادت هذه الأخيرة زاد الناتج المحلي الإجمالي أي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى رفع مستويات الإنفاق الحكومي، وهو ما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يعتبر محددا ومسببا للإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في

معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى التوسع في نشاط الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما يدعم قانون فاغنر.

لذا على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في سياساتها التوسعية والتوجه نحو ترشيد الإنفاق الحكومي ومحاولة تحديد الحجم الأمثل له بغية إعطاء نتائج أكثر فاعلية. ولعل ذلك يحدث بجملة من الإصلاحات والسياسات الجديدة التي من شأنها أن ترشد وتضبط الإنفاق الحكومي وكذا وضع معايير لضبط وتقييم توجهات السياسة الإنفاقية، كتفعيل الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية العمومية التي تتجاوز في الكثير من الأحيان الاعتمادات المخصصة لها، الرقابة الإدارية أو ما يعرف بالحكم الراشد لمحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العمومية، فتح المجال أمام القطاع الخاص وتقليص القطاع العام والذي يؤدي أيضا إلى تحقيق الكفاءة والجودة في الخدمات والمنتجات، تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إزالة العراقيل القانونية وإدراج تسهيلات وأنظمة مالية وجبائية التي تجلب المستثمر الأجنبي، وغيرها من الإجراءات والسياسات التي من شأنها أن ترشد وتضبط الإنفاق الحكومي.

وبهذا تستطيع الدولة الجزائرية إعادة السياسة المالية أو بالأحرى أداة الإنفاق الحكومي الذي يعتبر في الجزائر من أهم أدواتها المالية إلى دوره الأصلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون التدخل المباشر لدولة عكس ما هو موجود في الجزائر والذي يعتبر فيها الإنفاق الحكومي يحقق أهداف اقتصادية ويرفع معدلات النمو.

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل عرض متغيرات الدراسة والمتمثلة أساسا في الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وكذا نصيب الفرد من الناتج، حيث تم تتبع تطورهم خلال الفترة محل الدراسة، ومن ثم تطرقنا إلى الجزء القياسي للدراسة حيث تم اختيار أربعة إصدارات من قانون فاغنر لاختبارها في الجزائر، ولقد تناولنا في هذا الجزء أدوات ومنهجية الدراسة ومن ثم عرض النتائج التجريبية وتحليلها، وتوصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت في ما يلي:

- أن سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة يمكن القول عنها أنها سياسة توسعية، حيث من خلال تتبعنا لتطور الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتمد على عائدات الجباية البترولية بالدرجة الأولى، وجدنا أنه كلما زاد الناتج المحلي زاد معه الإنفاق الحكومي أي أن أي زيادة أو نقصان في هذا الأخير أو في أحد شقيه سواء نفقات التجهيز أو التسيير يعود إلى أسعار النفط حيث أي تذبذب فيها لها تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي في الجزائر؛
- تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، ومن خلال استخدام اختبار منهج الحدود توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في الإصدار 2 و4، وكذا وجود حد تصحيح الخطأ في الإصدارين أي يمكن الرجوع إلى حالة التوازن في أقل من ثلاث سنوات ونصف؛
- كشفت نتائج اختبار سببية جرانجر بمنهج تودا يامامودا وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، لكن اتجاه السببية من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي كان الأشد تأثير، حيث يمكن القول أنه يمكن دعم قانون فاغنر والنظرية الكينزية معا في الجزائر.

الخاتمة

I. الخلاصة العامة للبحث:

تسعى جل دول العالم لتحقيق أعلى نسب من النمو الاقتصادي ولعل من أهم عناصر النمو الاقتصادي هي السياسة المالية، خاصة للدول التي تعتمد أداة الإنفاق الحكومي. فالسياسة الإنفاقية للدولة تعكس الأهداف المرسومة والمراد بها تحقيق نمو واستقرار اقتصادي، فترشيد الإنفاق الحكومي وتحديد حجمه الأمثل يعتبر من أهم الخطوات نحو بناء اقتصاد وطني متين ومستقر.

ويعد الإنفاق الحكومي في الجزائر أحد أهم أدوات الدولة في تنشيط اقتصادها خاصة أن الجزائر دولة ريعية تعتمد على النفط ومشتقاته، مما يجعل اقتصادها هش وحساس اتجاه الأزمات فهي تفتقر لبنية صناعية وزراعية ترتكز عليها في حال تدهورت أسعار النفط العالمية. فالجزائر ومنذ استقلالها بات تركيزها واعتمادها على البترول كبيرا على الرغم من الأزمات التي ضربت الاقتصاد كالأزمة النفطية سنة 1986، على الرغم من أن الحكومة كانت تقوم بإصلاحات من أجل تنشيط قطاعاتها الأخرى والخروج من التبعية النفطية لكن بمجرد ارتفاع أسعار النفط تعود لسياستها التوسعية، ضاربة تلك الإصلاحات والتعديلات عرض الحائط.

ومن خلال دراستنا لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وجدنا أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط وتذبذباتها، حيث أنه إذا ارتفعت أسعار النفط انتهجت الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق رفع الإنفاق الحكومي أما إذا انخفض شهدت البلاد سياسية مالية انكماشية. فتحسن وارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة إيرادات الجباية البترولية، فالجزائر لم تستفد من تجارب الدول الناشئة في النهوض باقتصادها وتنوعيه، بل بقيت تربط اقتصادها بعوامل خارجية في رسم سياستها المالية والتي كان من أبرزها النفط ومشتقاته والذي مع أول انخفاض لأسعاره يتزعزع معها الاقتصاد الجزائري، حيث أن توسع النفقات في الجزائر ما هو إلا نتيجة لنمو الاقتصاد المرتبط بالبترول ومشتقاته.

لذا وللأزمات العديد التي واجهت الاقتصاد الوطني ومع برامج الإصلاح المنتهجة من طرف الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي ورفع عجز الميزانية، استطاعت الحكومة القضاء على عجز الميزانية العامة وتنويع مصادر الواردات من خلال تنويع وتوسيع الوعاء الضريبي، تنشيط قطاعات الزراعة، الصناعة والسياحة، وكذا ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال إعادة هيكلة نفقات التجهيز. لكن وعلى الرغم من هذا إلا أن الإيرادات من الجباية البترولية تعتبر الأعلى في الميزانية حيث تتجاوز 90% مما يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشا.

إن العديد من الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أثبتت أن التدخلات والاقتراحات الكينزية لم تثبت فعاليتها ونجاعتها في الجزائر، وأنه لا يوجد دليل واضح على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. وأيضا هناك من الدراسات التجريبية ما أثبتت أن النمو الاقتصادي هو من يسبب الإنفاق الحكومي في الجزائر، أي أنها تدعم قانون فاغنر في الجزائر، وبقيت هذه العلاقة محل جدل لذا حاولنا في دراستنا اختبار صحة قانون فاغنر في الجزائر للفترة 1980-2017 ومن خلال استخدامنا لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

II. نتائج اختبار فرضيات البحث:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. فلقد تم إثبات صحتها في الإصدارين التاليين:
  - **الإصدار 2:** حيث أن اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود وجد أن F المحسوبة اكبر من الحدود الحرجة لـ Narayan and Smyth (2005) ، أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5% و10%.
  - **الإصدار 4:** من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود وجد أن F المحسوبة في الإصدار 4 اكبر من الحدود الحرجة لـ Narayan and Smyth (2005) ، أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5% و10%.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** يوجد علاقة سببية أحادية الإتجاة من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي. فلقد ثبت عدم صحتها، حيث أنه ومن خلال استخدام اختبار سببية Granger بمنهج Toda and Yamamota توصلنا إلى أنه يوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، لكن تجدر الإشارة أن السببية من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي كانت الأكثر تأثيرا.

وفي ما يلي سيتم عرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة وكذا عرض آفاق الدراسة.

III. نتائج البحث: من خلال ما ورد في هذا البحث تستخلص الباحثة ما يلي:

1. النتائج النظرية: يمكن تلخيص أهم نتائج الجانب النظري في ما يلي:

- الإنفاق الحكومي عبارة عن نفقة عامة تصدرها هيئة عامة بغية تحقيق منفعة عامة، أن من عدة أسباب التزايد المستمر للإنفاق الحكومي انخفاض قيمة النقد، اتساع إقليم الدولة والنمو الديموغرافي، وأيضا هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والعسكرية التي ساهمت في زيادة الإنفاق الحكومي؛
- أن النمو الاقتصادي يرتكز على العديد من المحددات والمصادر التي من شأنها أن تدفع بنمو إلى مستويات عليا منها المصادر التقليدية والتي ركزت على العمل والموارد المادية والتقدم التكنولوجي، ومنها الحديثة والتي جاءت على ضوء مبادئ نظريات النمو الداخلي حيث شملت هذه المصادر الحديثة الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي، المعرفة والتركيز على الجانب البشري وأيضا ظهور مصطلح الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد، كل ما سبق يعتبر من المصادر الحديثة التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ؛
- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لاقت جدلا واسعا وتضارب في نتائج الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة، لكن هناك نظريتين رئيسيتين تفسران طبيعة هذه العلاقة أولها نظرية فاغنر 1892 والتي نصت على أن النمو الاقتصادي من العوامل الداخلية المسببة للإنفاق الحكومي، والنظرية الأخرى كانت نظرية كينز والتي أكدت على أن الإنفاق الحكومي أحد مسببات النمو الاقتصادي.

2. النتائج التطبيقية: توصلنا من خلال دراستنا القياسية إلى النتائج التالية:

- أن المتغيرات غير مستقرة في المستوى، وأصبحت جميعها ساكنه بعد أخذ الفرق الأول لها فبعضها استقرت عند مستوى معنوية 1% وأخرى استقرت عند مستوى معنوية 10%، أي أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات (LGDP, L (GDP/P), LGE, L (GE/P), L (NGE/NGDP)) بها جذر للوحدة، لكن يتم رفض فرضية العدم بالنسبة للمتغيرات عند الفرق الأول. وهذا يدل على أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) .

- في الإصدار 1 و 3 أنه يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. أي لا توجد علاقة تكامل مشترك، ولكن تجدر الإشارة إلى رفض الفرضية الصفرية للإصدار 1 و3 عند مستوى معنوية 10%، أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 10%. أما في الإصدار 2 و4 فيمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% و 10%، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في الإصدار 2 و4.
- أن المعلمة في الأجل الطويل المقدرة موجبة ومعنوية بالنسبة للإصدار2، ومعلمة الأجل الطويل بالنسبة للإصدار 4 ولكن ليست معنوية، وهذا يدل على أن تحسن ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر له أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي وهذا ما يدعم صحة فرضية فاغنر.
- عند تقدير النماذج في الأجل القصير وجدنا:

- **الإصدار 1**: نلاحظ أن لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد أثر بشكل ايجابي على الإنفاق الحكومي الحقيقي في الأجل القصير وبمستوى معنوية 1%، حيث أنه عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.702%.
- **الإصدار 2**: جاءت إشارة معلمة لوغاريتم متغير نصيب الفرد من الناتج في الأجل القصير موجبة ومعنوية عند مستوى 1% وهي تعكس الأثر الموجب والمعنوي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بـ1% يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بـ0.705%.
- **الإصدار 3**: وجد أن إشارة معلمة لوغاريتم متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير موجبة ومعنوية عند مستوى 1% ، وهي تعكس الأثر الموجب والمعنوي للنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على حجم الإنفاق الحكومي، أي أنه عند زيادة نصيب الفرد بنسبة 1% يزداد حجم الإنفاق الحكومي بـ0.765 %.
- **الإصدار 4**: نلاحظ أن إشارة معلمة لوغاريتم متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهي تعكس الأثر السالب للنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن زيادة نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.294%.

- وجود حد تصحيح الخطأ للإصدار 2 و 4 حيث بلغت في الإصدارين ECM(-1) = - 0.281 وبإشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% ، مما يعني أن 28.1% من الاختلالات والانحرافات في السنة الماضية يمكن تصحيحها في السنة الحالية، أي يتم الوصول إلى حالة التوازن بعد ثلاث سنوات ونصف تقريبا.
- كشفت نتائج اختبار سببية جرانجر بمنهج تودا يامامودا وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، لكن اتجاه السببية من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي كان الأشد تأثير، حيث يمكن القول أنه يمكن دعم قانون فاغنر والنظرية الكينزية معا في الجزائر.

IV. توصيات البحث:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث نقترح جملة من التوصيات تتمثل في ما يلي:

- ترشيد الإنفاق الحكومي يعتبر من أبرز الحلول لتجنب العجز في الموازنة العامة، وكذا تفعيل هيئات الرقابة الإدارية والمالية؛
- تفعيل مكاتب دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، وكذا الأخذ بقراراتها وتوجيه الاعتمادات المالية نحو المشاريع الأكثر إنتاجية؛
- التركيز على قطاع الزراعة، الصناعة والسياحة وتنميتها، بدل الاعتماد على قطاع المحروقات نظرا لحساسيته تجاه تقلبات الأسعار العالمية وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية؛
- فتح المجال للاستثمار الأجنبي، من خلال تقليل العراقيل القانونية وتشجيعه نحو الاستثمار في الجزائر؛
- التركيز على رأس المالي البشري الذي يعد من أهم عناصر النمو الاقتصادي، من خلال تطوير قطاعي الصحة والتعليم وتنمية الكفاءات؛
- إعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية والجمركية، التي قد تعطي إعفاءات لمن لا يستحقها ويجب التأكد من وجود أسباب لهذه لمبررات سواء كانت مالية اقتصادية وحتى اجتماعية؛
- إعطاء اهتمام وعناية اكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلغاء العراقيل القانونية والمالية ومتابعتها من بداية مراحلها لما لها من أهمية كبيرة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

V. **آفاق البحث:** من خلال دراستنا لهذا البحث وتعمقنا فيه رأينا العديد من الجوانب الهامة والجديرة بأن تكون إشكاليات دراسات أو بحوث أخرى وهي بما أنه الدراسة اختبرت أربع نماذج من قانون فاغنر في الجزائر فإننا نقترح إعداد دراسات أخرى على النماذج التي لم تتطرق لها الباحثة وأيضا يمكن توسيع الإطار المكاني لتشمل دولتي تونس والمغرب إضافة إلى الجزائر وتكون كدراسة مقارنة. ومن الممكن أيضا اختبار صحة قانون فاغنر على مجموعة من الدول المصدرة للنفط باعتبار أن لها عنصر مشترك وهو اعتمادها على النفط ومشتقاته والقيام بالمقارنة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
2. حامد عبد المجيد دراز–المرسي السيد حجازي، **المالية العامة**، مصر، 2004.
3. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع،الأردن، 2014.
4. خالد شحادة الخطيب– أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
5. زيد منير عبودي، **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009.
6. سعيد على محمد لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
7. شفيق العتوم، **مقدمة في الأساليب الإحصائية**،ط2، مطبعة التاج، الأردن، 1992.
8. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، الطبعة 2، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
9. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
10. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي –نظريات النمو والتنمية الاقتصادية–**، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2017.
11. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
12. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار رضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
13. لحسن دردوري–لقيطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018.
14. محمد الصغير بعلي– يسري أبو العلاء، **المالية العامة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
15. محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو الاقتصادي –تقديم وقراءة نقدية–**، دار المجدد لنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
16. محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
17. محمد غالي راهي الحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية – دراسة تحليلية–**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

18. بنابي فتيحة، **السياسة والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009/2008.
19. بودخدخ كريم ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض –دراسة حالة الجزائر 2001-2014–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
20. بوغزالة محمد نجلة، **الوساطة المالية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.
21. بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)- مع إشارة خاصة لنظرية فاغنر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2013.
22. رقية عبد الله الطيب، **تحليل السلاسل الزمنية واستخدامه لبناء نماذج حوادث المرور في ولاية الخرطوم 2006-2013**، رسالة ماجستير في الإحصاء، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أفريل 2014.
23. سمرين سمير خليل أبو راضي، **تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، الأردن، 2006.

24. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

25. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (1970-2012)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014.

26. عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

27. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2013/2012.

28. محمد عبد الرحمن جاد الله أبولبدة، **استخدام نماذج ARIMAX في التنبؤ بالسلاسل الزمنية**، رسالة ماجستير في الإحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة، 2017.

29. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، جلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

30. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015.

31. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها– حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

ثالثا: المواد والقوانين

32. المادة 6، القانون 21/90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

33. المادة 5، القانون 21/90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

رابعا: الدوريات والنشريات

34. أبو ذر يوسف علي أحمد – عادل موسى يونس، **استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بإنتاجية الصمغ العربي في سوق محاصيل الأبيض للفترة 1960-2012**، مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب . العدد 15.

35. أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1970–2013)–**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد السابع عشر، جوان 2015.

36. أحمد علي الحوته، **العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: حالة ليبيا**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان 31-32 لسنة 2012-2013.

37. آلاء عبد الستار حمودات، **مقارنة بين نموذج التمهيد الآسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير**، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، 18 (1) 2013.

38. بتول مطر الجبوري – دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، العراق، سنة 2014.

39. بربار نور الدين، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي– دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع– جوان 2017.

40. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014.

41. سالم عبد الله محمد باسويد، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، المجلد17، أكتوبر-ديسمبر 2017.

42. سفير محمد- مولاي بوعلام، حيدوشي عاشور، **دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 1970-2015**، مجلة المعيار، جامعة تيسيمسلت، العدد الثامن عشر، جوان 2017.

43. أحمد أبو اليزيد الرسول- السعيد عبد الحميد وآخرون، **الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر**، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، المجلد 62، العدد 4، أغسطس 2017.

44. البشير عبد الكريم – دحماني بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-**، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

45. بن عزة هناء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017.

46. بن مسعود عطاالله – بوثلجة عبد الناصر، **الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 19(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

47. بيعقوب براهيم، **دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000-2015**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2016/10.

48. جاب الله مصطفى، **قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، تخصص قياس اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

49. حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاغنر شواهد دولية**، مجلة جامعة الملك سعود، 2002.

50. حيدوشي عاشور- وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.

51. خالد منه، **انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية الجزائر مثالا**، مجلة عمران، العدد 5/18، خريف 2016.

52. دحماني محمد ادريوش-ناصور عبد القادر، **النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 11، 2012.

53. سالم عبد الله محمد باسويد، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، المجلد 17، أكتوبر- ديسمبر 2017.

54. شرين عادل نصر، **محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973-2013 دراسة تحليلية قياسية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 / ربيع – صيف 2016.

55. شفيق عريش-عثمان نقار-رولى اسماعيل، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، 2011.

56. عبد الكريم عبد الله-قيس أنيس، **تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2012**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017.

57. عبيد محمود محسن الزوبعي- محمد سمير التريكي، **طريقة مقترحة لتحديد النماذج الكفوءة للسلاسل الزمنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية، المجلد 29، العدد الأول، 2013.

58. علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دول الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

59. عماد الدين أحمد المصبح، **محددات التضخم في سوريا خلال الفترة 1970-2004**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 34 (4)، 2006.

60. عمر محمود أبو عيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث، جوان 2015.

61. غانيه هيفاء – ريمي رياض، **نظرة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980-2016**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، العدد الخامس، 2018.

62. فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات–الإحصاء والمعلوماتية يومي 7/6 ديسمبر 2009، جامعة الموصل–كلية علوم الحاسبات والرياضيات.

63. كامل كاظم علاوي– محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

64. كمال عبد الحامد آل زيارة، **تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق**، مجلة أهل البيت، العدد الخامس عشر.

65. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق –أنسام خالد حسن الجبوري، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق علمي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.

66. ليلية غضبانة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد1، 2015.

67. ماجد حسني صبيح، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73/ خريف 2015–شتاء 2016، فلسطين.

68. محمد إبراهيم السقا، **نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري**، فبراير 2011.

69. محمد بن عزة – يحي زروقي، **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.WAGNER" ودراسة"MUSGRAVE" حول زيادة النفقات العامة**، مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد 2، السنة 2016.

70. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، العدد 2012/10.

71. محمود جاسم عباس، **النمو الاقتصادي..المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، السنة 2011.

72. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 9-2013.

73. نورسل أحمد زين العابدين، **مقارنة نموذج التدخل من نموذج ARIMA في السلاسل الزمنية**، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، جامعة الموصل، 18(4) 2013.

خامسا: المواقع الالكترونية

74. أحمد حسين بتال العاني، **استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ الاقتصادي**، متاح على الموقع:
https://www.researchgate.net/profile/Ahmad_Battal/publication/310424886_Using_ARIMA_models_in_Economic_Forecasting/links/582c913d08aef19cb8103d47/Using-ARIMA-models-in-Economic-Forecasting.pdf 02/10/2018

75. مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، متاح على بوابة الوزارة الأولى .
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions 25/10/2018.

76. The Box-Jenkins, Chapter 470, NCSS Statistical Software.

https://ncss-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/themes/ncss/pdf/Procedures/NCSS/The_Box-Jenkins_Method.pdf 21/11/2018

سادسا: المراجع الأجنبية

77. Adetunji Babatunde, **A Bound Testing Analysis Of Wagner' S Law In Nigeria: 1970-2006**, The African Econometric Society,2008.
78. Andreas Savvides- Thanasis Stengos, **Human Capital And Economic Growth**, Stanford University Press, California, 2009.
79. Barry W Ickes, **Endogenous Growth Models**, Department Of Economics Penn State University Park, Pa 16802, Spring 1996.
80. Bigben Chukwuma Ogbonna, **Testing For Wagner S Law On Greek Economy**, International Journal Of Development And Economic Sustainability, Vol.3, No.5, October 2015.
81. Bigben Chukwuma Ogbonna, **Testing Wagner S Law Government Size For South Africa 1950-2015**, Journal Of Research In National Development, Vol.7, No.2, December 2009.
82. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. **Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**. Econometrica: journal of the Econometric Society,1981, 1057-1072.
83. Dimitrios Paparas – Andreea Stoian, **The Validity Of Wagner S Law In Romania During 1995-2015**, MPRA Munich Personal Repec Archive, September 2016.https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74378/1/MPRA_paper_74378.pdf 22/04/2019
84. Dimitrios Sideris, **Wagner 'S Law In 19TH Century Greece: A Cointegration And Causality Analysis**, Working Paper The Bank Of Greece, Athens Greece, 17 December 2007.
85. Eugen St.Pecican**, Forecasting Based On Open VAR Model**, Romanian Journal Of Economic Forecasting, 1/2010.
86. Ferda Halicioglu, **Testing Wagner S Law For Turkey 1960-2000**, Review Of Middle East Economics And Finance, February 2003, Vol.1, No.2.
87. Granger, C. W, **Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods**. Econometrica: Journal of the Econometric Society, 1969, 424-438.
88. Ibrahim Mohamed, **The Impact Of Government Expenditures On Economic Growth In Jordan**, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol4,No6, October2012.
89. Khalifa H. Ghali, **Government Spending And Economic Growth In Saudi Arabia, Journal Of Economic Development**, Volume 22, Number 2, December 1997.
90. Korhan K. Gokmenoglu – Nigar Taspinar - Mohammadesmaeil Sadeghieh**, Military Expenditure And Economic Growth: The Case Of Turkey**, Procedia Economics And Finance 25 (2015).
91. Nadia Farooq, **Public Expenditures And Economic Growth: A Case Study Of Pakistan**, American Journal Of Social And Management Sciences, 7(2), 2016
92. Narayan, P. K., & Smyth, R, **The residential demand for electricity in Australia: an application of the bounds testing approach to cointegration**. Energy policy, 33(4), 2005, 467-474.
93. Nicholas M Odhiambo, **Government Expenditure And Economic Growth In South Africa**: **An Empirical Investigation**, International Atlantic Economic Society, 2015.
94. Park, J. Y., & Phillips, P. C, **Statistical inference in regressions with integrated processes: Part 2.** Econometric Theory, 5(1), 1989, 95-131.
95. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P, **Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels.** Journal of the American Statistical Association, 94(446), 1999, 621-634.
96. Sakib Bin Amin, **Causal Relationship Between Consumption Expenditure And Economic Growth In Bangladesh**, World Journal Of Social Sciences, Vol .1 , No.02, May2011, Pp 158-169.
97. Satish Verma- Rahul Arora, **Does The Indian Economy Support Wagner S Law? An Econometric Analysis**, Eurasian Journal Of Business And Economics, 2010,Vol.3,N.5.
98. Simon Kuznets, **Modern Economic Growth: Findings And Reflections**, The American Economic Review, Vol.63, No.3, 1973.
99. Sims, C. A., Stock, J. H., & Watson, M. W, **Inference in linear time series models with some unit roots**. Econometrica, 58(1), 1990, 113-144.
100. Toda, H. Y., & Yamamoto, T, **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**. Journal of econometrics, 66(1-2), 1995, 225-250.
101. Tuck Cheong Tang, **Wagner S Law Versus Keynesian Hypothesis In Malaysia: An Impressionistic View,** Monash University Business And Economics, Department Of Economics, Malaysia, 2009.

102. Turgut Türsoy, **Causality Between Stock Prices And Exchange Rates In Turkey: Empirical Evidence From The ARDL Bounds Test And A Combined Cointegration Approach**, International Journal Of Financial Studies, March 2017.

103. Wijeweera .Albert-Garis.Ton, **Wagner 'S Law And Social Welfare: The Case Of The Kingdom Of Squid Arabia**, Applied Econometrics And International Development, Vol-9-2, 2009.

الملحق رقم (01) : بيانات متغيرات الدراسة القياسية

NGE/NGDP	GE/P	GDP/P	GDP	GE	السنة
96	21.02186	21.89777	42.34528	40.65147	1980
96.290488	21.41209	22.23697	44.34867	42.70355	1981
98.073219	21.54777	21.97111	45.20709	44.33605	1982
97.860507	22.49699	22.98884	48.80137	47.75727	1983
101.75635	24.95742	24.52665	53.69828	54.64141	1984
103.15825	26.48584	25.67496	57.93787	59.76769	1985
110.31719	30.23413	27.40655	63.6963	70.26797	1986
104.13964	29.05989	27.90474	66.74227	69.50515	1987
107.09584	25.73326	24.02826	59.08907	63.28193	1988
109.87479	24.20056	22.02558	55.63149	61.12498	1989
101.49334	24.30177	23.9442	62.0451	62.97165	1990
94.481946	16.26581	17.21579	45.71537	43.19277	1991
98.549896	17.40445	17.66055	48.0033	47.3072	1992
101.35506	18.21881	17.97524	49.94646	50.62326	1993
103.52299	15.52815	14.99972	42.54257	44.04134	1994
102.80145	14.85386	14.44908	41.76405	42.93405	1995
94.184249	15.03209	15.9603	46.9415	44.2115	1996
90.431296	14.57761	16.12009	48.17786	43.56787	1997
99.937743	15.87493	15.88481	48.18775	48.15775	1998
94.628879	14.96087	15.81005	48.64057	46.02803	1999
78.718907	13.83105	17.57018	54.79025	43.13028	2000
85.327554	14.78605	17.32858	54.74471	46.71233	2001
90.125099	15.9885	17.74034	56.76029	51.15527	2002
85.627114	17.93319	20.94336	67.86383	58.10984	2003
85.594973	22.24535	25.98908	85.325	73.03391	2004
76.868212	23.83009	31.00122	103.1982	79.32663	2005
73.108638	25.32929	34.6461	117.0273	85.55707	2006
77.8018	30.61643	39.35183	134.9771	105.0146	2007
80.737832	39.60396	49.05255	171.0007	138.0623	2008
100.58103	38.9131	38.68831	137.211	138.0083	2009
92.977566	41.49956	44.63395	161.2073	149.8866	2010
89.898368	48.83651	54.32413	200.0191	179.8139	2011
91.623884	50.98992	55.65135	209.059	191.548	2012
97.191028	53.17441	54.71123	209.755	203.863	2013
101.70754	55.59767	54.66426	213.81	217.4609	2014
113.35162	47.1866	41.62852	165.9793	188.1402	2015
114.17219	45.02377	39.43498	160.1299	182.8238	2016
110.86198	44.95727	40.55247	167.5553	185.7551	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (02): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

LNGE_NGDP	LGE_P	LGDP_P	LGE	LGDP		
-1.8540	-0.7481	-0.9428	-0.3631	-0.5945	t-Statistic	With Constant
0.3496	***0.8218***	***0.7631***	***0.9052***	***0.8598***	***Prob.***	
n0	n0	n0	n0	n0		
-1.7229	-1.3217	-1.5596	-1.3483	-1.5789	t-Statistic	With Constant & Trend
0.7208	***0.8667***	***0.7896***	***0.8595***	***0.7821***	***Prob.***	
n0	n0	n0	n0	n0		
0.3611	0.6785	0.5189	1.5552	1.3978	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.7838	***0.8580***	***0.8232***	***0.9682***	***0.9569***	***Prob.***	
n0	n0	n0	n0	n0		

At First Difference

d(LNGE_NGDP)	d(LGE_P)	d(LGDP_P)	d(LGE)	d(LGDP)		
-5.9978	-4.8520	-5.3479	-4.9101	-5.4271	t-Statistic	With Constant
0.0000	***0.0004***	***0.0001***	***0.0003***	***0.0001***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		
-6.0795	-4.8675	-5.3074	-4.8920	-5.3672	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0001	***0.0020***	***0.0006***	***0.0019***	***0.0005***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		
-6.0788	-4.8132	-5.3542	-4.5875	-5.1884	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

LNGE_NGDP	LGE_P	LGDP_P	LGE	LGDP		
-1.7734	-1.9915	-0.6386	-1.4182	-0.3832	t-Statistic	With Constant
0.3874	***0.2890***	***0.8496***	***0.5619***	***0.9018***	***Prob.***	
n0	n0	n0	n0	n0		
-1.6354	-1.0114	-1.3087	-1.0098	-1.3080	t-Statistic	With Constant & Trend
0.7592	***0.9301***	***0.8701***	***0.9303***	***0.8703***	***Prob.***	
n0	n0	n0	n0	n0		
0.2870	1.0137	0.7063	2.1256	1.7269	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.7637	***0.9150***	***0.8636***	***0.9907***	***0.9776***	***Prob.***	
n0	n0	n0	n0	n0		

At First Difference

d(LNGE_NGDP)	d(LGE_P)	d(LGDP_P)	d(LGE)	d(LGDP)		
-5.9245	-1.6178	-5.2139	-1.6537	-5.3141	t-Statistic	With Constant
0.0000	***0.4628***	***0.0001***	***0.4450***	***0.0001***	***Prob.***	
***	n0	***	n0	***		
-5.3984	-4.7155	-5.1878	-4.7455	-5.2608	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0005	***0.0029***	***0.0008***	***0.0027***	***0.0007***	***Prob.***	
***	***	***	***	***		
-5.9933	-1.6551	-5.2095	-1.6146	-5.0115	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	***0.0918***	***0.0000***	***0.0993***	***0.0000***	***Prob.***	
***	*	***	*	***		

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (03) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 1

Dependent Variable: LGE
Method: ARDL
Date: 10/09/19 Time: 10:02
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.658669	0.095560	0.731859	LGE(-1)
0.0000	8.490910	0.082780	0.702874	LGDP
0.0065	-2.906128	0.141981	-0.412614	LGDP(-1)
0.2345	-1.211079	0.077693	-0.094093	C

4.319290	Mean dependent var	0.990037	R-squared
0.569465	S.D. dependent var	0.989131	Adjusted R-squared
-2.708286	Akaike info criterion	0.059369	S.E. of regression
-2.534132	Schwarz criterion	0.116314	Sum squared resid
-2.646888	Hannan-Quinn criter.	54.10328	Log likelihood
1.870556	Durbin-Watson stat	1093.071	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (04) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 2

Method: ARDL
Date: 10/09/19 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGDP_P
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.784806	0.092250	0.718147	LGE_P(-1)
0.0000	8.794048	0.080183	0.705131	LGDP_P
0.0094	-2.758968	0.138749	-0.382804	LGDP_P(-1)
0.0766	-1.828007	0.074833	-0.136794	C

3.222809	Mean dependent var	0.984329	R-squared
0.440060	S.D. dependent var	0.982904	Adjusted R-squared
-2.770940	Akaike info criterion	0.057538	S.E. of regression
-2.596787	Schwarz criterion	0.109250	Sum squared resid
-2.709543	Hannan-Quinn criter.	55.26239	Log likelihood
1.977480	Durbin-Watson stat	690.9368	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (05) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 3

Dependent Variable: LGE
Method: ARDL
Date: 10/09/19 Time: 13:46
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGDP_P
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	15.49768	0.055521	0.860452	LGE(-1)
0.0000	9.683374	0.079063	0.765594	LGDP_P
0.0000	-5.052035	0.107568	-0.543436	LGDP_P(-1)
0.2277	-1.229233	0.078988	-0.097094	C

4.319290	Mean dependent var	0.989840	R-squared
0.569465	S.D. dependent var	0.988916	Adjusted R-squared
-2.688699	Akaike info criterion	0.059953	S.E. of regression
-2.514546	Schwarz criterion	0.118615	Sum squared resid
-2.627302	Hannan-Quinn criter.	53.74094	Log likelihood
2.072046	Durbin-Watson stat	1071.657	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (06) :تقدير نموذج ARDL للإصدار 4

Dependent Variable: LNGE_NGDP
Method: ARDL
Date: 10/09/19 Time: 14:04
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGDP_P
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.784806	0.092250	0.718147	LNGE_NGDP(-1)
0.0008	-3.677466	0.080183	-0.294869	LGDP_P
0.0002	4.178911	0.080246	0.335342	LGDP_P(-1)
0.0119	2.662553	0.436119	1.161189	C

4.559453	Mean dependent var	0.762794	R-squared
0.113109	S.D. dependent var	0.741230	Adjusted R-squared
-2.770940	Akaike info criterion	0.057538	S.E. of regression
-2.596787	Schwarz criterion	0.109250	Sum squared resid
-2.709543	Hannan-Quinn criter.	55.26239	Log likelihood
1.977480	Durbin-Watson stat	35.37314	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (07): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 1

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGE)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 10:03
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2345	-1.211079	0.077693	-0.094093	C
0.0083	-2.806015	0.095560	-0.268141	LGE(-1)*
0.0040	3.094364	0.093803	0.290260	LGDP(-1)
0.0000	8.490910	0.082780	0.702874	D(LGDP)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	13.89418	0.077910	1.082489	LGDP

EC = LGE - (1.0825*LGDP)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
4.78	4.04	10%	5.564978	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	K
6.68	5.77	2.5%		
7.84	6.84	1%		
Finite Sample: n=40			37	Actual Sample Size
5	4.235	10%		
6.16	5.26	5%		
8.825	7.625	1%		
Finite Sample: n=35				
5.05	4.225	10%		
6.175	5.29	5%		
8.96	7.87	1%		

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (08): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 2

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGE_P)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 13:13
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0766	-1.828007	0.074833	-0.136794	C
0.0044	-3.055329	0.092250	-0.281853	LGE_P(-1)*
0.0014	3.491151	0.092327	0.322327	LGDP_P(-1)
0.0000	8.794048	0.080183	0.705131	D(LGDP_P)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.59160	0.098657	1.143596	LGDP_P

EC = LGE_P - (1.1436*LGDP_P)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
4.78	4.04	10%	6.983085	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	K
6.68	5.77	2.5%		
7.84	6.84	1%		
Finite Sample: n=40			37	Actual Sample Size
5	4.235	10%		
6.16	5.26	5%		
8.825	7.625	1%		
Finite Sample: n=35				
5.05	4.225	10%		
6.175	5.29	5%		
8.96	7.87	1%		

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (09): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 3

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGE)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 13:46
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2277	-1.229233	0.078988	-0.097094	C
0.0170	-2.513420	0.055521	-0.139548	LGE(-1)*
0.0045	3.049910	0.072841	0.222158	LGDP_P(-1)
0.0000	9.683374	0.079063	0.765594	D(LGDP_P)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.239600	0.219898	1.591975	LGDP_P

EC = LGE - (1.5920*LGDP_P)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
4.78	4.04	10%	5.300691	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	K
6.68	5.77	2.5%		
7.84	6.84	1%		
Finite Sample: n=40			37	Actual Sample Size
5	4.235	10%		
6.16	5.26	5%		
8.825	7.625	1%		
Finite Sample: n=35				
5.05	4.225	10%		
6.175	5.29	5%		
8.96	7.87	1%		

Null Hypothesis: No levels relationship t-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-2.91	-2.57	10%	-2.513420	t-statistic
-3.22	-2.86	5%		
-3.5	-3.13	2.5%		
-3.82	-3.43	1%		

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (10): تقدير العلاقة طويلة الأجل واختبار منهج الحدود للإصدار 4

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNGE_NGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 14:05
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0119	2.662553	0.436119	1.161189	C
0.0044	-3.055329	0.092250	-0.281853	LNGE_NGDP(-1)*
0.0864	1.767276	0.022901	0.040473	LGDP_P(-1)
0.0008	-3.677466	0.080183	-0.294869	D(LGDP_P)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1550	1.455506	0.098657	0.143596	LGDP_P

EC = LNGE_NGDP - (0.1436*LGDP_P)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
4.78	4.04	10%	6.983085	F-statistic
5.73	4.94	5%	1	K
6.68	5.77	2.5%		
7.84	6.84	1%		
Finite Sample: n=40			37	Actual Sample Size
5	4.235	10%		
6.16	5.26	5%		
8.825	7.625	1%		
Finite Sample: n=35				
5.05	4.225	10%		
6.175	5.29	5%		
8.96	7.87	1%		

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (11): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار 1

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGE)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 10:03
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0076	-2.844909	0.033074	-0.094093	C
0.0000	8.830769	0.079594	0.702874	D(LGDP)
0.0018	-3.386330	0.079184	-0.268141	CointEq(-1)*

0.041065	Mean dependent var	0.762311	R-squared
0.116590	S.D. dependent var	0.748329	Adjusted R-squared
-2.762340	Akaike info criterion	0.058489	S.E. of regression
-2.631725	Schwarz criterion	0.116314	Sum squared resid
-2.716292	Hannan-Quinn criter.	54.10328	Log likelihood
1.870556	Durbin-Watson stat	54.52191	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (12): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار 2

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGE_P)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 13:14
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-3.485091	0.039251	-0.136794	C
0.0000	9.271370	0.076055	0.705131	D(LGDP_P)
0.0006	-3.793335	0.074302	-0.281853	CointEq(-1)*

0.020545	Mean dependent var	0.780833	R-squared
0.117672	S.D. dependent var	0.767941	Adjusted R-squared
-2.824994	Akaike info criterion	0.056685	S.E. of regression
-2.694379	Schwarz criterion	0.109250	Sum squared resid
-2.778946	Hannan-Quinn criter.	55.26239	Log likelihood
1.977480	Durbin-Watson stat	60.56650	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار3

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGE)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 13:47
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0187	-2.474477	0.039238	-0.097094	C
0.0000	9.885815	0.077444	0.765594	D(LGDP_P)
0.0023	-3.304941	0.042224	-0.139548	CointEq(-1)*

0.041065	Mean dependent var	0.757609	R-squared
0.116590	S.D. dependent var	0.743351	Adjusted R-squared
-2.742753	Akaike info criterion	0.059065	S.E. of regression
-2.612138	Schwarz criterion	0.118615	Sum squared resid
-2.696705	Hannan-Quinn criter.	53.74094	Log likelihood
2.072046	Durbin-Watson stat	53.13468	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإصدار 4

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNGE_NGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/09/19 Time: 14:06
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	3.817050	0.304211	1.161189	C
0.0005	-3.877071	0.076055	-0.294869	D(LGDP_P)
0.0006	-3.793335	0.074302	-0.281853	CointEq(-1)*

المصدر: من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار 1

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.924120	Prob. F(5,30)	0.4791
Obs*R-squared	4.804700	Prob. Chi-Square(5)	0.4402
Scaled explained SS	5.341684	Prob. Chi-Square(5)	0.3756

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(16): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار2

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.203513	Prob. F(4,32)	0.3284
Obs*R-squared	4.838366	Prob. Chi-Square(4)	0.3043
Scaled explained SS	6.260574	Prob. Chi-Square(4)	0.1805

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(17): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار3

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.076953	Prob. F(4,32)	0.3842
Obs*R-squared	4.389936	Prob. Chi-Square(4)	0.3558
Scaled explained SS	5.472467	Prob. Chi-Square(4)	0.2422

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(18): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار4

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.936129	Prob. F(5,30)	0.4718
Obs*R-squared	4.858712	Prob. Chi-Square(5)	0.4334
Scaled explained SS	5.449340	Prob. Chi-Square(5)	0.3635

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم (19): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار1

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.357518	Prob. F(2,28)	0.2737
Obs*R-squared	3.182197	Prob. Chi-Square(2)	0.2037

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(20): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.283355	Prob. F(2,30)	0.1194
Obs*R-squared	4.888178	Prob. Chi-Square(2)	0.0868

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(21): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار3

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.556372	Prob. F(2,30)	0.0944
Obs*R-squared	5.387546	Prob. Chi-Square(2)	0.0676

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(22): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للإصدار4

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.486246	Prob. F(2,28)	0.2435
Obs*R-squared	3.454991	Prob. Chi-Square(2)	0.1777

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(23): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار1

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGE LGE(-1) LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) C @TREND
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.951351	29	0.3493
F-statistic	0.905069	(1, 29)	0.3493

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(24): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار2

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGE_P LGE_P(-1) LGDP_P LGDP_P(-1) C @TREND
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.048214	31	0.3026
F-statistic	1.098752	(1, 31)	0.3026

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews

الملحق رقم(25): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار3

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGE LGE(-1) LGDP_P LGDP_P(-1) C @TREND
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.042247	31	0.3054
F-statistic	1.086278	(1, 31)	0.3054

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(26): نتائج اختبار صحة الشكل الدالي للإصدار4

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LNGE_NGDP LNGE_NGDP(-1) LGDP_P LGDP_P(-1) LGDP_P(-2) C @TREND			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.243049	29	0.2238
F-statistic	1.545171	(1, 29)	0.2238

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(27): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار1

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.688585	Prob. F(1,33)	0.4126
Obs*R-squared	0.715390	Prob. Chi-Square(1)	0.3977

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(28): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار2

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.093265	Prob. F(1,34)	0.7619
Obs*R-squared	0.098482	Prob. Chi-Square(1)	0.7537

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(29): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار3

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.048453	Prob. F(1,34)	0.8271
Obs*R-squared	0.051230	Prob. Chi-Square(1)	0.8209

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(30): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للإصدار4

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.744188	Prob. F(1,33)	0.3945
Obs*R-squared	0.771883	Prob. Chi-Square(1)	0.3796

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(31): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار1

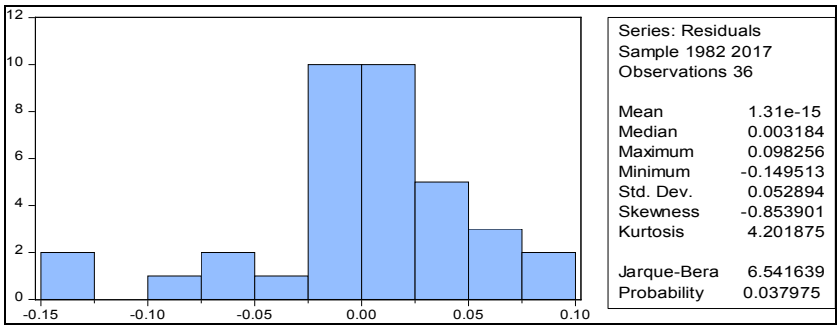

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(32): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار2

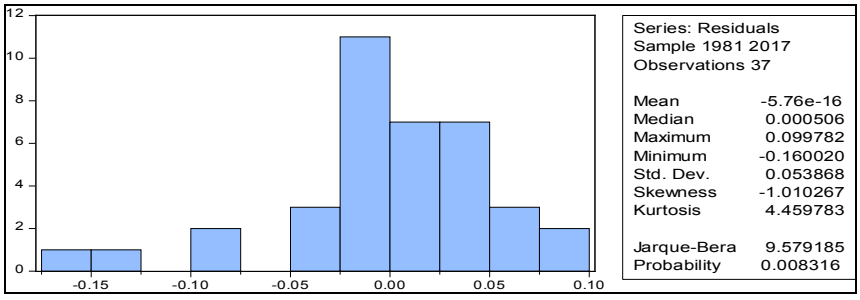

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(33): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار3

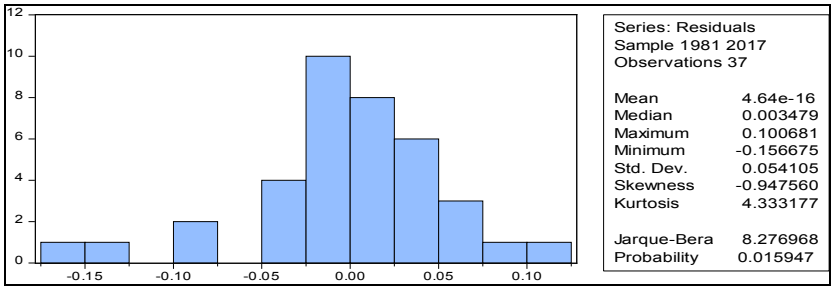

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(34): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للإصدار4

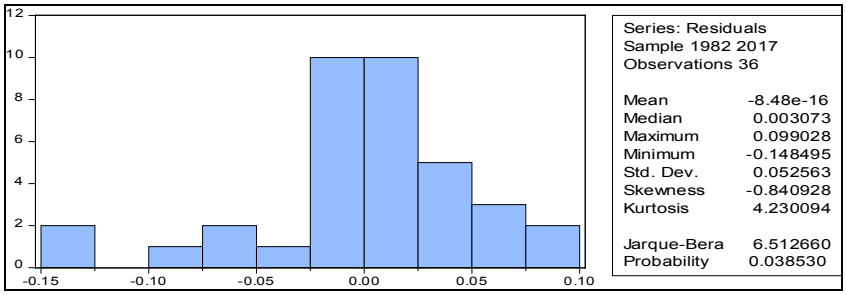

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(35): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار1

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGE LGDP
Exogenous variables: C
Date: 09/11/19 Time: 14:28
Sample: 1980 201
Included observations: 34

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
0.360142	0.419308	0.329522	0.004766	NA	-3.601882	0
-3.767995*	-3.590496*	-3.859854*	7.23e-05*	137.1648*	71.61752	1
-3.550931	-3.255100	-3.704029	8.48e-05	2.304616	72.96850	2
-3.379442	-2.965277	-3.593779	9.54e-05	3.376178	75.09424	3
-3.325132	-2.792635	-3.600708	9.61e-05	6.055579	79.21203	4

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(36): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار2

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGE_P LGDP_P
Exogenous variables: C
Date: 09/11/19 Time: 15:22
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-0.126987	-0.067821	-0.157606	0.002928	NA	4.679310	0
-3.820088*	-3.642589*	-3.911947*	6.86e-05*	123.6787*	72.50309	1
-3.620600	-3.324768	-3.773698	7.91e-05	2.814315	74.15286	2
-3.471677	-3.057512	-3.686014	8.70e-05	3.985469	76.66223	3
-3.414657	-2.882160	-3.690233	8.78e-05	5.987845	80.73397	4

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(37): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار3

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGE LGDP_P
Exogenous variables: C
Date: 09/11/19 Time: 15:39
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
0.472651	0.531818	0.442032	0.005334	NA	-5.514540	0
-3.649781*	-3.472282*	-3.741640*	8.14e-05*	136.9879*	69.60788	1
-3.389883	-3.094051	-3.542981	9.96e-05	1.062414	70.23067	2
-3.223987	-2.809822	-3.438324	0.000111	3.527207	72.45151	3
-3.279898	-2.747401	-3.555474	0.000100	8.811113	78.44306	4

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(38): نتائج اختيار الإبطاء الأمثل لاختبار السببية للإصدار4

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGE_NGDP LGDP_P
Exogenous variables: C
Date: 09/11/19 Time: 15:43
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-0.126987	-0.067821	-0.157606	0.002928	NA	4.679310	0
-3.820088*	-3.642589*	-3.911947*	6.86e-05*	123.6787*	72.50309	1
-3.620600	-3.324768	-3.773698	7.91e-05	2.814315	74.15286	2
-3.471677	-3.057512	-3.686014	8.70e-05	3.985469	76.66223	3
-3.414657	-2.882160	-3.690233	8.78e-05	5.987845	80.73397	4

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(39): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار1

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/11/19 Time: 14:46
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Dependent variable: LGE

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4391	1	0.598718	LGDP
0.4391	1	0.598718	All

Dependent variable: LGDP

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7778	1	0.079599	LGE
0.7778	1	0.079599	All

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(40): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار2

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/11/19 Time: 15:24
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Dependent variable: LGE_P

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.3647	1	0.821501	LGDP_P
0.3647	1	0.821501	All

Dependent variable: LGDP_P

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.8211	1	0.051143	LGE_P
0.8211	1	0.051143	All

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(41): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار3

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/11/19 Time: 15:42
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Dependent variable: LGE

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5668	1	0.328038	LGDP_P
0.5668	1	0.328038	All

Dependent variable: LGDP_P

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5797	1	0.306759	LGE
0.5797	1	0.306759	All

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10

الملحق رقم(42): نتائج اختبار سببية Granger باستخدام نهج Toda and Yamamota للإصدار4

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/11/19 Time: 15:45
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Dependent variable: LNGE_NGDP

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.8078	1	0.059197	LGDP_P
0.8078	1	0.059197	All

Dependent variable: LGDP_P

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.8211	1	0.051143	LNGE_NGDP
0.8211	1	0.051143	All

المصدر: من مخرجات من مخرجات Eviews 10